محضر الجلسة 370

التاريخ: الثلاثاء 21 شوال 1424 (2003/12/16).

الرئاسة: السيد المصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين.

- السيد محمد الفاضلي الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

- السيد عادل المعطي الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين

التوقيت: ساعتان وخمس وخمسون دقيقة ابتداء من الساعة الرابعة وخمس وأربعين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال:

1- مواصلة دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية.

2- التصويت على مشروع قانون المالية برسم سنة 2004

3- تفسير التصويت.

السيد محمد الفاضلي، رئيس الجلسة:

نعلن كذلك عن افتتاح جلسة موالية متعلقة بدراسة القانون المالي الجزء المتعلق بالنفقات وما تبقى من لجنة الفلاحة. لدي لائحة المتدخلين في المحور المتعلق بلجنة الفلاحة وأعطي الكلمة لفريق الحركة الشعبية المستشار المحترم السيد سعيد اللبار فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد سعيد اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء..

السيد رئيس الجلسة:

إلى سمحتو السيد المستشار، الكلمة في إطار نقطة نظام للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس.

غير بغيت نذكركم في الجلسة الصباحية يعني تنظن أن المجلس اتفق على فيما يخص قطاع لجنة المالية أننا نسلمو المداخلات مكتوبة للرئاسة.

السيد رئيس الجلسة:

على كل حال إلى سمحتو اتفقنا....

المستشار السيد أحمد بنا:

إلى تراجعتو على قراركم، هذا شغلكم أما الصباح أعلنتم الاستعداد على أنه لجنة المالية ماشي المشكل ديال المعارضة، الإشكالية الكبيرة هو التصويت على القانون المالية اللي غادي يكون بعشرة. شكرا. إلى بغيتو كملوا أنا بالعكس هذا اقتراح الصباح نال صدى ديال السادة أعضاء مجلس المستشارين بالإجماع تقريبا وما أبدى و لا أحد تحفظه على هذا الاقتراح فحنا غير الآن بغينا نقررو اللي بغيتو.

السيد رئيس الجلسة:

ألتمس منكم أن نستمر في مناقشة المحور المتعلق بلجنة الفلاحة، حينما نصل إلى المحور المتعلق بلجنة المالية سنبت في الموضوع. أنا اعتقدت كما اعتقد السيد رئيس الفريق أحمد بنا قد بتينا في هذا الموضوع في الجلسة الصباحية ولكن على كل حال الآن سنستمر في مناقشة هذا المحور، لما نصل إلى هذه اللجنة المتعلقة ديال المالية سنعاود مناقشة هذا الموضوع إذا ما رغب الأعضاء في ذلك. إذن الكلمة للأستاذ اللبار فليتفضل مشكورا.

نقطة نظام للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس، غير بغيت نخبر السيد الرئيس على أننا حنا في فريق التجمع الوطني للأحرار بدينا من قبل طلبنا باش نستمرو، باش ننتهيو من القطاع أو القطاعات المنتجة، الفلاحة والصناعة والسياحة ولكن ما قلناش على أننا غادي نحذفو قطاع كامل ديال... بغيتوا تعرفوا رأي المجلس حنا مستعدين نحذفو كلشي داز في المناقشة العامة. نحذفو ما تبقى من القطاعات الأخرى وندوزو للتصويت، أما أننا حنا دخلنا كأكبر فريق بمداخلتين في عشرة دقائق ما خليوش لنا حتى إحدى عشرة دقيقة وتجيو وتحيدوا لنا عاود ثاني حتى المالية، أعتقد بأنه غادي يكون هناك حيف. حنا إما نتشبت بمداخلتنا وإما أننا مستعدون أن نكتفي بالمناقشة العامة التي مرت في الجلسة العامة وفي الشان وندوزو مباشرة للتصويت في الجزء الثاني من الميزانية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

على كل حال المجلس سيد نفسه. نحن الآن بصدد دراسة المحور المتعلق بلجنة الفلاحة ولجنة المالية هي الرابعة أو الثالثة ما قبل الأخيرة.

أعتقد لما نوصلو للجنة المالية المجلس سيد نفسه ونحن سنرى وضعنا إذاك. هل سنفتح المناقشة أو المجلس سيد نفسه على كل حال. لما نوصلو للجنة المالية غادي نعرضو على المجلس وغادي يبث في

شأنها الكلمة. إذن الكلمة للأستاذ اللبار لمناقشة المحور المتعلق بلجنة الفلاحة.

المستشار السيد سعيد اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

الإخوة المستشارين المحترمين،

باسم الفرق المكونة للقطب الحركي، فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، فريق الحركة الوطنية الشعبية، وفريق الإتحاد الديمقراطي، أتشرف بتقديم موقف هذه الفرق بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع السياحة، هذا القطاع الذي نعتبره في القطب الحركي من القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن الصناعة السياحية أصبحت حاليا أول نشاط اقتصادي في العالم، بإمكانه إن وفرت له الظروف والإمكانيات، أن يخلق الثروات ومناصب الشغل وينعش الاستثمارات، ويجلب العملة الصعبة، ويقوم بتنشيط قطاعات أخرى موازية كالصناعة التقليدية والثقافة والنقل والتجارة والبناء، إضافة إلى الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه في التنمية الجهوية، وفي التعريف بمؤهلات بلادنا الحضارية الغنية والمتنوعة.

وإذا كان هذا المنظور يقتضي مواكبته من طرف وزارتكم الوصية ومن طرف الحكومة، بالتعهد المالي من أجل تطويره وتنميته ليكتسب الإشعاع والتألق على المستوى الوطني والدولي، فإن ذلك سيبقى في نظرنا بعيد المنال في ظل حجم الميزانية التي تم رصدها لهذا القطاع، التي رغم المجهودات التي تبذلونها السيد الوزير، لن تمكن بلادنا من الإمكانات والوسائل الواجب التوفر عليها لبلوغ انطلاقة حقيقية من شأنها تحقيق هدف 10 مليون سائح سنويا، وتمكين المغرب من أخذ المكانة التي يستحقها كوجهة سياحية ثابتة أمام المنافسة العالمية.

السيد الوزير،

نسجل لكم بامتياز، وبارتياح العرض القيم الذي قدمتموه أمامنا داخل اللجنة، والذي ضمنتموه الأوراش الكبرى الستة، كاستراتيجية ومخطط لتحقيق هدف استقبال 10 مليون سائح سنويا وإقامة 210 ألف سرير، حيث لمسنا من هذه الأوراش عزمكم القوي على مواجهة مختلف المعوقات والمشاكل التي تقف أمام تطور هذا القطاع الإستراتيجي والهام، وبقدر ما نتجاوب معكم ومع أهداف هذا المخطط الإصلاحي الذي

مس التنظيم المؤسساتي، وتحسين جودة الاستقبال والخدمات والتنشيط، وعقلنته وإنعاش التسويق، ومضاعفة الطاقة الإيوائية، وتكوين 70 ألف مهني على الأقل، وتحديث أسطول النقل السياحي، قلت بقدر ما نتجاوب معكم، بقدر ما نتساءل أين هي الوسائل المادية؟ وهل بمثل هذه الميزانية المرصدة ستتمكنون من تنفيذ بنود هذا البرنامج؟ ورغم ذلك، سنبقى في القطب الحركي، إيجابيين، آملين أن تعي الحكومة، التي التزمت من خلال البرنامج الحكومي على جعل هذا القطاع في صدارة اهتماماتها من أجل تنميته وإعطائه المكانة التي يستحقها في النسيج الاقتصادي الوطني، أن تعي أن الإلتمام بهذا القطاع لا يجب أن يقتصر على وزارة السياحة والمؤسسات التابعة لها فقط، بل يجب أن يطال كل القطاعات الحكومية وغير الحكومية، كالداخلية والاتصال والتجهيز والنقل، والثقافة، والصناعة التقليدية، والجماعات المحلية، والجماعات المهنية، ويقتضي بالخصوص إرادة سياسية حازمة لكي يتبوأ هذا القطاع المكانة التي ننتظرها منه، علما أن جلالة الملك نبه في خطابه السامي بتاريخ 10 يناير 2001 بمراكش إلى ما وصل إليه القطاع السياحي، وحمل الحكومة مسؤولية العمل من أجل تحقيق هدف استقبال 10 مليون سائح مع بداية سنة 2010.

السيد الوزير،

رغم تعدد المؤهلات الطبيعية والحضارية لبلادنا، وموقعها بالقرب من أكبر الأسواق السياحية العالمية، فإنها لم تتمكن من تحقيق سوى 0،58٪ من حجم الحركة السياحية العالمية، وتساهم فقط بأقل من 7٪ من الإنتاج الداخلي الخام الوطني، مما يؤكد أن هناك خلل ما يجب تداركه، فالتحديات كبيرة، ومشاكل قطاعنا السياحي لازالت هيكلية، رغم المجهودات المبذولة، فتكلفة الخدمات السياحية لازالت مرتفعة، والجهود الإنعاشية والترويجية ضئيلة، وحجم الاستثمار ات السياحية في تراجع مستمر بسبب العجز الحاصل في التمويل الذاتي للمؤسسات السياحية، ومواقفنا السياحية تفتقر في مجملها إلى التجهيزات الأساسية، أما النقل البري السياحي فيعيش الفوضى بسبب افتقاده لإطار قانوني ينظمه، وقطاع النقل الجوي لم يتم تحريره بعد ليواكب الارتفاع المنتظر في عدد السياح الوافدين، وكم

نادينا بضرورة فتح المجال لشركات مغربية للنقل العارض (شارتر)، علما أن الأسعار التي تفرضها الخطوط الجوية الملكية على الزبناء تطرح أكثر من سؤال وأكثر من علامة استفهام، أما الجبايات والضرائب فيكفي التذكير من هذا المقام، أن هناك 17 ضريبة مفروضة على هذا القطاع رغم نداءات المهنيين وأرباب الفنادق المتكررة، ورغم الوعود التي قدمت من أجل إمكانية التخفيض من الضريبة على القيمة المضافة ومن الضريبة على الشركات،وما يستدعي الاستغراب هو التناقض الذي يتجسد في الرغبة للوصول إلى 10مليون سائح في أفق 2010، وإثقال كاهل التنشيط السياحي بالضرائب مثل الضريبة على التنشيط (Taxe de spectacle) والفلكلور بشكل عام التي تفرض على أي تنشيط لجلب السياح، وهي مفارقة غريبة لا ترتكز على أي منطق وموضوعية بحث جل المنعشين والفاعلين نظرا لمثل هذا النوع من الضرائب يفضلون تقديم منتوجهم السياحي دون فلكلور أو تنشيط والأمثلة كثيرة على هذا المستوى.

السيد الوزير،

تبعا لهذه الوضعية التي يوجد عليها قطاعنا السياحي، والتي شخصناها بكل واقعية، وموضوعية، وغيرة وطنية، فإننا نعتقد أن المرحلة تفرض، لإنعاش القطاع السياحي المغربي، والخروج به من دائرة الأزمة، الإقدام على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات ذات الصبغة الاستعجالية، نقدم ملامحها من خلال الاقتراحات والملاحظات التالية:

- المراهنة بشكل أفضل على السائح المغربي وعلى كل ما يتعلق بالسياحة الداخلية، وتقديم التشجيعات والتسهيلات لتحفيز المواطن على التعامل مع السياحة الوطنية، دون عقدة نقص أو عقدة بالتغرب اقتداء بالنموذج الأسباني، حيث أن معظم الأسبان يقضون عطلهم بإسبانيا، وبلادنا المغرب من أجمل الدول السياحية في العالم، ولا يستفيد منها المغاربة.

- الانفتاح المستمر، وعلى طول السنة، على السائح الأجنبي، بتكثيف الجانب الإشهاري عبر توظيف المقومات الثقافية والجمالية والتراثية في عملية التواصل مع الآخر، مع عدم الارتكاز على الأسواق الكلاسيكية المعروفة كفرنسا وألمانيا، والتوجه نحو دول أوروبا الشرقية خاصة روسيا، ونحو دول أمريكا وكندا وأمريكا اللاتينية واليابان والدول الآسيوية وجنوب إفريقيا، دون نسيان الدول العربية.

- الإسراع في إبرام اتفاقيات جديدة بين الخطوط الجوية المغربية وشركات طيران دولية أخرى.

- تنظيم قطاع وكالات الأسفار وتوجيه اهتماماته نحو السياحة الداخلية، مع إشراك الجماعات المحلية والجمعيات المهنية بصفة مكثفة في تنمية السياحة على الصعيد المحلي، وتحفيز الجماعات المحلية على تقوية كل آليات المجالات السياحية، وكذا إشراك الساكنة المحلية في كل المبادرات والمشاريع المحلية لإنعاش وبيع المنتوجات المحلية.

- التعجيل بتأهيل البنية الفندقية، علما أن لجن التصنيف التي زارت المؤسسات الفندقية على الصعيد الوطني في السنوات الأخيرة، تؤكد على ضرورة التعجيل لإعادة تأهيل 318 وحدة سياحية توفر حوالي 41٪ من الطاقة الإيوائية، ونتمنى أن يمتد التمويل الموجه لهذه العملية إلى الفنادق التي لم تخضع بعد لنظام التصنيف، والتي

تستدعي تأهيلا شاملا حتى ترقى إلى المؤسسات السياحية، مما سيقوي الرصيد الفندقي الوطني، والطاقة الإيوائية، فهناك 1140 وحدة غير مصنفة ذات طاقة إيوائية تفوق 33170 سريرا.

الغياب التام لكل مبادرة هادفة لتسويق المنتوج السياحي بواسطة المعارض الدولية، والإعلام الدولي والوطني.

عدم فتح المجال للعنصر البشري المكون و المؤهل بمندوبيتنا بالخارج، علما أن وزارتكم تتوفر على أطر كفأة من المستوى العالي، لها سمعتها على الصعيد الدولي والوطني، وبإمكانها خدمة هذا القطاع بكفاءة وغيرة وطنية.

غياب التنسيق والعمل المشترك لإعطاء هذا القطاع المناعة التي يستحقها، خاصة من الوزارة الوصية والجماعات المحلية والغرف المهنية والخطوط الجوية الملكية والمكتب الوطني للسياحة ووزارة النقل والثقافة والصناعة والتقليدية

والمهنيين بمختلف تخصصاتهم، بحيث يكون الحضور في المعارض الدولية ولبيع المنتوج السياحي بمشاركة كل هؤلاء الفاعلين مما سيمكن من التقليص من المصاريف الموجهة لهذه المعارض، ويمكن من إعطاء صورة للعمل الجماعي المشترك لكل هؤلاء الفاعلين أمام الدول المنافسة لنا، وبمثل هذه السياسة سيكبر الحس الوطني بأهمية هذا القطاع لدى كل هؤلاء المتدخلين خاصة الجماعات المحلية والغرف المهنية،

ونحن في القطب الحركي مقتنعون أنكم لو طبقتم السيد الوزير ومن خلالكم الحكومة هذه السياسة، فإن المردودية ستكون إن شاء الله في المستوى الذي نأمله وينتظره جلالة الملك محمد السادس أيده الله لهذا القطاع الهام والإستراتيجي.

عدم استغلال جهازنا الديبلوماسي من خلال السفارات والقنصليات لبيع المنتوج السياحي، والبحث عن أسواق بديلة للأسواق التقليدية، ومتابعة وتوجيه البعثات المغربية حتى يمثلوا بلادهم أحسن تمثيل في المعارض الدولية، وما لا نفهمه رغم نداءاتنا المتكررة، هو عدم إقدام الحكومة والحكومات المتعاقبة في خلق نواة متخصصة في المجال السياحي على مستوى السفارات والقنصليات المغربية خاصة في البلدان التي لا توجد بها مندوبيات سياحية.

ضرورة التفكير في جعل الجماعات المحلية شريك أساسي في الصناعة السياحية، فلا يعقل أن تبقى هذه المؤسسة الدستورية والركيزة الأساسية في التنمية المحلية بعيدة وغائبة في تصاميم واستراتيجية الوزارة والحكومة لتفعيل والنهوض بالقطاع السياحي، خاصة على المستوى المحلي والجهوي، والوقت قد حان كي تقوم هذه الجماعات بدورها الفاعل والمساهم في الحفاظ على المآثر التاريخية وترميمها، وتنظيف الأزقة والفضاءات المحلية بهذه المآثر، خاصة في المدن العثيقة.

وأيضا لا بد من التفكير في تفعيل دور المحتسبين في تنظيم الحرف على مستوى الأحياء و الأسواق، بحيث يكون كل حي وكل سوق متخصص في حرفة واحدة، مما يعطي للمدينة والفضاء ذلك الرونق والجمالية التي تبهر السائح الأجنبي والمغربي وتجعله يعود لزيارتها كلما سمحت الفرصة لذلك.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارين المحترمين

هذه بعض الملاحظات والإقتراحات، قدمناها باسم الفرق المكونة للقطب الحركي، ونأمل أن تساهم في النهوض بهذا القطاع الهام والإستراتيجي الذي يرعاه صاحب الجلالة بعنايته الخاصة، وسيبقى في نظرنا تحقيق رهان 10 مليون سائح في السنة، مقارنة مع حجم الصناعة السياحية العالمية، (فرنسا 75 مليون سائح، أمريكا 50 مليون سائح، إسبانيا 48 مليون سائح، روسيا 21 مليون سائح، المكسيك 20 مليون سائح، بولونيا 17 مليون سائح) سيبقى بعيد المنال، إذا لم تعتمد وزارة السياحة ومن خلال الحكومة، استراتيجية واقعية، فاعلة، خاصة على مستوى الربط الطرقي المريح بين مختلف المراكز والمدن السياحية بمختلف أقاليم المملكة، فلا يعقل أن يقطع السائح الإسباني أو الأوروبي والأمريكي المسافة الرابطة بين كوسطا ديل صول إلى الخزيرات في نصف ساعة وبين الخزيرات وباب سبتة في نصف ساعة، ويقطع المسافة الرابطة بين سبتة وفاس في 8 ساعات، علما أنه لو كانت الطريق مبنية بالمستوى المطلوب بين سبتة، مرورا بالشاون وزان، وليلي، مولاي إدريس مكناس فاس، لاستقطابنا جل السواح الأوروبيين والأمريكيين والأسيويين الساكنين والزائرين لإسبانيا خصوصا الأندلس و كوسطاديلصول.

ختاما نأمل في أن نأخذ وزارتكم السيد الوزير والحكومة هذه الإقتراحات والملاحظة المتواضعة بعين الإعتبار لما فيه مصلحة هذا القطاع ومصلحة بلادنا.

شكرا لكم، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للمستشار المحترم أولعيد الرداد فليتفضل مشكورا. السي أولعيد غير موجود في القاعة. المستشار المحترم السي محمد الرايس باسم فريق التحالف الاشتراكي تفضل.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا الأستاذ واهروش.

المستشار السيد حسن واهروش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين،

يشرفني أن أساهم في هذه الجلسة العمومية باسم فريق التحالف الاشتراكي لأستعرض وجهة نظرنا بخصوص الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية.

وأود في البداية، أن أشير إلى أن هذا التدخل، وبالنظر لضيق الوقت، لن يتناول كل القضايا والإشكالات ذات الصلة بالقطاع بقدر ما سيتم التركيز على المواضيع التي تكتسي في نظرنا أهمية خاصة.

السيد الرئيس

يرتبط القطاع الإنتاجي في جزء كبير منه بمردودية القطاع الفلاحي، وتبشر المعطيات الجوية بأننا سنعيش موسما فلاحيا جيدا لو استمرت التساقطات على الوتيرة

التي كانت قبل أيام، وهو ما سيؤثر بشكل إيجابي وواضح في المؤشرات الاقتصادية والمالية الوطنية.

ويعني ذلك استمرار الارتباط بين جودة المواسم الفلاحية وبين معدلات النمو، مما يؤثر بشكل واضح إيجابا وسلبا على باقي القطاعات الحيوية ببلادنا.

إن البنية التي تتواجد عليها المنظومة الفلاحية، وتخلف الوسائل المستعملة فيها، ومناهج الإنتاج المتبعة في هذا القطاع توحي فعلا بأن قطاعنا الفلاحي مازال يحتاج إلى مزيد من التطوير حتى يمكن القول بأن المغرب فعلا بلد فلاحي.

والحقيقة أن تنمية القطاع الفلاحي لا يمكن أن يتم في معزل عن تنمية العالم القروي ككل، وذلك وفق سياسة شمولية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار توفير الشروط الضرورية لعيش الفلاح بالعالم القروي من بنيات أساسية كالطرق والمدارس والمستوصفات، ومواصلة المجهودات المبذولة في تعميم البرنامج الوطني للكهربة القروية والبرنامج الوطني للماء الشروب. ودعم وسائل الإنتاج والتأطير الفلاحي.

كما نرى ضرورة دعم الفلاحة الوطنية، سواء على مستوى تكاليف الإنتاج، أو على مستوى التمويل، خاصة تحقيق شروط منح القروض من طرق الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وتوسيع مجال التستفادة من هذه القروض، كما ندعو إلى مراجعة السياسة المائية من خلال إصلاح وصيانة قنوات المتقادمة والتي تسبب تبديرا للماء ومكلفة ماديا للفلاحين...ونتساءل السيد الوزير عن تأثير إعادة هيكلة شركتي "صوديا" و"صوجيطا" على عملية التشغيل في العالم القروي اعتبارا لكون الشركتين أهم مشغلتين في العالم القروي.

السيد الرئيس،

في مثل هذه المناسبة من السنوات الفارطة، كنا نطالب، وبإلحاح، من خلال هذا المنبر، بالرفع من الميزانية المخصصة لقطاع الصناعة التقليدية باعتباره قطاعا حيويا يلعب دورا بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية وفي الرقي الاجتماعي والإشعاع الحضاري لبلادنا، علاوة على أنه قطاع زاخر بالمهارات الفنية والطاقات الواعدة، ويحظى بمكانة وازنة في الناتج الداخلي، وفي توفير فرص الشغل، وجلب العملة الصعبة، ودعم التماسك الاجتماعي.وبالرغم من العطف والتقدير الذي يحظى به من طرف السلطات الحكومية، فإن هذا القطاع لم يستطع أن يتخلص من العديد من المشاكل والصعوبات التي لازمته منذ سنين طويلة، والتي بات من الضروري اليوم، أن تعبأ الجهود للتصدي لها وإيجاد الحلول المثلى، من خلال القيام بإصلاحات عميقة وتدابير تصحيحية تبتدئ بوضع إطار قانوني مضبوط للحرف، يمكن من تحقيق تنافسية أقوى للمنتوجات الحرفية، وذلك باعتماد مقاربة الجودة الشاملة، وتعزيز مكانة المقاولة الحرفية، بتوفير محيط تحفيزي للمبادرة والاستثمار والتشغيل، وتحسين شروط حماية الصانع التقليدي بوضع نظام للتغطية الاجتماعية يلائم طبيعة وخاصيات القطاع، والحرص على تبني أساليب حديثة لاستكشاف الأسواق مع الإكثار من المشاركة في المعارض والتظاهرات الوطنية والدولية.

ومن جهة أخرى، نطالب بإجراء إحصاء وطني شامل للصناع ومقاولات الصناعة التقليدية، وتأهيلها لخوض غمار التنافسية وتحديات العولمة، وتبسيط مسطرة قروض الاستثمار، ومراجعة معدلات الفائدة في أفق التخفيض منها، وإعفاء الصانع من الإدلاء بوثيقة السجل التجاري عند طلب السلف، وتمكين المستثمر من الحصول على قطع أرضية بالأحياء الصناعية التقليدية، وتقوية مفهوم السلطة الاستشارية لغرف الصناعة التقليدية ودعمها بوسائل مادية للقيام بوظيفتها الاستشارية والتمثيلية والتأطيرية، وإحداث نظام للتغطية الاجتماعية يتلاءم مع خصوصيات القطاع. وإحداث المزيد من قرى الصناعة التقليدية، وإصلاح وترميم الفنادق العتيقة باعتبارها فضاءات للإنتاج والتسويق ثم النهوض بحرف المعمار التي تعد خزانا هاما لتشغيل الأيادي العاملة ومورد رزق الآلاف من الأسر المغربية.

السيد الرئيس،

هذه بعض المطالب التي ارتئينا التركيز عليها، في إطار ما يسمح به الحيز المسموح به لفريقنا، راجيا من الحكومة أن توليها العناية اللازمة وأن تنكب على دراستها والبحث عن الحلول التي ترضي الصناع التقليديين، الذين لا زالوا ينتظرون بشغف وشوق كبيرين، مبادرات جريئة وشجاعة لإخراج قطاع الصناعة التقليدية من الوضعية التي يوجد عليها، وتمكينهم من ظروف عيش كريمة تضمن لهم الاستمرارية والعطاء المتجدد، حتى يواصلوا أداء الدور الحقيقي الموكول إليهم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يعتبر قطاع الصيد البحري من القطاعات الإنتاجية الأكثر مساهمة في الصادرات الوطنية الذي تصل إلى 16٪ من مجموع الصادرات المغربية، وقد أدى وقف العمل باتفاقية الصيد مع الاتحاد الأوروبي إلى الرفع من قيمة المنتوج ومن المخزون السمكي، ومن تم وجب الحرص على الاستغلال الأمثل لثرواتنا البحرية، وبهذه المناسبة نود طرح النقط التالية:

ضرورة العناية بقوارب الصيد الصغيرة، وذلك بتلقينهم مبادئ وشروط السلامة البحرية لتفادي فاجعة آسفي التي راح ضحيتها أزيد من 15 بحارا، وتقوية وسائل الإنقاذ البحري والإغاثة والوقاية من حوادث البحر، إضافة إلى وضع نظام متكامل للضمان الاجتماعي والتأمين، مع الاهتمام بقضايا ومشاكل رجال البحر من مهنيين وصيادين وتحسين أحوالهم المعيشية.

وفي هذا السياق، نطالب بتشييد المزيد من قرى الصيادين، لما تمنحه من فرص للتشغيل الذاتي، وترفع بالتالي من مستوى عيش السكان، والاهتمام بتنمية مصايد السمك الساحلي الذي سيمكن المغرب من استرداد حصته من الأسواق الخارجية، وتعزيز البنيات التحتية للتفريغ والاستقبال. كما ندعو إلى دعم التكوين البحري والبحث العلمي، وتعزيز دور مؤسسات التكوين المهني، لضبط طرق استغلال الثروات البحرية وفق أنماط علمية دقيقة مما يضمن تنافسية أكبر للقطاع.

وإننا إذ نشيد بقرار تمديد فترة الراحة البيولوجية الهادفة إلى حماية ثرواتنا السمكية، فإننا نطالب بمراقبة مياه البحر، ووقايتها من الأضرار الناتجة عن أنشطة الإنسان والتلوث الأرضي وذلك حفاظا على ثرواتنا السمكية. شكرا على انتباهكم والسلام عليكم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة الآن في إطار مناقشة محور لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية لفريق الاتحاد الدستوري، الأستاذ محمد عذاب الزغاري.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

أذكر السيد الرئيس المحترم، مازال في حصتنا الزمنية تقريبا 20 دقيقة.

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا في هذه المنافسة أود أن أتقدم في مداخلة باسم الاتحاد الدستوري لمناقشة الميزانيات الفرعية لوزارة السياحة ووزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي ووزارة الفلاحة والتنمية القروية.

في البداية لا بد من التذكير بأن إيماننا بجسامة مسؤولية المعارضة، التي ألقاها علينا التاريخ، والمتمثلة في إثراء العمل الحكومي والنقد البناء والمشاركة الفعالة في تشييد معالم المعلمة الحداثية للمغرب، والتي تتمثل في التحديات الكبرى التي تنتظر المغرب، والشعب المغربي يتوقع اتخاذ إجراءات عملية في مستوى التحديات، من طرف الحكومة.

كانت غذه إطلالة لابد من الإشارة إليها، وذلك حتى نوضح موقفنا الرافض لهذه الميزانيات. وسأبدأ بمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة السياحة.

السيد الرئيس، السيد الوزير، إخواني المستشارين،

لا يجادل أحد في أهمية قطاع السياحة في النسيج الاقتصادي الوطني، فهو ثاني مورد للعملة الصعبة، كما أنه يتميز بخلق فرص للشغل مهمة، إما بصفة مباشرة أ غير مباشرة. كما أنه يساهم بشكل فعال في ترويج الصناعة التقليدية.

ولا يجادل أحد في كون الإجراءات التي قامت بها الحكومات السابقة، التي شملت الجوانب التشريعية والجبائية والتنظيمية والدعائية، خاصة منذ سنة 1996، قد ساهمت بشكل فعال في إكساب القطاع حيوية ودينامية هامتين ساهمتا في الرفع نسبيا من جودة الخدمات وتحسين صورة المغرب بالخارج، وبالتالي أدت إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة الوافدين بعد نكبة حرب الخليج، وإن كان ذلك في جزء منه يرجع إلى الأسباب الطبيعية والأمنية التي تعرفها بعض الدول المنافسة مثل مصر وتركيا وبعض الدول الآسيوية.

وبالرغم من كون المغرب يطمح على استضافة نهائيات كأس العالم في كرة القدم، ويهدف إلى جلب 10 ملايين سائح في أفق 2010، فإننا نسجل أن الحكومة لم تعكس من خلال القانون المالي المعروض على أنظارنا الاهتمام بالإمكانات والموقع الحقيقي للسياحة وعلاقتها بالاقتصاد المغربي.. الاعتمادات المرصودة للاستثمار جد ضئيلة، وكذلك بالنسبة للبرمجة التي تدخل في تنفيذ الاتفاق الإطار حول السياحة المبرم بين الحكومة والمهنيين، فإنها لا ترقى لأهداف وطموحات بلادنا.

وبالرغم من كون قطاع السياحة لا يعاني من أزمة قوانين أو هيكلة أو قلة في أطر، فإن الإدارة تعاني العديد من المشاكل التنظيمية والسلوكية لدى بعض مسيريها ومهنييها، نذكر مها على سبيل المثال:

- طغيان المركزية وعدم الاهتمام وعدم قيام المفتشية العامة بدورها، الشيء الذي تسبب في عدم القدرة على تعميم تطبيق القوانين.

- ضعف الاختصاصات المخولة للمصالح الخارجية وقلة الإمكانيات المرصودة لها، الشيء الذي لا يمكنها من القيام بواجباتها في التأطير والتنسيق والمراقبة والتتبع على أحسن وجه. فهناك العديد من الفنادق لا تحترم الاتفاقات والعقود التي تبرمها مع وكالات الأسفار بخصوص الأثمان وحجز الغرف عند ارتفاع الطلب.. وهناك العديد من وكالات الأسفار لا تحترم تعهداتها مع الزبناء، وما حدث للحجاج والمعتمرين خير مثال على ذلك..

فما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم تجاه هذه الوكالات؟ كما أن جل وكالات الأسفار تعمل بطرق مختلفة لاحتكار الميدان من خلال بيعها للقوافل السياحية لبعض أصحاب الفنادق والمطاعم والبازارات، وفي حالة عدم بيعها فإنها تسلمهم لمرشدين يعملون لصالحها بدون أجرة توجههم إلى متاجر معينة يتعاملون مع أصحابها دون غيرهم مقابل منحها نسبة معينة من العمولة، أو كما يقال "الجعبة" أو "حق المرور" في حالة عدم إتمام صفقة تجارية.. وقد توظف لنفس الغرض كلا من مستخدمي الفنادق وسائقي سيارات الأجرة.

إن هذا الاحتكار الممنهج للميدان من طرف وكالات الأسفار أدى إلى ارتفاع المنافسة بين التجار.. الشيء الذي نتج عنه ارتفاع نسبة العمولة "الجعبة" إلى سبة 50٪ من ثمن البيع، وليس بالنسبة للأرباح، الشيء الذي أدى إلى إفلاس الكثير من التجار ومصدري المنتوجات التقليدية.. والبعض الآخر يعاني من مشاكل مادية في طريقه إلى الإفلاس إذا بقي الوضع على ما هو عليه.

كل هذا يقع ومصالح وزارتكم المركزية والخارجية جاثمة تتفرج، إن لم تكن مساهمة فيه بشكل أو بآخر.. فهل وكالات الأسفار فوق القانون؟ وهل مثل هذه التصرفات تخدم جودة المنتوج السياحي واقتصاد البلاد؟ علما بأن المدن السياحية لا تستفيد فعلا من الدخل السياحي لأن جل عمليات وكالات الأسفار تتم بالعملة الصعبة خارج أرض الوطن.

بالإضافة إلى كل هذه المشاكل هناك مشكل النقل الجوي واحتكاره من طرف الخطوط الجوية الملكية وارتفاع أثمانه.

لهذه الأسباب كلها نقترح على سيادتكم:

- إمداد المندوبيات الجهوية والإقليمية لوزارتكم بالصلاحيات والإمكانيات المادية حتى تتمكن من القيام بالمهام المنوطة بها على الوجه الأكمل.

- الاستقبال والمراقبة من وصول القوافل السياحية إلى أرض المطار، إلى حين مغادرتهم له للسهر على راحتهم والتأكد من عدم بيعهم من طرف الوكالات إلى شركات وهمية محلية.

- التدخل من أجل منع الاحتكار الذي تمارسه وكالات الأسفار من أجل توزيع القوافل السياحية على الأسواق، ومنع برمجة الصفقات التجارية بين أرباب الوكالات وأرباب البازارات للحد من الاحتكار.

- تقسيم القوافل التجارية إلى مجموعات لا تتعدى 20 سائحا لكل مجموعة، مع إلزام أخذ المرشد المساعد من المحليين، وتخصيص أوقات سياحية حرة.

وبالنسبة للنقل الجوي، فقد سبق أن صرحتم أن الحكومة ستعلن عن تفاصيل تحرير النقل الجوي بالمغرب، فأين وصل هذا الإجراء؟

السيد الرئيس، إخواني المستشارين،

إن قطاع الصناعة التقليدية قطاع يشغل أكثر من مليوني صانع وصانعة، كما أنه قطاع اجتماعي يوفر التشغيل بوتيرة سريعة وبتكلفة يسيرة، وهو أيضا قطاع حضاري وتاريخي وثقافي، يختزن الأبعاد الجمالية والثقافية، معبرا عن العبقرية المغربية، وهو قطاع ليس طارئا بل أصيب ومتجذر في التاريخ والذاكرة المغربية. إنه الصناعة الوطنية التي ساهمت في بناء صرح الحضارة المغربية وأنجزت التحف المعمارية التي تشكل النسيج الأثري الذي نفتخر به اليوم. إنه قطاع كان منظما بشكل ذاتي، محتلا لمؤقع النبل والرقي داخل الطبقات الاجتماعية المغربية، قطاع يشكل أبناؤه اللحمة الأولى والرئيسية في صفوف الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار. قطاع ساهم وراء صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله في بناء مغرب المسيرة الخضراء واستكمال الوحدة الترابية، وفي مسيرة الديموقراطية والتقدم والبناء في عهد محمد السادس نصره الله وأيده.

ولكنه أصبح الآن قطاعا هامشيا، يتطور بصورة غير متحكم فيها سواء تعلق الأمر بتوزيعه المجالي داخل المدن والحواضر المغربية، أو بدوره الاقتصادي الذي يعرف عدة تراجعات خطيرة ناتجة عن غياب رؤية استراتيجية وشمولية لتنمية القطاع وتفعيل دوره

الاقتصادي والاجتماعي ولاستثمار طاقاته الاقتصادية في التشغيل والتأهيل والعقلنة والترشيد.

فقطاع الصناعة التقليدية يعاني من غياب التغطية الصحية والضمان الاجتماعي نظرا لعدم ملاءمة القوانين المعمول بها في المغرب لطبيعته وخصوصيته. إنه قطاع يعاني أزمة تسويق في غياب سياسة تجارية محكمة التدبير ومدروسة العواقب. إنه قطاع لم يهيكل بعد على مستوى المؤسسات المتدخلة فيه، فغرف الصناعة التقليدية لم تعط لها الإمكانيات المادية والبشرية الكافية من أجل تفعيل دورها في التدخل في القطاع، فهي لا زالت مؤسسات الاستشارة والتشاور، وتعيش أزمة تكوين في غياب صندوق وطني لإنعاش الاستثمار في قطاع الصناعة التقليدية.

أما سياسة القروض الصغيرة التي انتهجتها الوزارة الوصية على القطاع فتعتبر فاشلة في منطلقها، وذلك راجع إلى عدة اعتبارات من بينها تعقيد المسطرة المتبعة في منح القروض، بالإضافة على الشروط التعجيزية التي تضعها المؤسسات البنكية أمام الصناع مقابل الاستفادة من القروض.

أمام كل هذه المعوقات والمشاكل التي تهدد حرفنا التقليدية بالركود والانقراض، ما هي الإجراءات السريعة والعملية التي اتخذتها الوزارة لتجاوز هذه الوضعية المتأزمة لقطاع الصناعة التقليدية؟ وما ذا فعلتم السيد الوزير؟ لقد أتيتم بميزانية هزيلة وببرامج تم تفخيمها حتى تحجب المشاكل التي يعاني منها القطاع. فهل بهذه الأرقام تواجهون هذا الكم الهائل من المشاكل؟

لقد تراجعت ميزانية الوزارة على مستوى الاستثمار من 21.650 مليون درهم سنة2003 إلى 19.485 مليون درهم في سنة 2004. فكيف يعقل تنمية القطاع بالتقليص من ميزانية الاستثمار عوض الرفع منها؟

إن القطاع في حاجة إلى الاستثمار في البنية التحتية من قرى الصناع والمجمعات والتجهيزات الأساسية من أحياء صناعية ومراكز تجارية خاصة بالصناعة التقليدية والبحث عن الأسواق، والدراسات والرفع من جودة النتوج.. فكيف ستواجهون، السيد الوزير، هذه المعوقات بإدارة مركزية غير مهيكلة ومندوبيات لا تتوفر على أبسط الإمكانيات وميزانيات هزيلة للغرف؟ وأطر الصناعة التقليدية لا زالوا في حالة انتظار تسوية وضعيتهم المادية والمعنوية؟

إننا في فريق الاتحاد الدستوري، وإيمانا منا بالدور الحيوي لقطاع الصناعة التقليدية، ووعيا منا بالتاريخ النضالي للحرفيين، واقتناعا منا بالدور الحضاري والثقافي لهذه الحرف التي تعبر عن الصناعة المغربية، فإننا نعتبر إنعاش القطاع وتأهيله لدخول المنافسة والعولمة يقتضي منا ما يلي:

- الإسراع بقانون ينظم الحرف، متضمنا لتعريف دقيق وشمولي للصانع التقليدي، وذلك بهدف وضع إطار تشريعي لتنظيم الحرف وسد الباب أمام المتطفلين على هذا القطاع.
- إحداث صندوق وطني لإنعاش قطاع الصناعة التقليدية.
- إنجاز دراسات قطاعية ذات بعد شمولي والكف عن الدراسات التجزيئية التي تقوم بها الوزارة والتي لا تفيد في شيء.
- إعادة النظر في النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية، والبحث عن صيغ تمويلية جديدة لأنشطتها، وانتقالها من الدور الاستشاري إلى الدور الاستثماري.

السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون،

يكتسي القطاع الفلاحي أهمية بالغة للارتباط الوثيق والعضوي بينه وبين شريحة مهمة وفعالة من الشعب المغربي، وكذلك تأثيره المباشر على الاقتصاد الوطني. وإننا بعد الاطلاع على فصول ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية، وبعد دراسة برنامج العمل القطاعي، لاحظنا انخفض ميزانية الاستثمار، الشيء الذي ينعكس على ميزانية الاستثمار الفلاحي. وهذا يتناقض مع الأولوية التي أعطيت لهذا القطاع نظرا للمكانة التي يلعبها على الصعيد الاقتصادي من خلال مساهمته بنسبة مهمة في الناتج الداخلي الإجمالي، إلى جانب مساهمته في التشغيل، وفي التنمية القروية.

- عدم وجود استراتيجية واضحة لتثبيت سكان البوادي والقرى حيث لوحظ أن الهجرة القروية نحو المدن في ارتفاع مستمر وما يسببه ذلك من مشاكل كظهور دور الصفيح والبناء العشوائي.. والكل يعلم أن الأحداث الإرهابية الأخيرة على بلادنا بالدار البيضاء كانت إفرازا لهذه الوضعية المزرية.

يتضح من خلال التمعن وتفحص القانون المالي أنه تم إحداث ضريبة على استهلاك غاز الإنارة وكذلك الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة على الكهرباء، مما سيضر بساكنة العالم القروي. والكل يعلم الإمكانيات المتواضعة، إن لم نقل المنعدمة، المتوفرة لدى هذه الساكنة.

- يمكن تسجيل عدم استفادة القطاع الفلاحي من التيكنولوجيا المتطورة، وخاصة الضيعات الصغرى التي يبقى تسييرها خاضعا للطرق التقليدية، مما يزيد هذا القطاع تأزما في ظل الظروف العالمية التي تطورت بشكل سريع ومذهل في القطاع الفلاحي. لطا يجب إدماج هذا القطاع في التيكنولوجيا الحديثة حتى يساير الركب.

فكيف يعقل تنمية شاملة لهذا القطاع، وهو لا يزال رهين القرون الوسطى على مستوى التسيير والمكننة.

أما فيما يخص صندوق القرض الفلاحي، فإن هذه المؤسسة لا تقوم بالدور النوط بها على الوجه الأكمل المتمثل في مساعدة الفلاحين في لحصول على التمويل، بل انحرفت عن دورها الأساسي المتمثل في مساعدة الفلاح إلى تأزيم وضعيته المادية من خلال التأخر المسجل على مستوى القروض الخاصة بالبذور وبعملية التسويق، مما يفوت على الفلاح القيام بعمله في الوقت المناسب.

إن السؤال الذي يطرح نفسه وبقوة هو هل الميزانية المخصصة لهذا القطاع قادرة على إنجاز وبلورة انتظارات المعنيين على أرض الواقع؟ فالمجال القروي مجال شاسع ومتنوع إلى حد التباين، يتطلب بشكل استعجالي العمل على تعزيز البنية التحتية، والمتمثل في تقوية الشبكة الطرقية لفك العزلة وتسهيل الاتصال والتواصل مع المحيط القروي، وتعبئة المياه السطحية والجوفية لتوسيع مجال الفلاحة المسقية.

ومن هذا المنطلق يمكن التأكيد أن مشكلة الفلاحة هي مشكلة هيكلية تستوجب إعادة النظر في عدد من قضايا القطاع لمواجهة التقلبات المناخية، مما يحتاج إلى إجراءات ملموسة لمحاربة الهجرة القروية وضمان استقرار سكان البادية عن طريق خلق ظروف ملائمة على جميع المستويات، وكذلك الاهتمام بالمشاكل التي يعاني منها الفلاحون، وخصوصا الصغار، المتمثلة في ثقل المديونية.. وهل هناك برنامج لإعفاء هذه الفئة من الديون؟

وفي نفس السياق، يعاني الإنتاج الحيواني أيضا من عدة سلبيات تتمثل في عدم الاهتمام بالتقنيات التي يخضع لها قطاع الماسية من تلقيحات لتحسين النسل وتأطير المربين النموذجيين وتحسيسهم بهذه العملية لمكافحة الأمراض التي تضر بالماشية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لفريق العهد الديمقراطي، عفوا الكلمة للمستشار المحترم السي حسن زهير باسم فريق الاتحاد الدستوري فليتفضل.

المستشار السيد حسن زهير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2004.

يعتبر قطاع الطاقة والمعادن من أهم القطاعات التي تساهم مساهمة فعالة في تنمية الاقتصاد الوطني، كما انه يضمن للخزينة العامة مداخيل ضريبية هامة، ويساهم بشكل فعال في عملية التشغيل، وانطلاقا من هذه الأهمية سنساهم في مناقشة واقع هذا القطاع الاستراتيجي.

السيد الرئيس

من خلال تتبعنا لمختلف التصريحات الحكومية والاعتمادات المرصودة لهذا القطاع، يتبين لنا أن الحكومة تعتبر ميزانية هذه السنة، تفعيلا لمبدأ التضامن مع العالم القروي، والجميع يعلم أن البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالكهرباء يعرف مساره تعثرا لإخراجه من العزلة، وتوفير حاجياته من الطاقة، تساعد على تطوير عوامل الإنتاج، إلا أننا نرى بان النتائج المحققة حتى الآن تظل متواضعة بالمقارنة مع الحاجيات والطموحات، فلازالت هناك العديد من الدواوير القروية لم تزود بالكهرباء كما أن التي تم ربطها بالشبكة الكهربائية، تعاني ساكنتها من ارتفاع تكاليف الربط وغلاء فواتير الاستهلاك خاصة أن الفلاح لازال يتخبط الآن في أزمة خانقة من جراء آثار الجفاف، فهل تتوفر الحكومة على تصور عملي للتخفيض من تكاليف الربط وإعفاء بعض الجماعات القروية من واجب المساهمة المالية، على أساس دعمها بالغلاف المخصص لمحاربة آثار الجفاف.

العمل على تشجيع استعمال الطاقة البديلة، كالطاقة الشمسية والرياح وغيرها، خصوصا بالمناطق التي تساعد على ذلك، الشيء الذي سيمكن من توفير الخدمات الطاقية بالعالم القروي بتكاليف منخفضة.

وتجدر الإشارة إلا أن القانون المالي حدد المكس الداخلي على استهلاك بترول زيت الغاز - الكيروزين الذي يستعمله أهل البادية في الإنارة إلى 44 درهم للهيكتوليتر الواحد يثقل كاهل الفلاح بنفقات جديدة إضافة إلى الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص استهلاك الطاقة الكهربائية من 7٪ إلى 14٪.

كما أن القطاع المعدني، لازال يعاني من الاحتكار ومن رخص امتياز الاستغلال، التي تتحكم فيها الزبونية والمحسوبية، فهل عملت الوزراة على مراجعة وتحديث القانون المعدني مع التركيز على إزالة العوائق ومعالجة مواطن الضعف، قصد خلق ظروف مواتية لجلب استثمارات كبرى وطنية وأجنبية في هذا المجال؟ خاصة أن المغرب في حاجة إلى استراتيجية تهدف إلى التحويل المحلي لخاماتنا المعدنية بغية تحسين القدرة التنافسية والبحث والتنقيب، وجودة المواد المعدنية.

ونظر لعدم قدرة هذه الميزانية على التجاوب إيجابا مع حاجيات العالم القروي، وبعدها الكبير عن سياسة القرب فإننا في فريق الاتحاد الدستوري سنصوت برفضها. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة الآن لفريق العهد للمستشار المحترم السيد محمد البطاح فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد البطاح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق العهد الديمقراطي في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية لأوضح بعض الآراء والتصورات التي تكونت لدى أعضاء الفريق من خلال دراستهم لمشروع هذا القانون المالي.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم أن القطاع الفلاحي يمثل إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، لذلك فنحن نطالب بإعطائه الأولوية في جميع البرامج التي تعتزم الوزارة تطبيقها، لأنه يلعب دورا رياديا على الصعيد الاقتصادي من خلال مساهمته بنسبة مهمة في الناتج الداخلي الإجمالي، إلى جانب مساهمته في التشغيل والحد من الهجرة القروية.

إلا أننا نلاحظ أن هذا القطاع رغم أهميته القصوى، لازال يعاني من مجموعة من المعوقات، كعدم استفادته من التكنولوجيا المتطورة، خاصة بالضيعات الصغرى، وكذا المشاكل المرتبطة بالتمويل، بحيث إن مؤسسة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لم تعد تقوم بالدور المنوط بها، والمتمثل في مساعدة الفلاحين في الحصول على التمويل المناسب لمشاريعهم الاستثمار ية، بل لقد أصبحت تساهم بشكل أو بآخر في الحد من نشاطهم وتأزيم وضعيتهم المالية من خلال التأخر في منح القروض، وتطبيق نسب فائدة مرتفعة، الأمر الذي أدى إلى تراكم الديون، وبالتالي تضييق الخناق على الفلاح المغربي ومضاعفة معاناته، خاصة إذا علمنا ما يعانيه على مستوى ضعف التغطية الصحية والتأمين، وهو ما يجعلنا نطالب من خلال هذا المنبر بضرورة تعميم التأمين الفلاحي وإعادة النظر في قيمته واحترام المقاييس المتعارف عليها، وكذا الاهتمام بالجانب الأجتماعي للفلاح عبر تعميم التغطية الصحية التي لا يستفيد منها حاليا إلا الفلاحون المنخرطون في تعاونيات الحليب والحبوب.

السيد الرئيس،

إننا في فريق العهد الديمقراطي، نطالب باستغلال جميع الإمكانيات المتاحة، والعمل على تطوير القطاع الفلاحي بكيفية شاملة وعقلانية حتى نتمكن من تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي الذي جعلت منه الحكومة هدفا أساسيا في سياستها الفلاحية، بحيث تمكنت من ضمان تغطية نسبة مهمة من إنتاج بعض المواد الأساسية كالحليب واللحوم، إلا أننا نلاحظ أن نسبة التغطية لازالت ضعيفة على مستوى إنتاج الزيوت والسكر والحبوب، رغم أننا نصنف كبلد فلاحي بالدرجة الأولى، وهو الأمر الذي يطرح تساؤلات كبيرة حول الإجراءات العملية التي ستتخذها الوزارة للرفع من إنتاجية هذه المواد وتحقيق الاكتفاء الذاتي فيها.

كما نطالب كذلك، بتركيز الاهتمام على المواد الموجهة للتصدير، نظرا لما توفره من فرص للتشغيل، وما تجلبه من عملة صعبة، ونتمنى أن تعمل الحكومة على سن سياسة تحفيزية في هذا المجال، ومد كل أشكال الدعم لتنويع المنافذ والأسواق الدولية.

السيد الرئيس، لا يمكننا الحديث عن القطاع الفلاحي دون الحديث عن الظروف المزرية التي يعيشها الفلاح

المغربي، الذي أصبح يعيش في شبه عزلة، نظرا لضعف أو انعدام المرافق والخدمات الأساسية، وهو ما يفرض علينا تدارك النقص الحاصل في هذا المجال عن طريق تسريع وثيرة برامج كهربة العالم القروي والتزود بالماء الصالح للشرب وكذا التسريع بإنجاز البرنامج الوطني للطرق والمسالك القروية.

السيد الرئيس،

لا تخفى على أحد أهمية قطاع الصناعة والتجارة، كفاعل وعامل أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لمساهمته المباشرة في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، إلا أن الغلاف المالي المرصود لفائدة هذا القطاع ضعيف جدا، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يساعد على بلورة كافة البرامج والمشاريع التي تم تسطيرها في التصريح الحكومي، لذلك نثير انتباه الحكومة إلى ضرورة التركيز على النشاطات الرئيسية التي ترمي إلى تحسين ظروف الاستثمار في هذا المجال من خلال تحسين المناخ العام لمحيط المقاولات عبر إزالة العراقيل التي تحول دون تنمية المبادرة الخاصة، وكذا ضرورة تأهيل هذا القطاع حتى يتمكن من المساهمة بفعالية في تحقيق تنمية اقتصادية قوية ومستديمة.

أما بالنسبة للقطاع السياحي، فإننا في فريق العهد الديمقراطي نعتبره من أهم القطاعات الواعدة التي يجب إيلاؤها عناية خاصة من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف الذي حدده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي بتاريخ 10 يناير 2001، والرامي إلى استقبال عشرة ملايين سائح سنويا عند بداية سنة 2010، لكننا نعتقد أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا إذا تم التغلب على بعض المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور هذا القطاع، مثل وضعية قطاع النقل السياحي الذي يعرف فوضى عارمة تستدعي بذل مجهودات جبارة من أجل تحسين هذا القطاع وتحديثه وعصرنته، كما يجب الاهتمام بجميع وسائل النقل البري والبحر والجوي باعتبارها آليات تساعد على نمو عدد السياح، وهو ما يفرض على الحكومة المزيد من الاهتمام بالبنيات التحتية، وضرورة تشجيع الاستثمار في هذا المجال حتى نتمكن من إنعاش هذا القطاع الحساس الذي يتأثر بالأزمات الدولية والداخلية.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة لقطاع الصيد البحري، فإننا نسجل مع كل أسف التراجع الحاصل في الصادرات السمكية بنسبة منوية مهمة، الشيء الذي يطرح أكثر من علامة استفهام، ويستدعي وعيا وطنيا شاملا، حكومة وفاعلين اقتصاديين، بضرورة تأهيل هذا القطاع وتحسين الوضعية الاجتماعية للعاملين فيه.

وفي هذا السياق فإننا نطالب بإنشاء المزيد من قرى الصيادين، والعمل على تجهيز موانئ الصيد، وتحديث المجهز منها، وكذا اعتماد طرق جديدة أكثر فاعلية في تصريف وتسويق المنتوج السمكي داخليا وخارجيا.

كما أن هناك بعض المشاكل الأخرى، كالانخفاض الذي عرفه صنف الرخويات نتيجة الاستغلال المفرط للمصايد، الشيء الذي أدى إلى استنزافها في ظل غياب رؤية واضحة وشمولية للاستغلال، وعدم احترام فترات الراحة البيولوجية الهادفة إلى حماية الثروات السمكية.

كل هذه السلبيات، تفرض علينا ضرورة الاهتمام بتأطير الصيادين وتوعيتهم، وتشديد وسائل المراقبة، واحترام فترات الراحة البيولوجية، ووضع حد للصيد غير المشروع وغير المرخص، ومحاربة صيد الأسماك غير الناضجة، ووضع تشخيص مستمر لحالة المخزونات السمكية من أجل تحديد مستوى استغلالها.

هذا، بالإضافة إلى ضرورة توفير البنيات التحتية، والتجهيزات والخدمات الضرورية للاستقبال، وتموين مراكب الصيادين، وكذا تخزين ونقل المنتوج المفرغ والحفاظ على جودته وتنظيم شبكات توزيعه وتسويقه في أحسن الظروف، وإنعاش وضمان نشاط الصيد التقليدي وتحسين مستوى عيش الصيادين وظروف عملهم.

السيد الرئيس،

كانت هذه بعض آراء وملاحظات فريقنا، فريق العهد الديمقراطي حول مجموعة من القضايا المتعلقة بالقطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، هذه الملاحظات التي لا تنقص في شيء من المجهودات الجبارة التي تبذلها الحكومة لتحديث وعصرنة هذه القطاعات، لذلك فنحن سنصوت بالإيجاب على هذه المشاريع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد المستشار في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس، غير توفيرا ورأفة بالجميع ففي فريقي أقترح عليكم باسم الفريق الديمقراطي الاجتماعي لدينا مداخلة في الخارجية والحدود والمناطق المحتلة ولنا مداخلة في لجنة الداخلية والجهات والجماعات ونكتفي بتسليمكم هذه المداخلات بجوج توفيرا للوقت ورأفة بكم كذلك لأن السادة الوزراء المعنيين بالقطاع ما حاضرينش فنتطلبو منكم باش..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على تعاونكم مع الرئاسة وعلى تخفيفكم على المجلس ونسجل هذا، ثم أعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد أبو بكر عبيد فليتفضل مشكورا، من الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أتشرف بتناول الكلمة باسم إخواني أعضاء الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانية الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، لذا وبعد استماعنا بإمعان وتتبعنا لما أدلى به السادة الوزراء من معطيات وتوضيحات بخصوص القطاعات الاقتصادية التي يشرفون عليها، واعتبارا لكون الحيز الزمني المخصص لنا لا يسمح بمعالجة شاملة ودقيقة لما ورد في مختلف هذه الميزانيات، فإننا ارتأينا التركيز على الملفات والقضايا ذات الأولوية والأهمية القصوى بحكم الظرفية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا.

فبالنظر للأهمية والدور الاجتماعي والإستراتيجي الذي يلعبه قطاع الفلاحة، والذي يحتم علينا الوقوف جنبا إلى جنب لتنمية هذا القطاع لكونه يساهم في الاقتصاد الوطني وكذا في الناتج الداخلي الخام، ولدوره في ضمان الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي. لذلك نرى من الضروري وضع خطة تنموية للنهوض بالعالم القروي وتأهيل ساكنته، وضمان احترام حقوق الإنسان القروي، والإسراع في تنفيذ برامج الكهربة القروية الشمولية.

كذلك تأطير القطاع بوضع برامج استراتيجية وفعلية وذلك بالاهتمام بالبحث الزراعي، وتطوير الموارد المالية، وإعادة توزيع الأراضي الفلاحية، وتقوية التنظيمات المهنية للفلاحين وخلق تعاونيات للإنتاج والتسويق وإعانة صغار الفلاحين، ونشر الوعي الديمقراطي في البادية وتوفير منتوج فلاحي قوي يضاهي إنتاج المنتوج الأوربي في الجودة أما بخصوص مؤسستي صوديا وصوجيطا، فإننا ندعو إلى وضع حد لكل نظام امتيازي في تفويت هذه الأراضي.

وبموازاة مع كل هذه التوجهات، لا يجب إغفال الاهتمام بتطوير ودعم بعض الاستثمارات الأساسية المرتبطة بالتنمية الفلاحية كمشاكل البذور المختارة والأسمدة الغالية الثمن، وتوسيع دائرة الري لتفادي الظروف المناخية غير الملاءمة، وذلك بتسريع وثيرة التجهيزات بالمناطق السقوية مع تشجيع فلسفة اقتصاد مياه الري.

كما يجب الحفاظ على رصيدنا الوطني من المياه والغابات لأنهما ثروة وطنية ثمينة ترهن مستقبل الأجيال القادمة، حيث يقتضي أهمية هذا القطاع المزيد من الفعالية في تنفيذ البرامج والمزيد من الحزم ضد عمليات التخريب والنهب والاستغلال العشوائي الذي يطال المجال الغابوي، لذا نرى ضرورة تحيين القوانين الخاصة بالغابة، وبصفة أخص تلك التي تنظم العلاقة بين المجاورين لها والمستفيدين منها، كذا وقايتها من بعض التصرفات اللامسؤولة التي تتسبب في حرائق مروعة. بالإضافة إلى ذلك يجب خلق مرافق اقتصادية لامتصاص اليد العاملة العاطلة المحيطة بالغابة كالمنتزهات والمحطات الخاصة بالتنشيط السياحي.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

بخصوص قطاع الصيد البحري لا أحد يجهل طبيعة المخاطر التي أصبحت تتهدد مخزون السمك بفعل عوامل التلوث والاستغلال المفرط والغير المعقلن لهذه الثروة. وباعتبار هذا القطاع دعامة أساسية للاقتصاد الوطني، فيجب وضع استراتيجية شاملة تتوخى الاستغلال المعقلن لهذه الموارد البحرية الوطنية. ولتحقيق هذه الأهداف نقترح الإسراع في تطوير البنيات التحتية، وتحديد سقف إنتاج الأصناف السمكية المهددة، تحديث أسطول الصيد البحري الوطني، وتزويده بآليات ومعدات تضمن السلامة للعاملين به، مع بناء ورشات الصناعة وإصلاح السفن. كذلك يجب تجهيز الموانئ الخاصة بالصيد بكل التجهيزات

الضرورية لمساعدة الصيادين للقيام بعملهم على أكمل وجه.

ولا ننسى كذلك ضرورة البحث على أسواق خارج الوطن لتسهيل عملية تصريف المنتوج خارجيا، خصوصا مع وقف العمل باتفاقية الصيد البحري المبرمة سابقا مع الاتحاد الأوروبي، مع الحفاظ الكامل لهذه الثروة الوطنية. بالإضافة إلى تطوير شبكة توزيع الأسماك داخليا، تسوية الوضعية القانونية لعدد كبير من القوارب، تعميم التغطية الاجتماعية على بحارة الصيد الساحلي، والاهتمام بوضعية بحارة الصيد التقليدي، الإسراع بحل المشاكل التي يتخبط فيها المهنيون العاملون في قطاع الرخويات حتى لا يكون مصيرهم الإفلاس، وكذا سن مدونة للصيد.

إن حل هذه المشاكل من شأنه أن يحول قطاع الصيد البحري إلى رافعة فعلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي سينعكس آثارها على كل الشرائح الاجتماعية.

السيد الرئيس،

يعتبر قطاع السياحة قطاعا واعدا وقادرا على تحقيق الأهداف التي جاء بها البرنامج الحكومي، خاصة المتعلقة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذلك بخلق فرص الشغل للشباب العاطل. وفي هذا الإطار نثمن ما جاء به المخطط الأزرق الذي يهدف إلى خلق ستة (6) محطات سياحية شاطئية ستمكن بلدنا من توفير 230.000 سرير.

لكن إنجاح هذا البرنامج رهين بوضع استراتيجية تساهم فيها كل الأطراف الحكومية، وذلك بالإسراع في تقوية البنية التحتية من طرق وقناطر ومطارات وموانئ ومحطات استقبال، وكذا تحسين مستوى الخدمات المقدمة للسائح الوطني والأجنبي بتنويع المنتوج السياحي المغربي لكي يلبي جميع الرغبات والأذواق حتى يساير طموحات المغرب للوصول إلى القدرة على استقبال 10 ملايين سائح في أفق 2010.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

أما بخصوص قطاع الصناعة التقليدية فيجب إيلاء العناية الكاملة لهذا القطاع باعتباره يشكل أهمية خاصة داخل النسيج الاقتصادي الوطني، بحيث يساهم في الناتج الوطني الخام، ويشغل ما يفوق المليونين من اليد العاملة. ولهذا فالضرورة تقتضي إعادة هيكلته وتنظيمه ليلعب دوره الطلائعي، ولذا فإن أهم عوائق هذا القطاع هو مشكل التسويق، مما يحول دون استفادة الصانع التقليدي من المردودية المباشرة لمنتوجه.

لهذا وحفاظا على جودة منتوجنا الوطني، وكذا على الجهد الذي يبذله الصانع التقليدي، أصبح لزاما على الحكومة دعم هذا القطاع من أجل إنعاش الصادرات. والبحث عن أسواق جديدة وتطوير تقنيات ووسائل التكوين المهني، وتفعيل دور غرف الصناعة التقليدية والجمعيات والتعاونيات وحماية الوحدات الإنتاجية، عبر تأمينها ضد المخاطر والصعوبات التي تعترضها من جراء الخروقات التي يقوم بها بعض المتطفلين على هذا القطاع، على حساب المهنيين الذين لهم انتماء أصيل وغيرة على سمعة القطاع وجودة منتوجاته.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

إن واقع قطاع الصناعة والتجارة يقتضي الوقوف عند الدينامية الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها القطاع كاستمرارية للجهود التي راكمتها حكومة التناوب في هذا المجال. ولذا وباعتبار قطاع الصناعة والتجارة دعامة أساسية في النسيج الاقتصادي، يجب إعطاءه المناعة اللازمة لمجابهة كل التأثيرات السلبية للعولمة وذلك ب:

- دعم وتأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة بفتح آفاق جديدة أمامها لتنشيط حركية التصدير والاستيراد.
- جلب الاستثمارات الأجنبية إلى المغرب مع تعميم المراكز الجهوية للاستثمار.
- العمل على توفير الرصيد العقاري وتجهيزه ووضعه رهن إشارة المستثمرين بشروط مثيرة.
- تخصيص غلاف مالي لدعم قطاع النسيج والتكنولوجيا الحديثة.
- الحد من ظاهرة التهريب الذي يلحق ضررا بالغا بالاقتصاد الوطني وبصحة المستهلك تنظيم الباعة المتجولين.
- تفعيل دور غرف الصناعة والتجارة.

إلى غير ذلك من الإجراءات الهادفة إلى تطوير وتحديث بنيات الإنتاج والتسويق التجاري والصناعي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد عمر اجمايلي للفريق الكونفدرالي

فليتفضل مشكورا وهو بالمناسبة آخر متدخل في هذا المحور المتعلق بلجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية.

المستشار السيد عمر اجمايلي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

كان بودي أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي لمناقشة الميزانيات الفرعية المكونة للجنة الفلاحة لكن للأسف الشديد احتجاجا على غياب الوزراء المعنيين بهذه القطاعات تعتبر إهانة في حق هذا المجلس وإن كنا كنسجلو انضباط بعض الوزراء كيجيو يسمعوا التدخلات ديال السادة المستشارين في القطاعات تاعهم كنسجلو للأسف الشديد غياب الحكومة من خلال غياب الوزراء المعنيين بالأمر وبالتالي هذا إحتجاج شديد على هذا الغياب واللي كيتقال ماشي غير غياب ديال السادة المستشارين هذا المجلس الموقر وهاذ الشيء كيمس بنا جميعا. فاحتجاجا على هذا الغياب اللي تيمس بالمؤسسة ديالنا من خلال غياب ديال واحد العدد ديال المستشارين لا من الأغلبية ولى ومن كذا. تنسجلو حضور الفريق الكونفدرالي في جميع االلجان بكامل أعضائه فانطلاقا من هذا الغياب غادي نضطر نسلم التدخل اللي كنا موجدين و باش ناقشوه مع السادة الوزراء وغادي نعطيوه مكتوب ونكلسو بحالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لابد من توضيح شيئين أساسيين. أعتقد بأنهم أساسيين التوضيح الأول هو الحكومة حاضرة وهي متضامنة في شخص الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان ووزراء آخرين كرئاسة أفضل بأن تحضر الحكومة المعنية والوزير المعني ليتتبع نقاشات السادة المستشارين والأخذ بملاحظاتهم ونحن نفضل هذا ولكن يبقى الشأن ان الحكومة، نحن كمستشارين كرئيس لهذه الجلسة افضل أن يحضر الوزير المعني كي يكون كلام المستشارين يثمن البرنامج الحكومي أو ينتج له أو يصحح له أو الاستعانة به لذلك سجلنا تدخلكم والحكومة حاضرة هنا وسأطلب من الإدارة أن يسجل تدخلكم في المحضر ويتضمن تدخلكم محضر الجلسة التنقل إلى المحور الموالي وهو متعلق بلجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني حول مشروع ميزانيتي الدفاع الوطني ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون في هذا المضمار أعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة للتعليق على التقرير إذن نعتبر أن التقرير قد وزع وأعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للمستشار الأستاذ أحمد الخريف فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد احمد الخريف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

إن مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الدفاع الوطني والخارجية فرصة مواتية بالنسبة إلينا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتأكيد التلاحم المغربي حول القضايا المصيرية لبلادنا وهي مناسبة للتنويه أولا بالدور الذي تقوم به القوات المسلحة الملكية في الدفاع عن حوزة البلاد وسيادتها وضمان أمنها واستقرارها تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

إننا نعتبر هذه المناسبة فرصة للتداول في شؤون وأوضاع أسرة غالية تحتل مكانة خاصة في نفوس جميع المغاربة الذين يكنون لها كل احترام و تقدير لما قدمته وما تزال من تضحيات وخدمات جليلة لفائدة الوطن تستحق عليها كل الإكبار والإجلال،فتحية منا وتقديرا منا لكافة فئات الجنود المرابطة بتخوم الصحراء وعلى نقط الحدود وبمختلف الثكنات العسكرية.

السيد الرئيس

لقد تتبعنا بكل اهتمام العرض الذي تقدم به الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني أمام اللجنة المختصة عند تقديم ميزانية هذه الإدارة، وقد سجلنا بكل اعتزاز، الأهمية التي تعطيها بلادنا للتكوين العسكري والعناية التي توليها للجوانب الاجتماعية والثقافية والدينية لفائدة جنودنا الأبطال وللرعاية الملكية السامية لمختلف قضاياهم ومن جملتها تسوية ملف تفويت المساكن العسكرية لقاطنيها. كما يجدر بنا التنويه بالجهود المبذولة لصالح محتجزينا في مخيمات تندوف الذين نثمن العناية الملكية الخاصة بالمفرج عنهم وبأسر المفقودين والمتوفين، وذلك بالرعاية الشاملة المادية والاجتماعية.

ونحن ندعو بهذه المناسبة إلى طرح موضوع باقي محتجزينا بتندوف بكل إلحاح وفي كل المنتظمات الدولية، وندعو من جديد إخواننا في الجزائر للعمل

على إطلاق سراح جميع المغاربة المحتجزين بدون تأجيل دفعة واحدة.

كما لا يفوتنا أن نشيد بالدور الطلائعي الذي تقوم به سمو الأميرة الجليلة للامريم بصفتها رئيسة لمؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء المحاربين وقدماء العسكريين.

السيد الرئيس

إن قواتنا المسلحة الملكية تقوم بمهام إنسانية وتساهم في التعاون الدولي بالإضافة إلى دورها في الدفاع الوطني، وهي تؤدي رسالة حضارية لايمكن ترجمتها إلى مجرد أرقام في ميزانية، فمهما رصدنا لها تبقى محتاجة لمزيد من الدعم الذي يمكنها من الاستمرار في تحديث هياكلها وإمكانياتها بما تتطلبه الحداثة طبق المنظور الاستراتيجي المتلائم مع الأدوار الموكولة إليها.

السيد الرئيس

إذا كانت إدارة الدفاع الوطني تتولى توفير الوسائل المادية والمعنوية لقواتنا المسلحة للدفاع عن حوزة التراب الوطني فإن وزارة الخارجية والتعاون هي الأداة الرسمية التي تتولى بواسطتها الدولة الإشعاع لعلاقاتها الخارجية وتوطيد أواصر التعاون. ونعتقد أن الميزانية المرصودة للوزارة يجب أن تكون في مستوى المهام العظمى والمتجددة التي ينبغي أن تنهض بها بعثاتنا في الخارج، فالدبلوماسية اليوم لم تبق ذات وجه تقليدي بل أصبحت من الآليات الأساسية لتطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية في عالم لم يعد يعترف بالحدود في ظل العولمة والثورة التيكنولوجية المتسارعة التي يشهدها الإعلام والمعرفة. وإزاء هذه المعطيات يلاحظ أن هناك شبه استقرار في ميزانية التسيير ونقص في الاستثمار، مما يدعونا من جهة إلى المطالبة بتخصيص ما يلائم هذه المهام من اعتمادات ومن جهة ثانية إلى ترشيد وعقلنة التسيير سواء المتعلق بالإدارة المركزية أو السفارات والقنصليات في الخارج.

إننا إذ نشيد بالدبلوماسية الرسمية وبالمجهود الذي تقوم به سفاراتنا وقنصلياتنا في أهم العواصم الدولية، ندعو إلى دعمها بتفعيل الدبلوماسية الموازية البرلمانية والشعبية التي تقوم بها مختلف هيآت المجتمع المدني من جمعيات وأحزاب ونقابات ومنظمات. ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نحيي إشراك وفود مختلفة من ضمنها شيوخ أقاليمنا الجنوبية في الوفود المبعوثة إلى الخارج للمساهمة في التعريف بقضيتنا الوطنية.

السيد الرئيس

إننا ننتهز مناسبة هذه المناقشة لنعبر عن اعتزازنا ومباركتنا لخطوات جلالة الملك لدى رؤساء الدول وفي مجلس الأمن لتفعيل الدبلوماسية المغربية فيما يتعلق بالقضية الوطنية التي تجتاز اليوم مرحلة دقيقة بسبب التعثر الذي ما فتئ يعترض تسوية الملف على المستوى الدولي وإقرار منظمة الأمم المتحدة بصفة نهائية حق المغرب المشروع للمحافظة على سيادته على أقاليمه الجنوبية وما يهمنا اليوم - كما أكد ذلك الأمين العام لحزب الاستقلال أمام المجلس الوطني الأخير - هو أن الشعب المغربي معبأ وراء جلالة الملك للدفاع عن الوحدة الترابية وإحباط أي مؤامرة للمس بها، وسكان أقاليمنا الصحراوية لا يقبلون بديلا عن الوحدة ويدعمون الجهود الرامية لتنمية تلك الأقاليم. وسيبقى المغرب متمسكا بالحل السياسي الذي سبق أن طرحه الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقبل أي حل قد يمس بسيادة الغرب على أقاليمه الجنوبية.

السيد الرئيس

هناك جالية مغربية مهمة، تعيش بديار المهجر، في ظروف صعبة ونعتقد أن للبعثات الدبلوماسية والقنصليات دور أساسي في دعم هذه الجالية ومساعدتها ابتداء من قضاء مصالحها الحيوية و كذا مساعدتها على المساهمة في خدمة المصالح العليا للبلاد، بدعم الجمعيات من أبناء المهاجرين، وتعيين الأطر لتعليم اللغة العربية والمبادئ الإسلامية والحفاظ على قيم الهوية المغربية ورفع معاناتهم من كل أشكال العنصرية. وبهذه المناسبة نذكر بمقترحاتنا الهادفة إلى إحداث مجلس استشاري خاص بالجالية المغربية في الخارج وإيجاد صيغ قانونية لضمان تمثيلهم في البرلمان.

السيد الرئيس

إن المغرب ينتمي للوطن العربي والعالم الإسلامي فهو موجود في صلب معاناة هذه المنطقة ومشاكلها ولذلك فإن سياستنا الخارجية ينبغي أن تظل متوجهة نحو المزيد من الجهد لتحقيق التضامن العربي الإسلامي الفاعل، وفي مقدمته دعم صمود الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع، والمطالبة برفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق، بدعوة الأمم المتحدة لتحمل

مسؤوليتها في العمل على التعجيل بإنهاء الاحتلال ونقل السلطة إلى الشعب العراقي ليتولى تدبير شؤون بنفسه.

إننا نريد لدبلوماسيتنا أن تعكس المبادرات الملكية وتوجهاتها حتى يساهم المغرب في إشعاع ثقافة الحوار والتكافؤ، في عالم يسوده التسامح والسلم مع احترام كامل لسيادة ووحدة الدول.

السيد الرئيس

إن العرض الذي تقدم به السيد وزير الخارجية أمام اللجنة وقف على المهام التي ينبغي على دبلوماسيتنا أن تنهض بها لإبراز المنجزات التي حققها المغرب في المجال الديمقراطي، والحريات، وحقوق الإنسان، والمرأة، الطفل، والتحديث السياسي والاقتصادي، وتعميق البعد التضامني، كما وقف على ضرورة تفعيل الدبلوماسية المغربية لدعم الاقتصاد الوطني في ظل الانفتاح الذي اختار المغرب أن ينهجه في علاقته مع شركائه سواء في أوربا أو أمريكا أو آسيا وبصفة أساسية على مستوى منطقة المغرب العربي للإسهام في توطيد دعائم السلم والأمن والاستقرار.

ونحن إذ نبارك هذه الاختيارات نلح على ضرورة إعطاء اهتمام متزايد لتأهيل وتحديث الدبلوماسية المغربية بتمكينها من الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية، وتصحيح خطط العمل، ومناهج التسيير حتى تتجاوب دبلوماسيتنا مع المبادرات الملكية الواضحة التي تطمح أن تتبوأ بلادنا المكانة اللائقة بها في المنتظم الدولي.

وهذا الدور المتعاظم الذي على دبلوماسيتنا أن تقوم به يدعونا إلى تكثيف جهود الجميع واستثمار كل الإمكانيات الضرورية لخدمة المصالح العليا لبلادنا. وهذه الهواجس هي التي تدفعنا إلى تأكيد مساندتنا بالتصويت الإيجابي لفائدة ميزانية الدفاع والخارجية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للمستشار المحترم، السيد رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الأستاذ عبد اللطيف اسطمبولي باسم القطب الحركي تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفرق الحركية لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون،

وفي هذا الإطار أريد أن أؤكد السيد الرئيس أن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون تعتبر بمثابة الوجه الذي تطل به بلادنا على الخارج اعتبارا لطبيعة عملها والتي تتجلى في التعاون الجهوي والدولي، وتدعيم الجهاز الدبلوماسي، وتكثيف الجهود من أجل الدفاع عن وحدتنا الترابية والتي تعتبر إحدى ثوابتنا الأساسية والتي تحظى بإجماع وطني فالمناورات الأخيرة حول قضيتنا الأولى تفرض علينا الرفع من مستوى التعبئة الوطنية وفي هذا الصدد ننوه بالمجهودات التي تقوم بها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون من اجل الوصول إلى حل سياسي ونهائي يضمن احترام السيادة الوطنية والوحدة الترابية المغربية في ظل الشرعية الدولية. كما أن الوزارة تلعب دورا أساسيا للتعريف بالمؤهلات الاقتصادية للمغرب والامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب وكذا الاهتمام بشؤون وقضايا جاليتنا في بلاد المهجر، وبالقائنا نظرة على الإعتمادات الممنوحة لهذا القطاع نلاحظ أنها ميزانية جد ضعيفة لا يمكن أن تحقق بها ما تسعى إليه بلادنا، ولهذا نطلب أن ترصد له إعتمادات تتماشى وحجم الأدوار الموكولة لهذا القطاع.

إن أول ملاحظة يمكن تسجيلها هو أن الإعتمادات المرصودة للأكرية والإيجار تثقل كاهل الوزارة إذ تصل إلى 115 مليون درهم، ولذا فإننا نرى أنه يجب أن تعطى الأولوية لسد الحاجيات الضرورية للمصالح الخارجية لتمكينها من الحصول على مقرات وتجهيزات توفر لها شروط العمل والتخفيف من عبئ الغلاف المخصص للكراء.

وبالرجوع إلى التحولات الدولية أصبح لزاما من تأهيل وتفعيل الدبلوماسية المغربية من أجل إبراز المكانة المغربية على الصعيد الدولي وكذا تفعيل نشاط السفارات والقنصليات بالخارج من أجل التعريف بالمنجزات التي حققها المغرب سواء على الصعيد الحقوقي أو الاقتصادى أو الاجتماعي ومدى تطور تشريعاتنا في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة والأسرة.

كما أننا نطالب بتفعيل سياسة القرب التي تضمنها المشروع الحكومي بتأهيل القنصليات والسفارات من تأمين وحماية حقوق ومصالح المواطنين المغاربة في الخارج هذه الشريحة التي يليها صاحب الجلالة الملك

محمد السادس نصره الله رعاية خاصة، وذلك بالحرص على المداومة بالسفارات والقنصليات المغربية بالخارج أيام السبت والأحد لتمكينهم بقضاء إغراضهم الإدارية. كما أننا نود أن تفتح مكاتب جهوية بالمغرب قصد تسهيل الاجراءات الإدارية للمهاجرين من اجل قضاء عطلهم في أحسن الظروف بين الأهل والأحباب. ونطالب من جهة أخرى تدعيم الوزارة بموارد إضافية قصد التكفل بنقل جثث المغاربة ضحايا الهجرة السرية لأرض الوطن.

كما أننا ننوه بالمجهودات المبذولة من طرف الوزارة قصد توظيف وتفعيل الدبلوماسية المغربية لدعم الاقتصاد الوطني واستقطاب الاستثمارات اللازمة وتشجيع المستثمرين والبحث عن أسواق خارجية جديدة لمنتوجاتنا غير تلك التقليدية وذلك كله بفضل توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية لبلادنا مع الدول الأخرى فبالإضافة إلى تفعيل اتفاقية التبادل الحر المبرمة مع الاتحاد الأوربي هناك اجرانات أخرى للتبادل الحر مع بعض الدول العربية الشقيقة. كما أننا نثمن التعاون القائم بين بلادنا والدول العربية والإسلامية والإفريقية من اجل محاربة الإرهاب ليعم السلم والأمن والاستقرار كل الأقطار.

وإننا في القطب الحركي نصوت إيجابا لصالح ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون. والسلام عليكم ورحمة الله

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لرئيس لجنة الخارجية والتعاون والمناطق المحتلة الكلمة الآن للمستشار المحترم الأستاذ صوالحي بوزكري باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية مع أن السيد رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون تناول الكلام باسم القطب الحركي.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس.

أتناول الكلمة بالنسبة للقطب الحركي فيما يخص قطاع الدفاع الوطني.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة، السادة المستشارين،

أقف اليوم، بمناسبة مناقشة مجلسنا الموقر لمشروع الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2004، لأقول باسم فرق القطب الحركي، فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، فريق الحركة الوطنية الشعبية وفريق الإتحاد الديمقراطي، إنها لفرصة وطنية ثمينة، نغتنمها كل سنة، لنوجه من هذا المنبر الموقر، إلى أفراد قواتنا المسلحة الملكية، على اختلاف وحداتهم ومراتبهم، ولقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله، أسمى مشاعر الإجلال والإكبار والاعتزاز، معتبرين أن حضورنا اليوم جميعا، في هذه الجلسة المتميزة، هو حضور لكل الشعب المغربي، من أجل التعبير لهذه القوات الباسلة عن افتخارنا بعظمة منجزاتها في التنمية الوطنية، وتضحياتها التي لا تحصى ولا تعد دفاعا عن حوزة الوطن وخدمة للمواطنين.

السيد الرئيس،

يعيش المنتظم الدولي، خاصة بعد أحداث 11 شتنبر وأحداث حرب الخليج الثالثة، تطورات سريعة بحجة محاربة الإرهاب، جعلت المغرب قمة وقاعدة، خصوصا بعد الأحداث الإرهابية الشنيعة التي ضربت بلدنا في قلب عاصمته الاقتصادية، أكثر تلاحما وأكثر وعيا بهذه المرحلة الدقيقة، وبتحدياتها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، والمصيرية لملف وحدتنا الترابية، الذي يمر اليوم من مرحلة جد دقيقة بسبب المضايقات والمناورات التي لا يزال يحبكها أعداؤنا دون أدنى مراعاة لتاريخنا المشترك، ولا لأبسط مبادئ حسن الجوار، الأمر الذي يفرض علينا أكثر من أي وقت مضى، أن ندعم قواتنا المسلحة الملكية بكل الوسائل المعنوية منها والمادية الضرورية، والتجهيزات والمعدات والتقنيات المتطورة التي تتوفر فيها شروط الردع والدفاع.

لذلك فإننا نعتبر في القطب الحركي، أن كل ما يرصد من اعتمادات لقواتنا المسلحة الملكية، استثمار وطني نافع، ومهما رصدنا لهذه القوات العتيدة فلن نستوفيها حقها لتضحياتها الجسام ولتاريخها الحافل بالعطاءات والمنجزات.

السيد الوزير،

لقد جاء خطابكم القيم الذي قدمتموه أمامنا بلجنة الخارجية والدفاع الوطني، مجيبا على مجموعة من الأسئلة التي كنا ننوي طرحها عليكم، ومتجاوبا مع جل الإقتراحات والملاحظات التي تقدمنا بها خلال مناقشتنا لميزانية السنة المالية السابقة، خاصة ما يتعلق منها بميدان التكوين العسكري، بعدما تم إحداث مركز التدريب التماثلي التكتيكي بالكلية الملكية للدراسات العسكرية العليا بكل من القنيطرة وبن جرير، وإنعاش

المركز الوطني لتدريب المجندين بالحاجب الذي تم تجهيزه بكل الوسائل المادية والبشرية الضرورية، وإقرار إدماج المرأة المغربية في مجال التجنيد للخدمة العسكرية بصفة اختيارية، وهي منجزات وإجراءات نسجلها بارتياح كبير ونعتبرها ضرورية لتوفير قوات احتياطية، ولتكوين جنودنا وتحسين كفاءات أطرنا العسكرية ومدها بأحسن الوسائل العلمية والتقنية والمعرفية.

أيضا نسجل باعتزاز إقدام إدارة الدفاع الوطني، عملا بالتعليمات السامية لجلالة الملك على خلق فضاءات للتكوين الثقافي، وعلى تفعيل دور المرشدين الدينيين داخل الثكنات لتلقين جنودنا مبادئ ديننا الإسلامي الصحيح، وفق برامج ومناهج تراعي خصوصيات المهام النبيلة التي يقومون بها، وعلى تمكين العسكريين والموظفين المدنيين من الولوج إلى السكن حسب ظروف تتناسب مع مداخيلهم وأجورهم.

وإن ما يثلج صدرنا أكثر، ويجعلنا نحس بالفخر والإعتزاز، هي الرعاية الخاصة والعناية التامة التي شمل بها جلالة الملك نصره الله العسكريين المحتجزين والمفقودين والعائدين، اعترافا لهم بالتضحيات التي قاموا بها في سبيل استكمال وحدة بلادنا الترابية، حيث تمثلت هذه الرعاية بالأساس في الإحتفاظ للعسكريين المفقودين، وللذين تم الإفراج عنهم بكافة فئاتهم، بأجرتهم النظامية طوال مدة اعتقالهم، وتمكينهم من الإمتيازات التي يتمتع بها زملاؤهم العاملون بالمنطقة الجنوبية بما فيها ما اصطلح عليه بالأجرة المضاعفة، مع الإعفاء من الديون التي ترتبت في ذمة عدد منهم لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد، وصرف منحة إعادة الإنخراط بصفة استثنائية للعائدين لأرض الوطن ومعاش استثنائي للمفقودين والعائدين.

إنها فعلا لمنجزات نسجلها باعتزاز كبير، رغم أننا نتوق إلى المزيد، فمهما رصدنا لهذه القوات من إمكانيات فإننا لن نفي حقها، وسنبقى نطالب بالمزيد من أجل أن ترقى إلى مستوى التطور العلمي والتكنولوجي الذي حققته البلدان المتقدمة في مجال الدفاع الوطني، وإلى المستوى الذي يريده لها راعيها والقائد الأعلى لأركانها جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي الختام، نعتز بالخدمات المتميزة والجبارة التي تقدمها الأميرة الجليلة للا مريم رئيسة مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء المخاربين وقدماء العسكريين، فتحية إكبار وإجلال لقواتنا المسلحة الملكية بكل فصائلها، ولقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس، لابد من الإشارة إلى أنه هناك تدخل مكتوب توصلت به الرئاسة في هذا الموضوع، موضوع لجنة الخارجية والتعاون والدفاع يهم الفريق الديمقراطي الاجتماعي للمستشار المحترم الأستاذ أحمد الديبوني. ألتمس من المصالح المختصة أن يسجل هذا التدخل في محضر هذه الجلسة وينشر في الجريدة الرسمية. ننتقل إلى التدخل الموالي ويتعلق الأمر بالمستشار المحترم السيد رحال زكراوي باسم فريق التحالف الاشتراكي إذن نفس الشيء نسجل تدخلهم في المحضر ثم المتدخل الموالي يتعلق الامر بالاستاذ علي سالم الشكاف باسم فريق العهد الديمقراطي.

المستشار السيد علي سالم الشكاف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتدخل باسم فريق العهد الديمقراطي، لمناقشة الميزانيات الفرعية المرتبطة بقطاعي الخارجية والدفاع الوطني.

السيد الرئيس،

أود في البداية أن أشير إلى أن انتماء المغرب الإسلامي والعربي وموقعه الجغرافي وهويته الثقافية الأمازيغية، عوامل تفرض تقوية وتنويع علاقاته الثنائية والمتعددة الأطراف على المستوى الجهوي والقاري والدولي، لدعم المكتسبات الوطنية والدفاع عن القضايا المصيرية.

وإننا في فريق العهد الديمقراطي نثمن المجهودات التي تبذلها الحكومة في مجال السياسة الخارجية في ظل التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

لقد تابعنا جميعا باهتمام كبير التطورات الأخيرة التي عرفها ملف وحدتنا الترابية، والمتمثلة في التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة على ضوء مخطط

جميس بيكر، والذي رفضه المغرب رفضا تاما نظرا لما ينطوي عليه من مخاطر تمس بالسيادة الوطنية. وبفضل اهتمام جلالة الملك واتصالاته المباشرة برؤساء الدول والحكومات الأعضاء في مجلس الأمن، والحملة الدبلوماسية المكثفة الموازية، وكذا الرفض الشعبي الكبير لمخطط بيكر، كل ذلك دفع بمجلس الأمن إلى عدم المصادقة على مخطط بيكر الأخير، ليتجسد مرة أخرى عمق ارتباط العرش بالشعب في هذه المعركة التي بينت بالملموس للمجتمع الدولي عدالة قضية المغرب وأحقيته في السيادة على أرضه.

وبخصوص الأسرى المحتجزين بتندوف فإننا نرفض إطلاق سراح الأسرى على دفعات لأغراض دعائية، وندعو إلى بذل مزيد من الجهد الدبلوماسي لإطلاق سراح باقي المحتجزين تنفيذا لقرارات مجلس الأمن، واستغلال التعاطف الدولي والإنساني المتزايد مع هؤلاء الأسرى باعتبارهم أقدم سجناء حرب. وبعدما تبين أن جوهر مشكل الصحراء مرتبط بالعلاقات المغربية الجزائرية، فلا يمكننا أن نتصور أي حل بدون حوار مع الجزائر، للبحث عن أوسع توافق ممكن حول حل سياسي واقعي ونهائي مبني على المبادئ الأخلاقية وحسن الجوار، مع إحترام كامل للوحدة الترابية للمغرب، في أفق بناء اتحاد المغرب العربي في جو من الثقة المتبادلة. كما نطالب بالموازاة مع ذلك بإنهاء احتلال مدينتي سبتة ومليلية والجزر المجاورة، ضمانا للاستقرار في منطقة شمال إفريقيا، واستنادا إلى مبادئ الشرعية الدولية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا من خلال هذا المنبر نشيد بالمجهودات التي يبذلها المغرب خدمة للقضايا العربية والإسلامية من خلال تضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني والوقوف إلى جانبه لتمكينه من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة في إطار دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف، كما نؤكد على أن الهدف الأسمى فيما يتعلق بالعراق يتمثل في استرجاع الشعب العراقي لكامل سيادته على وطنه.

كما نثمن أيضا دعم المغرب لمجهودات تنمية القارة الإفريقية، ومحاربة الفقر والأمراض والمديونية، وكذا مجهودات تطوير العلاقات مع أوروبا وتوسيع هذه العلاقات لتشمل أمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لقد أخذ المغرب على عاتقه دوما الاهتمام بالجالية المغربية في المهجر، والاستجابة لمتطلباتها في مختلف المجالات، وما تعيين جلالة الملك لوزارة منتدبة مكلفة بالجالية المغربية في الخارج إلا تعبير عن عناية جلالته واهتمامه الفائق برعاياه الأوفياء بالمهجر. ويظهر ذلك جليا خلال موسم العبور والمجهودات الجبارة التي تقوم بها مؤسسة محمد الخامس للضامن خدمة للجالية المغربية بالخارج في هذا المجال لتيسير عبور جاليتنا، وإنشاء مراكز الاستقبال في مختلف مناطق العبور لمساعدة أفرادها والإنصات إلى مختلف المشاكل التي يعانون منها.

وإننا إذ نسجل الاهتمام الذي توليه الوزارة الوصية لأوضاع الجالية المغربية في مجالات التعليم والتربية والتلقين اللغوي والديني، فإننا نطالب بمزيد من المجهودات للحفاظ على الهوية المغربية الإسلامية لهذه الجالية خاصة منها الجيل الثاني والثالث من المهاجرين حتى يكونوا خير سفراء لبلدهم ويساهموا في الدفاع عن القضايا الوطنية المصيرية والإشعاع الحضاري والثقافي لبلادنا.

السيد الرئيس،

بخصوص قطاع الدفاع الوطني، نسجل في فريق العهد الديمقراطي ضعف الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع الحيوي، والتي لا ترقى إلى مستوى التحديات المفروضة على المغرب، الأمر الذي يفرض علينا مزيدا من الاهتمام بقواتنا المسلحة الملكية والعناية بأفرادها ماديا واجتماعيا.

وبهذه المناسبة نوجه تحية إكبار وتقدير لكافة أفراد قواتنا المسلحة الملكية وقوات الدرك الملكي والقوات المساعدة الساهرين على حماية الوطن بكل تفان ووفاء تحت القيادة العليا لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

كما نشيد بالرعاية المولوية السامية التي ما فتئ صاحب الجلالة يوليها لهذه الفئة من أبناء شعبنا.

كانت هذه، السيد الرئيس، أبرز الملاحظات التي سجلها فريقنا آملين أن تؤخذ بعين الاعتبار من طرف الحكومة، وعليه نصوت بالإيجاب على هذه الميزانية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للمستشار المحترم. الأستاذ حسن قاسمي باسم الفريق الاشتراكي، الأستاذ القضوي بدل حسن قاسمي، إذن الأستاذ القضوي يسلم للرئاسة تدخله مكتوبا وألتمس من المصالح المختصة تضمينه للمحضر ونشره في الجريدة الرسمية، وأشكره على تعامله مع الرئاسة أو البرلمان بصفة عامة. ننتقل إلى آخر متدخل في هذه الجلسة وهو الأستاذ محمد العشاب باسم الفريق الكونفدرالي فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد العشاب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي لمناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة برسم السنة المالية 2004، وهي مناسبة لطرح رأينا الكونفدرالي من جديد بخصوص السياسة الخارجية للمغرب ومستلزمات مواجهة تحديات عالم اليوم، وهي مناسبة لنؤكد كمركزية نقابية تشبثنا الراسخ بوحدتنا الترابية، ورفضنا القاطع لكل أشكال الدس الدولي، وكل صيغ التآمر، وكل أشكال الابتزاز الاقتصادية والسياسية وحدة المغرب وسيادته على صحرائه المسترجعة كما نؤكد عزم الطبقة العاملة المغربية، على التصدي بحزم وعزيمة لا تلين، لكل المخططات التي من شأنها أن تمس أي شبر من أراضينا.

ونؤكد أيضا على ضرورة استكمال تحرير أراضينا المحتلة سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما، ونتوجه بالتحية لقواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة المرابطة في تخوم صحرائنا دفاعا عن أمن وطمأنينة مواطنينا وعلى رأس هذه القوات صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون...

- إن وزارة الخارجية بقيت كما كانت في الهيكلة الحكومية السابقة وزارة للسيادة، وهذا معناه أن استراتيجيتنا الدبلوماسية لم تتغير. بما يعني ذلك، ارتباطها بالقرار المركزي وهذا ما يجعلها جزءا لا يتجزأ من أمن الدولة العام. أي أن المنطق الأمني لا زال يلقي بظلاله على هذا القطاع الاستراتيجي.

بهذه المناسبة، ومن أجل المساهمة في صياغة استراتيجية جديدة لخارجيتنا، لابد وأن نسائلكم السيد الوزير، عن حصيلة العمل الدبلوماسي المغربي خاصة ما يتعلق بقضايانا المصيرية كالقضية الوطنية، القضية القومية، قضايا الاستثمار والتبادل التجاري.

إن منطق التوازن الدبلوماسي اليوم، يفرض على خارجيتنا نهج تاكتيك جديد يعطي الأولوية للذات في شموليتها أي في علاقتها بقضايا أمتنا العربية حيث بات من المؤكد، أن ما تعيشه منطقة الشرق الأوسط، والتي تسعى من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية إلى صياغة خريطة سياسة اقتصادية جديدة، تخضع من خلالها العالم العربي اقتصادا وإنسانا وثقافة لضوابط العولمة الشرسة. وهذا معناه، أن التضامن الدبلوماسي العربي أصبح أكثر من ضرورة لحماية الوجود والاستمرار. كذلك، فتدعيم علاقاتنا الخارجية بالعمق الإفريقي من شأنه تقوية الحلقة الأولى للعمل الدبلوماسي المغربي أي الحلقة العربية/ العربية. عبر تقوية علاقتنا داخل اتحاد المغرب العربي الذي من شأنه أ يؤسس لقوة جهوية قادرة على مواجهة تحديات اليوم.

إن العلاقة بالاتحاد الأوروبي هي أم العلاقات الخارجية بالنسبة لبلادنا في إطار المنظور الكلاسيكي لدبلوماسيتنا. أما المنظور الذي ندعو إليه اليوم فيجعلها حلقة ضمن نسق شمولي تتفاعل فيه مختلف علاقاتنا الخارجية حتى لا نرهن مستقبل بلادنا والأجيال القادمة ببعد وحيد أوحد هو أوروبا.

فلا يمكن أن نتصور دبلوماسية مغربية جديدة في غياب خطة شاملة لتأهيل الرأسمال البشري العامل في هذا القطاع والاهتمام بظروفه المادية والاجتماعية. لا يمكن أن نتصور دبلوماسية مغربية جديدة في غياب خطة شاملة لتأهيل الرأسمال البشري في هذا القطاع والاهتمام بظروفه المادية والاجتماعية حتى نتمكن من الرقي بعلاقاتنا الخارجية وجعلها في موقع الإبداع والاستقطاب والذي نعني به جلب الاستثمار ات ومواجهة المنافسة الاقتصادية والسياسية.

السيد الوزير، نجدد دعوتنا لكم بضرورة صيانة منظور جديد لذلك ضابط لتعاملنا مع جاليتنا بالخارج. إن جاليتنا قوة اقتصادية وبشرية وثقافية، علينا أن ندعمها ونفعلها لنجعل منها قوة التواصل الأولى مع الآخر باعتبارها قناة إنسانية مفتوحة، لا تحتاج إلا لقليل من الإمكانيات من أجل أداء رسالتها الإنسانية النبيلة.

هذه السيد الوزير، آراؤنا نجدد طرحها معكم وعليكم لضمان استمرارية إصلاح الإصلاح.ومن بينها:

1 - انتقاء أحسن الأطر والكفاءات في المهام الدبلوماسية.

2 - توفير الإمكانيات الضرورية لتسهيل تحركات الآلة الدبلوماسية.

3 - العمل على التنسيق بين الدبلوماسية الشعبية والبرلمانية وتمكينها من وسائل الدعم خدمة لمصالح أمتنا.

4 - العمل في استراتيجية وطنية للتعاون مع مختلف الدول.

5 - الإسراع في إيجاد حل جذري لمشاكل الهجرة السرية التي تسيء لبلدنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للأستاذ عزيوي علال عن فريق الاتحاد الدستوري في قطاع الشؤون الخارجية والتعاون. فليتفضل المستشار المحترم مشكورا.

المستشار السيد عزيوني علال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين، أختي المستشارة،

أود في البداية قبل الخوض في مناقشة الميزانية أن ننوه بالمبادرة الملكية السامية ومساهمة جلالته الفعالة في كل المنتديات الدولية ومواقفه الرصينة في كل القضايا الوطنية والعربية والدولية.

أما في إطار المناقشة العامة للميزانيتين الفرعيتين لوزارة الخارجية والتعاون والوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري مؤكدا في بداية تدخلي على الأهمية الحيوية لهذه القطاعات التي تعتبر استراتيجية بالنسبة لمستقبل بلادنا، كما أننا نعتبرهما متلازمتين من حيث المهام المسنودة إليهما. فإذا كانت وزارة الخارجية تعمل على خلق إشعاع دولي لبلادنا وتمتين أواصر الصداقة مع الشعوب الأخرى ونشر قيم التسامح والتعايش وتكريس مبدأ الحوار مع كل مكونات المجتمع العالمي، فإن مهمتها أيضا هي الدفاع عن المصالح الوطنية الحيوية في ظل وضع عالمي تنهار فيه المبادئ الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة، وتتفكك فيه الكيانات وتخرق المواثيق الدولية ويقع الهجوم على السيادات الوطنية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وفي نفس المحيط ونفس المناخ تقوم إدارة الدفاع الوطني بمهمة الدفاع عن وحدة المغرب الترابية وحماية استقراره وأمنه والمحافظة على سيادته، ومن هنا فإننا نعتقد بإيمان راسخ أن هذين القطاعين من الواجب أن يسيرا وفق استراتيجية متكاملة، ومما يرسخ لدينا هذا الإيمان هو المسار الذي قطعته قضية وحدتنا الترابية. فقد تم استرجاع أقاليمنا الصحراوية بفضل عبقرية المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه مبدع المسيرة الخضراء التي شاركت فيها كل مكونات الشعب المغربي، فكانت حكمة ذلك أن شارك شعبنا برمته في استرجاع حقه وتحرير أرضه من الاستعمار. ولما تكالبت بعض الدول على المغرب وحركت الانفصاليين والمرتزقة للنيل من وحدة السيادة الوطنية، لعبت القوات المسلحة الملكية دورها البطولي والحاسم في ضمان الأمن والاستقرار بأراضينا المسترجعة والتصدي للمرتزقة ومن هم من ورائهم. إلا أن دبلوماسيتنا لم تكن في مستوى التحديات إذ أنه تم تدبير ملف قضيتنا الأولى على نحو تخللته جوانب من القصور و الثغرات كلفت المغرب كثيرا على الرغم من المجهودات التي بذلتها وتبذلها الدبلوماسية المغربية.

السيد وزير الخارجية المحترم،

إننا لن نناقش الميزانية الفرعية لوزارتكم نظرا لهزالتها ولأنها لا تمتلك القدرة على تحقيق طموحاتنا في السياسة الخارجية، ولا نملك، نحن، القدرة على رفعها أو الزيادة فيها لأن الفصل 51 وكما تؤوله الحكومة يحد من صلاحية البرلمان في مناقشة الميزانية. كما أننا نعي جيدا ما تعانيه الدبلوماسية الوطنية من نقص في الوسائل والإمكانيات، فنحن ممثلون بسفارات لا تتعدى 85 دولة أما القنصليات فلا داعي للتذكير بمدى النقص الحاصل فيها. ولهذا فإننا نشد بحرارة على أيدي أطر وزارتكم وسفرائنا الذين يدبرون ملفات معقدة بإمكانات هزيلة.

ورغم هذا فإننا سنشير لبعض التساؤلات نراها ضرورية:

إن أولى أولويات الدبلوماسية المغربية هي ملف قضيتنا الوطنية، وقد تتبعنا في الآونة الأخيرة تداعيات التقرير الأخير لجيمس بيكر والموقف المزدوج للسيد كولن باول الذي يدعم مخطط بيكر ويشير أن بلاده لن تفرض حلا على الأطراف المعنية مما يجعلنا نشكك في النوايا الأمريكية بالمنطقة.

إن المغرب مطالب الآن برفع تحدي كبير لتدبير ملفات معقدة وجد متوثرة مع الجارتين الجزائر واسبانيا، ولعل تدبير هذه الملفات له تأثيره المباشر على القضية الوطنية، لأنها تترابط وتتداخل بالاقتصادي والاجتماعي وتمتد إلى الأوضاع الداخلية للبلدان الثلاث بفعل الخصوصيات التاريخية المشتركة. إلا أن هناك عوائق تقف أمام استثمار هذه الخصوصيات والمصالح المشتركة لفائدة المنطقة. فما هي عناصر تدبير هذه الملفات من قبل وزارتكم، وكيف ترون مستقبل العلاقات بين المغرب و الجزائر والمغرب واسبانيا؟

إن الجالية المغربية بالخارج والتي تشرف على أوضاعها إدارتكم المحترمة تعاني الكثير بأرض الغربة وأصبحت الأجيال الثانية والثالثة معرضة لأخطار التطرف من جهة وفقدان الهوية من جهة ثانية، فماذا فعلت وزارتكم لتوفير الحماية الثقافية لأبناء جاليتنا بالخارج؟

- مطالبة المغرب للاتحاد الأوربي بالوضع الخاص "الأكثر من الشراكة و الأقل من الاندماج".

- عدم وضوح الرؤية بالنسبة لاتفاقية منطقة التبادل الحر مع الولايات المتحدة الامريكية رغم وصول المفاوضات المرحلة السادسة.

أما بخصوص قطاع إدارة الدفاع الوطني

نبدأ بالتنويه بالقرارات المولوية لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية فيما يخص مشكل المحتجزين العائدين إلى حظيرة الوطن الأم، حيث خصهم صاحب الجلالة بامتيازات مالية تعوضهم عن سنوات الحجز والتنكيل بمخيمات العار. كما نشيد بالدور الهام الذي تضطلع به قواتنا المسلحة الملكية وقوات الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة إضافة إلى المجهودات الجبارة والميدانية التي تقوم بها الأميرة الجليلة للامريم في المجال الاجتماعي حيث يشهد الجميع بالقفزة التي عرفها هذا المجال بفضل العناية الدائمة والمركزة التي تخصها بها.

وكما كان موقفنا بداخل اللجنة مع زملائنا، لا يسعنا إلا أن نذكر بان مؤسسة الدفاع الوطني تبقى فوق كل الاعتبارات ولا يمكن أن تتأثر بأي مزايدات وكما طالبنا في مناقشات الميزانيات الفارطة، نطالب اليوم كذلك بتمكين هذه المؤسسة بكافة الوسائل والموارد التي تحتاجها لمواجهة التحديات المطروحة على بلادنا خاصة بعد التطورات الأخيرة التي يعرفها ملف وحدتنا الترابية.

وفي هذا المجال ننوه بالمجهودات المبذولة في ميدان التكوين والتكوين المستمر للأطر العسكرية حيث أحدث مركزان للتدريب التماثلي التكتيكي بكل من القنيطرة وابن جرير، حيث نعلم ما لمثل هذه المراكز من أدوار فاعلة تقوم به في المسار المهني للجندي المغربي، ونطالب بإنشاء المزيد من مثل هذه المراكز.

كما نطالب إيلاء المزيد من الدعم والعناية للخدمة العسكرية باعتبارها واجب وطني ولما تحييه من إذكاء للروح الوطنية والتلاحم خاصة عند الشباب.

السيد الرئيس

إن موضوع الدفاع الوطني غير قابل للمناقشة أو المزايدات السياسية، لأنه يرتبط بأمننا واستقرارنا وسيادتنا، فلهذا فإنا نطالب بضرورة تثمين الاستثمار العسكري وتوفير العتاد وتطوير القدرات التكنولوجية لقواتنا كما أننا نلح بضرورة الاهتمام بالموارد البشرية لقواتنا لأنها تضحي بأرواحها وأجسادها في سبيل حمايتنا. والسلام عليكم ورحمة الله

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الذي هو آخر متدخل في هذا المحور. بهذا سنكون قد أنهينا المناقشة العامة المتعلقة بالميزانيتين الفرعيتين لكل من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وكذا الوزارة المنتدبة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، وأغتنم هذه الفرصة لأحيي باسم مجلس المستشارين بإجلال وتقدير كبير الدور البطولي الذي تقوم به القوات المسلحة الملكية وقوات الأمن وقوات الدرك الملكي والقوات المساعدة وعلى رأس هذه القوات جلالة الملك محمد السادس نصره الله للدود عن حوزة الوطن ورحمة واسعة على شهدائنا الأبرار الذين استشهدوا من أجل هذه الوحدة وشهداء التحرير في كل مكان وندعو جميع المنظمات الدولية، المجتمع الدولي بأن يعملوا على فك حصار المغاربة المحتجزين في تندوف في أقرب وقت ممكن وبهذا سنكون قد عبرنا على مستوى اللجنة وعلى مستوى الجلسة العامة عن تضامننا وتضامن الشعب المغربي مع هذه القوات والتنويه بالدور الذي تقوم به وتنتقل مباشرة إلى المحور وهو المتعلق بلجنة الداخلية والجماعات المحلية الكلمة للسيد مقرر اللجنة.

إذن نعتبر أن التقرير قد وزع وأعطى الكلمة لأول متدخل في هذه الجلسة وهو المستشار المحترم السيد

الغازي الغرارية باسم فريق التجمع الوطني للأحرار فليتفضل مشكورا كما أدعو السيد عادل المعطي الالتحاق بالرئاسة لإتمام ما تبقى من برنامج هذه الجلسة إذن توصلت الرئاسة من الأستاذ الغرارية باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بتدخله مكتوبا ونلتمس من المصالح المختصة أن تدون هذا التدخل في محضر الجلسة وسينتشر في الجريدة الرسمية طبقا للقانون الداخلي للمجلس تم تدخل آخر باسم فريق الاتحاد الدستوري كذلك سيدون في المحضر وأشكر السادة المستشارين على هذا التعاون إذن السيد الرئيس تفضل.

السيد عادل المعطي رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، إذا سمحتم غادي نعطي الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إذن السيد المستشار عبد اللطيف أبدوح.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

هنا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن بالنسبة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية قد تسلمت الرئاسة المداخلة بالنسبة للقطب الحركي، تفضلوا السيد الرئيس.

إذن القطب الحركي قد سلم للرئاسة المداخلة إذن المستشار السيد امبارك السباعي عن قطاع الجماعات المحلية عن فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية الفريق الديمقراطي بطبيعة الحال قد سبق له أن سلم ذلك، فريق الاتحاد الديمقراطي هو ضمن القطب الحركي، ففريق التحالف الاشتراكي السي عبد اللطيف، إذن الفريق الكونفدرالي كذلك، فريق العهد كذلك، السيد محمد بلحسان، السي محمد التحيفة عن الفريق الاشتراكي، إذن جميع الفرق تنتقل الآن إلى مناقشة مشاريع الميزانية المرتبطة بلجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية. الكلمة للسيد مقرر اللجنة، إذن نعتبر أن التقرير قد وزع ونبدأ بفريق التجمع الوطني للأحرار للمستشار السيد الحبيب لعلج في قطاع الإسكان.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

أستسمح إخواني المستشارين أنني أذكرت الصباح قلت على أنه فريق ديال 47 مستشار ادخل 10 دقائق طلبت ليكم قبيلة واحد الاستثناء قلت ليكم على أنه في لجنة المالية غاذي يتدخل عندنا واحد وعلاش لأنه في حدود 8 إلى خمسة دقائق لأنه السي لعلج ما جاش التدخل مكتوب فاستسمح الإخوان اعطيونا لفريقي 47 مستشار وقدم هذه التسهيلات كاملة رجاء..

السيد رئيس الجلسة مصطفى عكاشة:

فريق الحركة الوطنية، القطب الحركي سجلنا عندنا المستشار السي فوزي بنعلال فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2004. ونستهل التصويت على الجزء الثاني بالتصويت على القوائم المالية ومخصصات السيادة وميزانية البلاط الملكي إدارة الدفاع الوطني، مشروع ميزانية جلالة الملك والقوائم المدنية المخصصة للبلاط الملكي؟

بالإجماع - من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بسنة 2004، قلنا الموافقون؟ إذن بالإجماع.

أعرض للتصويت مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني؟ بالإجماع.

أعرض للتصويت الفصل 34-02-2 من جدول ج المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2004

الموافقون: 95

المعارضون: 35

الممتنعون: لا أحد.

والآن ننتقل إلى التصويت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير لمختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات. الموظفون أو الأعوان، المعدات والنفقات المختلفة وأشير إلى أن فريق الكونفدرالية قد تقدم بتعديل حول جدول ب في عموم ميزانيتي وزارة التربية الوطنية والشباب ووزارة التعليم العالي وتكوين الأطر هذا سنصل إليه بعدما نصل إلى الفصل 54 إذن مشروع ميزانية مجلس النواب؟

الإجماع

مشروع مجلس المستشارين؟ الإجماع

مشروع ميزانية الوزير الأول، أعرض للتصويت الفصلين 04-1-2و 4-2 و4- 0-2-1 من جدول ب المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2004؟

الموافقون: 95

المعارضون:35

الممتنعون: لا أحد

مشروع ميزانية النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية.

أعرض للتصويت الفصل 36-4/1 -2/1 من جدول ب المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2004.

الموافقون: نفس العدد.

مشروع ميزانية المحاكم المالية.

أعرض للتصويت الفصلين 05-1/1 -2/1 و05-2/1 -2/1 من جدول ب المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2004.

الموافقون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة العدل.

أعرض للتصويت الفصلين 06-1/1 -2/1 و06-2/1 -2/1 من جدول ب المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2004.

الموافقون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

أعرض للتصويت 07-1/1 و07-02-1 من جدول ب المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة.

الموافقون: نفس العدد

مشروع ميزانية وزارة الداخلية.

أعرض للتصويت الفصلين 08-1و08-2.

الموافقون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الاتصال:09-1و09-2

الموافقون: نفس العدد

توصل المجلس بتعديل من الفريق الكونفدرالي الذي يهم ميزانيتي وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر ووزارة التربية الوطنية والشباب الكلمة لأحد المستشارين لتقديم التعديل

المستشار السيد:

السيد الرئيس،

بخصوص هذا التعديل الذي تقدمنا به الخاص بالزيادة في ميزانية التجهيز بالنسبة لوزارتي التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي بنسبة 5٪ في الحقيقة ما هو إلا تذكير لالتزامات الحكومة. أن الحكومة من خلال الميثاق الوطني كانت إلتزمت بالزيادة ديال 5٪ بشكل مطرد سنويا نظرا لاعتبار أن إصلاح نظام التربية الوطنية والتكوين يمكن أسبقية وطنية على امتداد العشرية القادمة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الموافقون على التعديل؟ رأي الحكومة؟

السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

إذن إنتهى الامر:

الموافقون على المادة كماجاءت في المشروع.

نفس العدد.

إذن ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية.

نفس العدد بالنسبة لميزانية وزارة التعليم العالي وتكوين الاطر وكذلك بالنسبة لمشروع ميزانية التربية الوطنية والشباب نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الصحة. الفصل 12 و1-12-2 من جدول ب: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة المالية والخوصصة أعرض للتصويت الفصلين 1-13و2-13.

الموافقون: نفس العدد.

أعرض للتصويت الفصل 13 -3/1 -2/1 من جدول ب المتعلق بالتكاليف المستركة.

الموافقون: نفس العدد.

ميزانية وزارة السياحة.

الفصل 14 -1 و14-2 من جدول ب

الموافقون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الصحة.

أعرض للتصويت الفصلين 15-1و 15-2 من جدول ب.

الموافقون: نفس العدد.

مشروع ميزانية الامانة العامة للحكومة 16-1 و16-2 من جدول ب المتعلق بنفقات التسيير.

الموافقون: نفس العدد.

مشروع ميزانية التجهيز والنقل. 17-1و 17-2

الموافقون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية. الفصل 20-1 و 20-2.نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزير الاول: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية: نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الصناعة التقليدية والاقتصادية الاجتماعي : نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة الطاقة والمعادن نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة التجارة والصناعة والمواصلات. نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة الثقافة: نفس العدد.
مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالإسكان والتعمير. نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن: نفس العدد.
مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان: نفس العدد.
مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة: نفس العدد.
مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة التجارة الخارجية الموافقون: نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة حقوق الانسان نفس العدد.
مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط نفس العدد.
مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة: نفس العدد.
أعرض للتصويت جدول ب برمته للتصويت.
الموافقون: نفس العدد.
أعرض للتصويت المادة 54
الموافقون: نفس العدد.
الجدول ج: المادة 55.الباب الثاني: التوزيع على القطاعات الميزانية والمؤسسات حسب للاعتمادات المقترحة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بميزانية لسنة 2004.
سنصوت على الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات.
مشروع ميزانية مجلس المستشارين: الإجماع.
مشروع ميزانية الوزير الأول: نفس العدد.
مشروع ميزانية المحاكم المالية: نفس العدد. من الجدول ج المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2004.
الموافقون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة العدل: نفس العدد.
مشروع ميزانية للشؤون الخارجية والتعاون نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة الداخلية: نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد: نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي: نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية والشباب نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة الصحة: نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة المالية والخوصصة: نفس العدد.
مشروع ميزانية: وزارة المالية والخوصصة: التكاليف المشتركة: نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة السياحة: نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة الصيد البحري: نفس العدد.
مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة التجهيز والنقل: نفس العدد
مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية نفس العدد.
مشروع ميزانية الوزير الأول: الزيادة: نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: نفس العدد.
مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد نفس العدد.
مشروع ميزانية الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي : نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة الطاقة والمعادن. نفس العدد.
مشروع ميزانية الصناعة والتجارة والمواصلات نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة الثقافة: نفس العدد.
مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير: نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن: نفس العدد.
مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان: نفس العدد.
مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة: نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التجارة الخارجية نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة: نفس العدد.

أعرض الجدول ج برمته للتصويت: الموافقون: نفس العدد.

أعرض المادة 55 للتصويت.

الموافقون: نفس العدد.

الجدول د من المادة 56 الباب الثاني التوزيع على الفصول والاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بالدين العمومي:الموافقون: نفس العدد.

أعرض 55 للتصويت.

الموافقون: نفس العدد.

الجدول د من المادة 56 الباب الثاني التوزيع على الفصول للاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بالدين العمومي لسنة 2004.

وزارة المالية والخوصصة.

أعرض للتصويت الفصلين 13-1 من الجدول د المتعلقة بالدين العمومي من جدول د 13-2 والفصل استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل، الموافقون: نفس العدد.

أعرض الجدول د برمته للتصويت نفس العدد.

أعرض المادة 56 للتصويت: نفس العدد.

الميزانية الملحقة من الجدول ح المادة 57 التوزيع على الفصلين للاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستغلال الخاصة بميزانية الملحقة: نظام الإذاعة والتلفزيون المغربية لسنة 2004.

أعرض للتصويت الفصول 09-1 09-5.

الموافقون: نفس العدد.

أعرض الجدول ع برمته: نفس العدد.

أعرض المادة 57 للتصويت: نفس العدد الجدول و: التوزيع على الفصول للاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية الملحقة لإدارة الإذاعة والتلفزيون المغربية.

أعرض للتصويت الفصل 09 من الجدول و المتعلق بنفقات الاستثمار.

الموافقون: نفس العدد.

أعرض الجدول و برمته للتصويت.

أعرض المادة 58 للتصويت: نفس العدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة الجدول و الجدول ز المادة 59 التوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة بصورة مستقلة لسنة 2004.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزير الأول: نفس العدد.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل نفس العدد.

نفس النفقات بالنسبة لوزارة الداخلية نفس العدد.

بالنسبة لوزارة الاتصال: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والشباب.

الموافقون: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة: نفس العدد

نفس النفقات المتعلقة بوزارة المالية.

الموافقون: نفس العدد

نفس الميزانية المتعلقة بوزارة السياحة نفس العدد.

اعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصيد البحري: نفس العدد.

بالنسبة للأمانة العامة: نفس العدد.

بالنسبة لوزارة التجهيز والنقل وكذلك بالنسبة لوزارة الفلاحة والتنمية القروية: نفس العدد.

اعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزير الأول الريادة: نفس العدد.

كذلك بالنسبة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التبعة لوزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي: نفس العدد.

بالنسبة لوزارة الطاقة والمعادن: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والمواصلات نفس العدد.

وكذلك بالنسبة لوزارة الثقافة: نفس العدد الوزارة المنتدبة لدى الزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة إلى اخره التابعة لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة الموافقون: نفس العدد.

أعرض للتصويت كذلك بالنسبة لإدارة الدفاع الوطني: بالإجماع.

بالنسبة للمندوبية السامية للتخطيط نفس العدد.

وكذلك بالنسبة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة: نفس العدد.

أعرض الجدول ز للتصويت: نفس العدد.

أعرض المادة 58 للتصويت: نفس العدد.

الجدول ح المادة 60 التوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2004.

-أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المتعلقة بالوزير الأول: نفس العدد.

-التابعة لوزارة العدل وكذلك التابعة لوزارة الداخلية: نفس العدد.

-لوزارة الاتصال: نفس العدد.

-لوزارة التربية الوطنية والشباب: نفس العدد.

-لوزارة الصحة: نفس العدد.

-لوزارة المالية والخوصصة: نفس العدد.

-التابعة لوزارة السياحة: نفس العدد.

-لوزارة الصيد البحري: نفس العدد.

-التابعة للأمانة العامة للحكومة: نفس العدد.

-لوزارة التجهيز والنقل: نفس العدد.

-لوزارة الفلاحة والتنمية القروية: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

-التابعة للوزير الاول: نفس العدد.

-وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية: نفس العدد.

-وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي: نفس العدد.

-وزارة الطاقة والمعادن: نفس العدد.

-وزارة الصناعة والتجارة والمواصلات: نفس العدد.

- وزارة الثقافة: نفس العدد.

-التابعة للوزارة المنتدبة لدى الوزير الوال المكلفة بالاسكان والتعمير: نفس العدد.

- وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن: نفس العدد.

-الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة: نفس العدد.

-الادارة التابعة لإدارة الدفاع الوطني نفس العدد.

-المندوبية السامية للتخطيط: نفس العدد.

-المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر: نفس العدد.

-وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة نفس العدد.

-نفقات والحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2004: أعرض الجدول ح للتصويت الموافقون: نفس العدد.

-أعرض المادة 60 للتصويت: الموافقون: نفس العدد.

-الجدول ط المادة 61: أعرض للتصويت نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية الموافقون: نفس العدد.

-الحسابات للانخراط في الهيئات الدولية نفس العدد.

-نفقات الحسابات للعمليات النقدية: نفس العدد.

-أعرض للتصويت نفقات حسابات القروض الموافقون: نفس العدد.

-نفقات حسابات التسبيقات: نفس العدد.

نفقات الحسابات والمخصصات: نفس العدد.

أعرض الجدول ط للتصويت: نفس العدد.

أعرض المادة: 61 للتصويت: نفس العدد.

أعرض للتصويت الجزء الثاني لمشروع قانون المالية 03-48 للسنة المالية 2004.

الموافقون: نفس العدد.

أعرض مشروع القانون المالي رقم 03 -48 للسنة المالية برمته: نفس العدد.

إذن وافق مجلس المستشارين على المشروع قانون المالية 03-48 للسنة المالية 2004: العدد 95-35.

الموافقون: 95.

المعارضون: 35.

إذن بهذا نكون قد انهينا جدول النقط المدرجة في جدول الأعمال المتعلقة بالتصويت على اليزانية لسنة 2004.

المستشار السيد: أحمد أخميس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

باسم المركزية النقابية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ونيابة عن فريقها النيابي الكونفدرالي يشرفني أن أقدم لكم ومن خلالكم للرأي العام الوطني تفسيرنا للتصويت على مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2004 عقب الانتهاء من المناقشة والتصويت عليه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

اعتبارا لموقعنا في حركة عمالية مناضلة تضطلع بمهام تاطير العمال والأجراء في مختلف القطاعات العمومية والشبه العمومية والخاصة وهي حركة مرتبطة أقوى الارتباط بكل الكادحين وملتزمة أشد الالتزام للتعبير بكل صدق وإخلاص ونزاهة فكرية عن طموحاتهم وآمالهم واقتراحاتهم ومهتمة أيضا بانشغالات المغاربة في شتى المجالات واعتبارا لكون هذا القانون المالي آخر قانون في عمر المخطط الخماسي الفاشل في ترجمة التزامات الحكومة أهدافا وأرقاما وبنيات وتوجيهات وبناء على رفض الحكومة لكل تعديلاتنا الواقعية والموضوعية التي تهدف أساسا إلى إطفاء نوع من الأبعاد الاجتماعية على هذا القانون ليقترب إلى انشغالات الطبقة العاملة والأجراء وهو رفض يتم عبر إما استعمال الحكومة للفصل 51 أويتم هكذا بمسوغات غير مستساغة وغير مفهومة رغم أن تعديلاتنا همت بالأساس الزيادة في بعض مناصب الشغل في بعض القطاعات الاجتماعية وكذا إحداث صندوق للتعويض عن البطالة خاصة في صفوف أصحاب الشواهد العليا واعتبارا لكوننا كعمال لم نجد في هذا المشروع المالي أدنى انشغالاتنا وأبسط آمالنا ولم نلمس فيه أيضا أي تعاط جدي مع القضايا الحيوية التي تشكل انشغالا شعبيا يؤرق مختلف فئات وشرائح المجتمع واعتبارا لكون هذا المشروع المالي ضل سجين بنيته التقليدية في أرقامه وتوجهاته وتستمر في تكريس شروط ألا إنطلاق نحو التوزيع العادل للثروات والرفع من أدوات الخلق للمزيد من الخيرات والثروات بدونها أو بدون توفرها سيضل الحديث عن الاستثمار بلامعنى وبلا جدوى وبلا أفق وبناء على كون الحكومة لغاية اليوم مترددة بل ومتلكئة في ترجمة التعاقدات الاجتماعية القانونية والمالية وهي تعاقدات بشكل عمقها وأهمها اتفاق 30 أبريل 2003.

انطلاقا من كل هذه الاعتبارات وتأسسا عليها فإننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ونعتبر أن تصويتنا بالرفض يشكل نقطة نظام جديدة نرفعها أمامكم وأمام الحكومة وأمام كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لتنبيه الجميع إلى ضرورة تحمله مسؤولياته التاريخية أمام التحديات الكبرى المطروحة على حال بلادنا إلى قد بلغت اللهم فاشهد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة لرئيس فريق التجمع الوطني للأحرار الأخ الحاج المعطي بنقدور.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني إخواني رؤساء الفرق بالأغلبية ومستشاري الأغلبية أن لأتناول الكلمة لتفسير التصويت.

صوتنا بنعم لأننا ننتمي إلى هذه الحكومة، نحن نتفهم الظروف المغربية واقتصاديات المغرب ونعرف حاجيتنا وما أكثرها ولكننا قدمنا نصحا ونقدا بناء أخذته الحكومة ووعدتنا أنها مستوظفة في القوانين المقبلة وكلما سمحت الظروف ومن أجل تفهمنا ومن أجل تفهم الحكومة لمطالبنا صوتنا بنعم نتمنى للحكومة التوفيق ونتمنى لها أن تحقق مطالب المغاربة وأن تكون سنة إن شاء الله سنة فلاحية في المستوى حتى يكون الدخل في المستوى وتحل أعدادا كثيرة من المشاكل للمغاربة وعلى الله نعول ونتوكل عليه ونطلب مرة أخرى من الحكومة أن تلتفت إلى أغلبتها فهي دائما تدافع عنها وتتفهم وضعيتها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. قبل أن ترفع الجلسة أنهي إلى أعضاء لجنة المالية أن هذه اللجنة ستعقد اجتماعا غدا على التاسعة صباحا، شكرا لكم جميعا ورفعت الجلسة.

تدخلات تسلمتها الرئاسة مكتوبة

فريق التجمع الوطني للأحرار

المستشار السيد الغزي الغراوية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

أخواتي وإخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع ميزانية وزارة الداخلية برسم سنة 2004 ولإبداء وجهة نظرنا في شأنه.

إنها أول مناسبة تجمعنا اليوم للتحدث عن هذا القطاع بعد انتهاء حلقات المسلسل الانتخابي الذي هم الجماعات المحلية ومجالس العمالات والأقاليم والمجالس الجهوية والغرف المهنية، فضلا عن تجديد الثلث الثاني لأعضاء مجلس المستشارين. وكانت وزارة الداخلية الإدارة المحلية التي سهرت على إجراء هذه الاستحقاقات وسط مناخ سياسي جديد وبقوانين تأسيسية جديدة على الساحة السياسية ببلادنا منها الظهير المنظم للجماعات وما جاء به من تغييرات، وكذا التقطيع الانتخابي الذي جاء بناء على المجالس المحدثة وكذلك الأسلوب المعتمد في الانتخابات.

ولسنا في حاجة إلى تقييم حصيلة هذا التغيير إذ أنه في حاجة إلى وقت وتتبع وممارسة. لكن الاستنتاجات الأولية بخصوص التعبئة ومشاركة وتعامل الأحزاب والمواطنين والإدارة مع هذه المتغيرات يجعلنا نبدي بعض الملاحظات كعزوف عدد لا يستهان به من الناخبين المغاربة عن الإدلاء بأصواتهم وفتورهم في التعامل مع هذا الحدث الوطني، الذي يعكس الارتباط والتواصل بين القاعدة والنخب السياسية في البلاد. ان اهتزاز ثقة الناخبين في المنتخبين يجعلنا نتساءل عن سبب هذا الشرخ ويدعونا جميعا إلى البحث بعمق عن مكامن الخلل

والاجتهاد في إيجاد الحلول الكفيلة بتطبيع هذه العلاقة وتحقيق الشفافية والنزاهة وإعادة إدماج شبابنا في الحقل السياسي بهدف ترسيخ دعائم الديمقراطية.

كما نطالب، في نفس السياق، بالتصدي بكل حزم وصرامة لكل الممارسات غير القانونية وعلى رأسها ظاهرة شراء الأصوات التي تفشت بشكل كبير وحولت الحملات الانتخابية إلى شبه مزادات سرية تلعب الأموال الدور الرئيسي في توجيهها، و هو ما يشكل تهديدا للمسلسل الحداثي الديمقراطي الذي انخرطت فيه بلادنا.

لكننا نسجل بإيجاب الإجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية بإبعاد أعوان السلطة الذين ثبت في حقهم ما يسيء إلى سير العمليات الانتخابية وعدد القضايا والنزاعات الانتخابية التي بتت فيها المحاكم. وهذا تجسيد لجدية الإدارة ونيتها في تحقيق شروط النزاهة والديمقراطية ونهج المسلك التنموي.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية الإسراع بإخراج قانون الأحزاب الي حيز الوجود للمساهمة في تأطير الساحة السياسية وسد الثغرات القانونية و الفراغات القانونية.

إضافة إلى ذلك، وفي إطار تحديث الإدارة المغربية و جعلها في خدمة المواطنين و تجاوزا للعراقيل المجانية، أصبح تبسيط المساطر أمرا بالغ الأهمية، خصوصا فيما يتعلق بالحصول على الشواهد الإدارية و تمديد مدة صلاحيتها. وهذا هو البعد الحقيقي فسياسة تقريب الإدارة من المواطنين

حضرات السيدات والسادة،

لقد أكد جلالة الملك في ذكرى المسيرة الخضراء على ضرورة تفعيل سياسة القرب حيث قال:

"إن لكل جهة شخصيتها المتميزة في ظل مغرب موحد غني بتنوع مكوناته الإقليمية، جاعلين من الجهوية واللامركزية وعدم التمركز وديمقراطية المشاركة والقرب مشروعا استراتيجيا يزداد بلورة وتجسيدا على أرض الواقع".

انتهى كلام صاحب الجلالة، فالتأكيد على أهمية مؤسسة الجهة لتركيز دعائم الديمقراطية وتدعيم مسلسل التنمية يهدف إلى إعادة طرح الموضوع المؤسساتي للجهة على أنظار الحكومة وأن يتصدر جدول أعمال المرحلة السياسية، لأنها على الحالة هاته من حيث الاختصاصات والموارد المالية تكون في وضعية شبه معطلة ومحدودة الفعل والتأثير.

ان تحقيق رهانات التنمية وتفعيل سياسة القرب يتطلبان إيجاد تشريع مؤسساتي للجهة يترجم هذه الغايات والرهانات ويجعل منها إطارا ملائما لتعبئة الفاعلين في التنمية الجهوية، لأن التنمية المحلية والجهوية تختزن مؤهلات كبرى في مجال إنتاج الثروات وخلق فرص الشغل والنهوض بالاقتصاد

الاجتماعي وتساهم في الرفع من مستوى تنافسية المكونات الترابية.

واعتبارا لأهمية الجماعات المحلية في تدبير الشأن المحلي، وإيمانا منا بأنها هي النواة الحقيقية لكل تنمية، فلا بد من تمكينها،و أخص بالذكر القروية منها، من كل العناصر الفعلية والحقيقية لتفعيل دورها، وذلك في إطار إدماجها في المسيرة التنموية و فك العزلة عن العالم القروي.

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة،

على إثر الأحداث الإرهابية التي فوجىء بها المغرب في 16 مايو المنصرم وهو بلد التسامح والسلم والأمن والسلام، طفا على السطح ضرورة التحلي باليقظة ووضع استراتيجية شمولية وممنهجة تتوخى تطوير الجهاز الأمني وتحديثه والرفع من موارده البشرية بشكل يجعله يجاري التحولات التي يعيشها العالم، وتحقيق ذلك مقرون بإيلاء المزيد من العناية والاهتمام بالجانب الاجتماعي لرجال الأمن وأعوان السلطة المحلية، خصوصا بوجود تناقض بين حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم وضعف أجورهم. إن استقرار المغرب واستتبات أمنه رهين بهذه الإصلاحات التي من شأنها إرساء دعائم دولة الحق والقانون.

وأمام ما عرفته بلادنا مؤخرا من فياضانات همت العديد من المناطق وأدت إلى خسائر ما دية كبيرة، ننبه إلى ضرورة الإسراع بإتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة الكوارث الطبيعية التي قد تهدد بلادنا مستقبلا، وذلك تفاديا الارتباك والوقوع في ما قد لاتحمد عقباه سواء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي .

وهذا يجرنا للحديث عن ضرورة تكاثف جهود وزارة الداخلية والقطاعات التابعة لها من أجل خلق جسور للتعاون والتنسيق مع باقي الوزارات وتفعيل الشراكة بينها، باعتبار تشعب اختصاصاتها وارتباطها بمجموعة من القطاعات، والهدف من ذلك الرفع من مستوى تدبيرها لشؤون المواطنين وتحقيق طموحاتهم وتوفير شروط التنمية الشاملة.

و قبل أن اختم هذه الكلمة، لا بد من التأكيد على أهمية التجند من أجل الإفراج عن باقي الأسرى المغاربة المحتجزين بسجون تندوف ووضع حد للخرق السافر لمقتضيات القانون الدولي، خصوصا إذا علمنا أن هؤلاء الأسرى هم أقدم سجناء حرب في العالم، والحد من معاناتهم هو واجب وطني واعتراف بتضحيتهم الكبيرة في سبيل نصرة الوطن.

وأخيرا وليس آخرا، واعترفا منا بثقل المسؤولية التي تتحملها وزارة الداخلية وحجم المهام التي تتولاها في ظل محدودية الامكانيات ووسائل العمل، نشير إلى إننا نصوت على مشروع ميزانيتها بعد استحساننا للاصلاحات التي جاء بها، ونتمنى أن تنجح في ترجمتها على أرض الواقع، إلا أننا ما زلنا نطالب ببذل المزيد من الجهود وتكثيفها في سبيل خدمة الصالح العام، وحتى نكون في مستوى التحديات التي راهنت بلادنا على مواجهتها. أشكركم على حسن إصغائكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

تدخل المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح

في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

جلسة:2003/12/16

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارين المحترم

بمناسبة المناقشة والتصويت على الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية التي اطلعنا عليها وتدارسنا محتوياتها، نسجل أن هذه الوزارة متعددة تدخلات والاهتمامات وحضورها القوي داخل صلب حياة المواطنين تميز نشاطها وإنجازها خلال السنة المالية 2003 بدينامية ملحوظة ومكاسب جديدة همت على الخصوص قضية وحدتنا الترابية وتدعيم أسس الديمقراطية والحفاظ على الأمن أو تعزيز إمكانياتها تكريسا اللامركزية ومتابعة مسلسل التنمية الشمولية للبلاد، بالنسبة للميزانية المالية لسنة 2004 التي بلغ غلافها المالي الإجمالي 7.930.384.000.عرفت زيادة قدرها ب 9،35 في المائة بزيادة 8،58 في المائة بالنسبة لميزانية التسيير و 10،15 في المائة بالنسبة لميزانية الاستثمار ومهما كانت أهمية هذه الزيادة فإنها تبقى متواضعة أمام تعدد مجالات تدخل هذه الوزارة وحيوية عملها ونشاطها الذي يصبح صلب تدبير الشأن العام الوطني المحلي.

السيد الرئيس

إن المفهوم الجديد للسلطة الذي أخذ يعرف تجذرا متزايدا في الممارسة وتدبير الشأن العام الوطني يجب أن يأخذ بعده التنموي الاقتصادي والاجتماعي بانخراط كافة رجال السلطة بمختلف مستوياتهم ورتبهم

في تدبير الشأن المحلي بأبعاده التنموية وبتمازج ومشاركة وتعايش مع المنتخبين المحليين والجهويين. كما أن ظاهرة الهجرة السرية التي أصبحت هاجسا يراود شباب الأمة ويضع حدا لحياتهم من جراء مغامرات العبور الانتحارية التي أصبحت ظاهرة مقلقة تستلزم استئصال أسبابها ومحاربة منشطيها علما أننا معتزون بالمبادرة الملكية السامية الهادفة إلى خلق مرصد الهجرة وإحداث المديرية المركزية للهجرة ومراقبة الحدود.

كما أن هذه السنة أي 2003 عرفت إجراء تسعة استحقاقات كانت من أهم انشغالات الوزارة تجددت بها النخب السياسية على المستوى المحلي والوطني لذا لابد للوزارة باعتبارها المشرفة على كافة أطوار إجراء هذه الاستحقاقات أن تقدم تقريرا مفصلا عن هذه الاستحقاقات ونتائجها باعتماد التحليل والدراسة لنسب المشاركة ونوعية المرشحين ومستوى تنامي الوعي من خلال البرامج الانتخابية والخروقات التي عرفتها بعض الانتخابات وخصوصا ما شاع من تجاوزات أثناء تكوين مكاتب مجالس الجماعات المحلية والإقليمية والجهوية.

السيد الرئيس

بعد إجراء الانتخابات وتكوين المجالس المنتخبة المحلية الجماعية التي ستعمل لأول مرة على تطبيق بنود النظام الجماعي الجديد في تجربة جديدة ستستفيد من تراكم التجربة والمعرفة والممارسة الديمقراطية المحلية فقد أصبح من اللازم تعزيز هذه التجربة الجديدة بتزويد الجماعات المحلية بالأطر الكفأة القادرة على تفعيل اختصاصات النظام الجديد مع الإسراع بإخراج مشروع القانون التنظيمي الخاص بموظفي الجماعات المحلية والهيكلة الإدارية الكفيلة بتوزيع المهام بين الموظفين حسب المعايير والإجراءات الإدارية المعمول بها في كافة القطاعات العمومية، مع التأكيد على ضرورة العناية والاهتمام بعمال النظافة وتسوية وضعيتهم الاجتماعية والمادية.

وبخصوص المالية الجماعية يجب إنهاء إشكالية الباقي استخلاصه الذي يكون موضع نقاش بمناسبة الحسابات الإدارية للجماعات المحلية ويبقى دائما مسجلا في ميزانية الجماعات المحلية ويثقلها. دون أن تتم تسويتها بصفة نهائية كما يجب معالجة وضعية الديون المتراكمة على بعض الجماعات المحلية وتدعيم إصلاح شامل للمالية المحلية بتبسيط المقتضيات الجبائية النافذة عبر تخفيض عدد الرسوم المحلية وإلغاء الرسوم ذات المدد المحدودة أو تجميع بعض الرسوم ذات الوعاء المشترك. وتعبئة الإجراءات والفعاليات والإمكانيات المعقلنة في مجالات الإقرارات وإحصاء الملزمين والتحصيل.

السيد الرئيس

إن الملك الجماعي يعد ثروة مالية أساسية يجب العمل على ضبطها واستثمارها في إنعاش شروط التنمية المحلية وتعبئتها لحل مشاكل العجز في ميدان السكن الاجتماعي والمرافق الاجتماعية والاقتصادية المرافقة والاستفادة من عائداتها للرفع من مستوى بنيتها التحتية المحفزة على الاستثمار.

ولا يفوتني بالمناسبة أن أجدد الطلب من أجل العناية برجال الأمن والوقاية المدنية وأعوان السلطة المحلية والقوات المساعدة وتحسين ظروفهم الاجتماعية والمادية بتسوية وضعيتهم المادية اعتبارا للمجهودات التي يبذلونها خدمة لأمن وراحة المواطنين.

كما نثمن المجهودات المبذولة لإقرار سياسة القرب بتنظيم وإعادة إيواء الباعة المتجولين ومحاربة الفقر وإنعاش الشغل والدفع بدعم شرطة القرب والإجراءات المعمولة في إطار تفويض اختصاصات السيد الوزير للعمال والولاة لتسهيل وتسريع وثيرة المصادقة والإجراءات الإدارية المرافقة وبرنامج العمل لفائدة الشباب. وبخصوص الوكالات والمصالح ذات الامتياز نثمن إسهامها في دعم السكن الاجتماعي الاقتصادي بتنازلها على جزء من الأتعاب التي تتقاضاها الوكالات مقابل عملية التجهيز بالماء والكهرباء والتطهير وكذا عمليات الربط وذلك بنسبة 10 في المائة إلى 20 في المائة مع المطالبة بإتمام المجهودات الخاصة بتزويد الأحياء الهامشية والدواوير الواقعة داخل الأنسجة الحضرية بالماء والكهرباء في إطار الربط الاجتماعي وتفادي العراقيل التي تحول دون ذلك. مع الإشارة إلى ضرورة مراعاة المستوى المعاشي للفئات المعوزة والفقيرة وذوي الدخل المحدود في تسعيرة الماء والكهرباء وخاصة الشطر الأول منها. مع الإسراع بإقرار سياسة واضحة فيما يخص معالجة الكوارث الطبيعية وخاصة منها الفياضانات التي تزهق الكثير من الأرواح وتسبب خسارات مادية كبيرة للمواطنين في عدة عمالات وأقاليم.

السيد الرئيس

إن مسألة تأهيل المدن وتحقيق شروط التمدن الحضارية تتطلب إنهاء مشاكل التطهير السائل بالوسط الحضري والمراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة والإسراع بإنجاز محطات المعالجة والقضاء على كافة أساليب معالجة النفايات وإعداد المطارح العمومية خدمة للتنمية في مجال حماية البيئة.

ومن جهة أخرى وفي إطار الإعداد للانتخابات المقبلة لا بد من إعادة التنظيم الجماعي وفق مقاييس موضوعية وتعميم البطاقة الوطنية خدمة لتكريس الشفافية وإحقاق الديمقراطية الحقة.

وفي إطار البرامج ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والمشاريع الكبرى التي تهم الكهربة القروية والماء الصالح للشرب والتطهير يجب أن تأخذ حجمها الحقيقي في نفقات ميزانية التجهيز وعائدات منتوج الضريبة على القيمة المضافة.

كما أن المرحلة الانتقالية التي نعيشها بعد إجراء كافة الاستحقاقات الانتخابية تتطلب قيام الأجهزة الوصية بدورها في تسهيل وإنجاح هذه المرحلة وذلك بتهييء كافة الوسائل المادية والمعنوية وخصوصا على مستوى إنهاء المشاريع التي في طور الإنجاز والتدابير الانتقالية الخاصة بالمالية الجماعية وتهييء المناخ المناسب لتطبيق بنود النظام المنتخب وتداخل الاختصاصات والتجاوزات بخصوص الجهازين التنفيذي والتداولي، مع المطالبة بتوضيح اختصاصات السادة الولاة على غرار ما هو معمول به بالنسبة للسادة العمال تجنبا لكل تداخل وارتباك.

وباعتبار أهمية الحوار والتشاور بين كافة الفرقاء والمهتمين بتدبير الشأن المحلي فإنه يعد إيجابيا تنظيم مناظرات وطنية للجماعات المحلية يعتمد التصحيح ودراسة المستجدات وإيجاد الحلول والإجراءات الكفيلة بالاستجابة لطموحات وللانتظارات الشعبية.

السيد الرئيس

لقد آن الأوان لدعم الجهة ببلادنا وخاصة الجهات الجنوبية والإسراع باتخاذ التدابير اللازمة لتفويض سلطات واسعة لكل الجهات لتتولى المؤسسات التمثلية تدبير الشؤون المحلية للسكان في إطار الديمقراطية مع تزويدهم بالوسائل الضرورية والاعتمادات المالية الكافية وتهييء الظروف المناسبة للتنمية الجهوية.

إن طموحنا في إحقاق الديمقراطية الحقة والشفافية والنزاهة التي يتطلع إليها كافة الديمقراطيين الشرفاء في هذا البلد تتطلب المزيد من المجهودات خصوصا بعد إجراء الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة. والتي لم تخل من بعض السلبيات والشوائب كارتفاع نسبة العزوف عن المشاركة واستعمال المال واستغلال احتياج الفئات الضعيفة والضغط على الناخبين بوسائل غير شريفة والتحالفات غير المنطقية ولا طبيعية مما عكس خريطة سياسية مشتتة مما يحد من فعاليات المؤسسات المنتخبة وينعكس سلبا على سيرها العادي وبالمناسبة نجدد الطلب بضرورة التعجيل بإخراج قانون الأحزاب. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد فوزي بن علال:

لمناقشة الميزانية الفرعية

لقطاعي التعمير والإسكان.

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي أن أتدخل لمناقشة الميزانية الفرعية لقطاعي التعمير والإسكان اللذان يعتبران من القطاعات الحساسة والهامة، وسنبدأ أولا تدخلي: بقطاع التعمير الذي يعد سياسة لإنعاش قطاع البنية التحتية وبالتالي يستدعي هذا معرفة التحولات المضطردة التي يعيشها المحيط الدولي نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية. لكون تطوير البنيات التحتية ستمكن الاقتصاد من جلب استثمارات مهمة إضافة إلى إنعاش النمو الاقتصادي والرفع من مستوى فرص الشغل.

ولا يفوتنا أن نسجل بإيجاب التطور السريع الذي عرفه المحيط الوطني في السنوات الأخيرة نتيجة الإصلاحات الأساسية التي تم القيام بها مما أدى إلى الرفع من مستوى الطلب على الخدمات العمومية الأساسية والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية الشيء الذي مكن هذه الإصلاحات الاقتصادية المالية ذات الطابع المؤسساتي من إعادة النظر في دور الدولة، وارتقاء فاعلين جدد في المجال التنموي وتحرير القطاعات الاحتكارية.

وضمن سياق زيادة الطلب وتدني موارد الميزانية، يتعين على قطاع البنية التحتية أن يتطور وفق مقاربات تنموية جديدة وذلك بهدف تأمين إيقاع للاستثمار وجعله أكثر سرعة من السابق بغية مواجهة تجديد وصيانة الرصيد الحالي من التجهيزات وفي نفس الوقت الاستجابة لسرعة وتنوع الطلب. وهذا يستدعي نهج استراتيجية ترتكز على المحاور التالية:

- ضرورة مواصلة تحرير القطاعات الاحتكارية وإعادة إطار التعاقد مع المؤسسات العمومية وتوسيع مجال إشراك القطاع الخاص.

- إعطاء الأسبقية لصيانة البيانات التحتية المتواجدة والحرص على مراعاة البعد المجالي للبرامج الوطنية والمشاريع الكبرى المهيكلة للتراب الوطني.

تحسين استفادة السكان لاسيما في الوسط القروي من الخدمات الاجتماعية الأساسية.

تطوير صيغ للشراكة مع الفاعلين في قطاع البنية التحتية والخدمات العمومية.

ولا يجب أن نتجاهل بأن قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير ذا طبيعة تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى وتعتبر كأولية من الأوليات الاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن تفعيل هذا القطاع إلا بمعرفة بنيات وإكراهات المجال الترابي الوطني لأن الطابع العام للمغرب هو التفاوتات بين الجهات والمناطق و يزال هذا محكوما بالتمركز بالمناطق الساحلية وبالوثيرة المرتقبة للنمو العمراني. أما حركة التعمير بشكل عام فقد عرفت تحولات عميقة يتصدرها النمو الديموغرافي ويليه التزايد والتوسيع الهائل للمدن.

فأمام هذه الإشكالية الخاصة بإعداد التراب الوطني ينبغي أن تعم التنمية كل أطراف البلاد لتمس الجميع وحسب مسطرة وإجراءات تتناسب والخصائص المميزة لكل منطقة ولكل مجال ترابي، مع الأخذ بعين الاعتبار عاملي النمو الحضري المتسارع الذي يميز بلدنا، لأن تمركز الأنشطة والتجهيزات في مناطق معينة من التراب الوطني تتطلب تفكيرا عميقا في طبيعة وأدوات إعداد التراب الوطني الواجب اعتمادها. وبالتالي اعتماد تنظيما للأنشطة يكون قادرا على المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية لفائدة الأجيال المقبلة. أما في إطار برنامج التنمية المستديمة والتنمية الجهوية المتوازنة، فيجب تدعيم التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين عيش السكان عن طريق توزيع أمثل للسكان وللتجهيزات وللأنشطة على مجموع التراب. وكذا تخفيف التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية على صعيد الجهات، وتنشيط المناطق الحساسة الأكثر تضررا باتخاذ تدابير وعمليات مشجعة كتنمية وتهيئة وحماية المناطق الجبلية وذلك بتشجيع وتنمية محلية متواصلة عن طريق التعبئة القصوى للموارد الموجودة للاستثمارات و المؤهلات الفلاحية والغابوية والسياحية والطاقية وتحسين مستوى التزويد بالتجهيزات والخدمات للاستجابة لحاجيات السكان. مع العمل على تنمية الساحل بمحاربة التعرية والتلوث والاستغلاليات المبالغ فيها كما يجب تدعيم جهود البحث العلمي حول الخصائص والموارد التي يزخر بها الساحل. وكذا الاعتناء بالموارد البشرية وذلك بالعمل على تقوية التكوين على أعلى مستوى وبتوزيع أحسن لمؤسسات التعليم والبحث لتقوية فرص الشغل بخلق وتنويع الأنشطة وخاصة في العالم القروي.

أما على المستوى المالي: فيجب إحداث نظام للتنشيط والتحفيز على أساس الفروع الإنتاجية الواجب تشجيعها باختيار المجالات الواجب تأهيلها للمنافسة العالمية.

لهذا فتأهيل التراب الوطني لا يهم المقاولات فقط بل هو تأهيل للتراب الوطني بمختلف مكوناته المجالية. لذا ينبغي إعطاء اهتمام خاص وملائم للمجالات الواجب تأهيلها وتوجيهها وظيفيا نظرا لهشاشتها الاقتصادية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن نهج مقاربة إعداد التراب الوطني يتطلب وثائق خاصة تتعلق بإنجاز التصاميم لتحسين إطار إنجازها وتتبعها عبر وضع ميكانيزمات تمكن من مراقبة تطبيقها والقيام بالتعديلات اللازمة وذلك بالمشاورة المستمرة مع الفرقاء المعنيين والعمل على تعميم تغطية مجموع التراب الوطني على كافة مستوياته بوثائق للتهيئة والتعمير وتكريس شراكة حقيقية مع الجماعات المحلية في إعداد هذه الدراسات والإسراع بمراجعة التشريع المعمول به في هذا المجال وذلك قصد وضع حد للسلبيات التي تشوب هذا المجال والتي تحول دون تحقيق التنمية المستديمة المنشودة، مع إدخال نوع من المرونة المتمثل في المصادقة على الدورية المتعلقة بتدابير البت في طلبات رخص البناء والتجزئة التي تهم النفوذ الترابي للوكالات الحضرية، و إشراك الجماعات المحلية إبان تحضير وإعداد هذه التصاميم. هذا باختصار فيما يتعلق بالتعمير.

أما فيما يخص قطاع السكنى:

فإن الرصيد العقاري بالمغرب لم يعد يمكن بسبب قلته من إنتاج وحدات سكنية بالعدد الكافي بأثمنة تلائم القدرة الشرائية لفئات عريضة من السكان بالإضافة إلى أن العمل بنظام الموازنة الذي وضع كأداة لتعويض نقص الموارد المالية المخصصة للسكن أظهر بدوره محدودية استعماله وأصبح بالتالي غير فعال، لأن نظم تسيير وتدخل المؤسسات العمومية التابعة لكتابة الدولة في الإسكان تشكو بدورها من عدة علل ونقائص تتسبب في طول آجال إنجاز المشاريع، وعدم تنافسية أثمنة

البيع في البعض منها، إلى جانب المديونية المفرطة وصعوبات التسويق، هذه العوامل تعتبر من العراقيل التي تحول دون تطور أنشطة المؤسسات العمومية في إطار مهامها الأساسية والمتمثلة في إنتاج السكن الاجتماعي. كما يعرف قطاع الإسكان خصاصا كبيرا وحاجيات متزايدة تفوق وتيرة الإنتاج الحالي. والتي تعترض تنميته رغم المجهودات المبذولة نظرا لعدة عراقيل على المستوى العقاري والتمويلي والتنظيمي. وقد استدعت هذه الأخيرة من جهة، وضخامة حجم الحاجيات من جهة أخرى وضع توجهات جديدة لتنمية القطاع في إطار نظرة شمولية ومندمجة تندرج ضمن أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة.

كما أن مساهمة القطاع البنكي في تمويل السكن لا تزال ضعيفة نظرا لاحتكار القرض العقاري والفندقي لتمويل السكن كما أن التراجع في السنوات الأخيرة لصالح الأبناك التجارية يفرز النظام الحالي لتمويل السكن الاجتماعي عدة اختلالات، تتمثل أساسا في استفادة الأسر المتراوحة مداخيلها بين 2000درهم و3600 درهم. في حين لا تستفيد المداخيل الأقل من 2000درهم إلا بنسبة قليلة بسبب المعايير والشروط الجاري بها العمل في مجال منح سلفات السكن الاجتماعي.

أما بالنسبة للاكراهات والاختلالات التي يعانيها القطاع فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- القوانين والمعايير المتعلقة بالتعمير والبناء غير كافية لفتح مناطق جديدة للتعمير لأنه غالبا ما تنعدم الإمكانيات المالية لإنجاز التجهيزات الأساسية التي تفرضها وثائق وضوابط التعمير والتهيئة مما يؤدي بالمجزئ العقاري إما إلى التخلي عن المشروع أو تحمل مصاريف قيام التجهيزات الأولية وهو ما يؤدي إلى الرفع من ثمن التكلفة، كما أن معايير التجهيز والبناء تعتبر جد مرتفعة مقارنة مع عامل استعمال الأرض خاصة في المناطق المخصصة للسكن الاجتماعي، وينضاف إلى هذه الصعوبات تعدد المتدخلين في مسطرة دراسة وترخيص البرامج العقارية.

كما نسجل التراجع في الاحتياطات العقارية للدولة والجماعات المحلية في العديد من المراكز الحضرية والمناطق المحيطة بها، وهو ما يساعد على التحكم في التوسعات العمرانية،والنهوض بالبرامج العمومية في الإسكان لمسايرة الحاجيات.

وكذا هو الشأن بالنسبة للملك العقاري الذي لا يزال خاضعا في جزء كبير منه للنظام القديم، بالرغم من المجهودات المبذولة لتعميم نظام التحفيظ العقاري والقيد في السجلات العقارية و محاولة المعرفة الدقيقة والكاملة للملكية العقارية لجميع المتدخلين، لأن شراء الأراضي غير المحفظة يتطلب وقتا مهما بسبب عدم توفر المعلومات حول مكونات الملكية وحدودها وهوية المالكين.

لهذا نقول لكم السيد الوزير، ومن هذا المنبر الموقر، أنه على الحكومة أن توجه سياستها حول معالجة النقص الحاصل في مجال السكن بالوسط الحضري وذلك بوضع آليات وميكانيزمات من شأنها مضاعفة مستوى إنتاج المساكن المرخصة وكذلك العمل على توطيد منجزات الدولة والقطاع العام في ميدان محاربة السكن غير اللائق والعمل كذلك على مضاعفة مستوى الإنتاج المنظم والقانوني لسد الحاجيات في مجال السكن وتدعيم قدرات إنتاج القطاع الخاص في مجال إنتاج السكن الاجتماعي.

وكذلك العمل على إنعاش السياسة العقارية لمحاربة المضاربات وتأمين شروط ملائمة شراء الأراضي القابلة للبناء، وفتح مناطق جديدة للتعمير بهدف زيادة العرض من الأراضي وذلك بتعبئة جهود جميع المتدخلين في إطار شراكة ديناميكية مع الجماعات المحلية والقطاع الخاص ومجموع المتدخلين. مع العمل على برمجة مجموعة من مناطق التهيئة التدريجية من أجل إنتاج وحدات للوقاية و تخفيض التكلفة الشرائية وجعلها في متناول الفئات ذات الدخل المنخفض.

وفي الأخير أقول بأن الميزانية المرصودة لهذين القطاعين تبقى هزيلة مقارنة مع تطلعات الشعب المغربي لكن ثقتنا كبيرة في حسن تدبيركم، لهذا سنصوت بالإيجاب والله يوفقنا جميعا لما فيه خير لهذه الأمة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المستشار السيد محمد أبو الفارج:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسالم على سيدنا ومولانا رسول الله (ص)

السد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل برسم السنة المالية 2004، أود في البداية أن أنوه بالعرض الشامل الذي تقدم به السيد الوزير

وبالمجهودات التي تبذلها الوزارة والمؤسسات التابعة لها لتطوير هذا القطاع الحيوي.

ففي ميدان الطرق:

نسجل بارتياح ما تضمنه برنامج وزارة التجهيز والنقل من أهداف واقعية لتكريس سياسة القرب في مجال الطرق بالعالم القروي، تعتمد على معيار معبر ومحدد، يتمثل في نسبة استفادة الساكنة من الطرق بالعالم القروي، حيث كانت نسبة الاستفادة تصل إلى 36٪ عند انطلاق البرنامج (الشطر الأول) سنة 1995، وتطمح الحكومة لتحقيق 55٪ سنة 2005 و 63٪ سنة 2007 و75٪ في أفق 2010، والجدير بالذكر أن الشطر الأول في البرنامج الذي انطلق سنة 1995 سينتهي سنة 20058 بإنجاز إجمالي ل 11.236 كلم منها 4000 كلم بين 2003 و2005 (PNNRR2).

كما أنوه بالمقاربة المعتمدة من طرق الوزارة في هذا المضمار، والتي تمكن من تحديد الاحتياج الكمي والكيفي للطرق بغية الوصول إلى فك العزلة كليا عن العالم القروي ابتداء من سنة 2010(المرور إلى 100٪ في أفق 2015).

كيف سنصل إلى نسبة 75٪ سنة 2010 بعد تحقيق 55٪ سنة 2005؟

لرفع هذا التحدي، حذدت الوزارة شطر ثاني من البرنامج الوطني (PNNRR2) لإنجاز ما يناهز 15.000 كلم في ظرف 10 سنوات كأقصى حد ابتداء من 2005 لفك العزلة كليا عن العالم القروي.

ويتطلب هذا الرهان رفع وثيرة الإنجاز من 1000 كلم في السنة إلى 1.500 كلم على الأقل، كما يستدعي البحث عن وسائل التمويل الملائمة لذلك.

وتقدر حاليا الموارد المعبئة ب 170 مليون درهم / سنة من الميزانية العامة للاستثمار و480 مليون درهم في السنة من ميزانية الصندوق الخاص بالطرق، أي ما مجموعه: 650 مليون درهم في السنة تسمح ببناء طرق وتهييء مسالك بوثيرة 1000 كلم.

وبالنسبة لوسائل التمويل، تجدر الإشارة إلى أن الشطر الثاني من البرنامج يستوجب البحث عن موارد جديدة في إطار تحويل بناء الطرق إلى استثمار لأشخاص القانون العام مع إشراك أكبر لمؤسسات التمويل، وذلك ضمن إطار سياسة القرب لتنمية وتطوير العالم القروي.

وهكذا، فإن فكرة إنشاء صندوق للتمويل الطرقي، يتمتع بشخصية معنوية واستقلالية مالية، يهدف بالأساس إلى إيجاد وتعبئة موارد لإنجاز مشاريع طريقية من بناء وتهيئة وصيانة واستغلال للشبكة الطرقية.

حضرات السيدات والسادة،

فسنة 2004 ستعرف، بحول الله، إحداث صندوق للتمويل الطرقي، وفي هذا السياق بذلت الوزارة مجهودات محمودة لتحضير مشروع القانون المحدث لهذا الصندوق، في إطار الميزانية العامة للدولة برسم السنة المقبلة.

وموازاة مع ذلك، فقد تم اقتراح في إطار مشروع القانون المالي لسنة 2004 تحصيل ما يناهز 370 مليون درهم إضافية لفائدة الصندوق الخاص بالطرق كوسيلة انتقالية حتى التوظيف الفعلي لصندوق التمويل الطرقي.

وسيمكن ذلك الحفاظ على الوثيرة المالية للبرنامج الطرقي والتخفيف من عبء الميزانية العامة للدولة بتخفيض 500 مليون درهم في الاعتمادات المبرمجة برسم سنة 2004 وترشيد توظيف موارد الدولة.

- فبالنسبة للشبكة الطرقية عامة، ننوه بما تمت تعبئته من مداخيل بمشروع القانون لسنة 2004 بما يقدر ب 2070 مليون درهم لفائدة الصندوق الخاص بالطرق والذي سوف يرصد للاستثمار في العمليات التالية:

- تقوية 900 كلم وتكسية 300 كلم وإصلاح وترميم أو إعادة بناء 113 منشأة فنية،

- توسيع 600 كلم من الطرق

- إنهاء الشطر الأول من (PNNRR1) أي 11236 كلم في أفق 2005.

- بناء 800 كلم وإعداد المسالك على طول 600 كلم أخرى سنة 2004.

انطلاق الأشغال في بناء 483 كلم إضافية من الطرق القروية بأقاليم شمال المملكة وذلك في إطار عقدة شراكة مع وكالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الشمال الممول من طرف الصندوق الأوربي للاستثمار وبالبنك الفرنسي للتنمية بغلاف مالي قدره 400 مليون درهم.

وسوف تمكن توقعات التوظيف الموارد بفضل هذا الصندوق من رفع الميزانية المخصصة برنامج الطرق بالعالم القروي بنسبة أكثر من 50٪ في السنة انطلاقا من سنة 2006 وذلك بفضل إمكانية الاقتراض المباشر والتسديد بالعوائد الحالية للصندوق الخاص بالطرق.

كما سيمكن هذا الصندوق من إنجاز 15.000 كلم ابتداء من سنة 2005 علاوة على 11236 كلم التي يتضمنها الشطر الأول، وهذا سوف يتيح لما يناهز 8ر4 مليون من الساكنة القروية من الاستفادة من الطرق في أفق 2010.

وبالنسبة للطرق السيارة:

يكرس مشروع القانون المالي 2004 تسريع وثيرة الإنجاز بالنسبة للطرق السيارة من 40 كلم في السنة إلى 100 كلم في السنة. وننوه ببرنامج الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب لسنة 2004 الذي يتضمن:

- مواصلة الأشغال بمقطع أصيلة - طنجة
- ومقطع الدار البيضاء - حد السوالم - اثنين شتوكة
- والمدار الخارجي لمدينة سطات.

وإننا نسجل بارتياح أنه يتم حاليا وضع اللمسات الأخيرة على عقدة برنامج بين الدولة وشركة الطرق السيارة والذي يهم الفترة مابين 2004 و2008 وذلك بغية:

أولا: تحديد مجال الطرق السيارة المفوتة لهذه الشركة،

رابعا: السماح للشركة بإصدار سندات مضمونة من طرف الدولة.

كما ستسمح العقدة بإنجاز المقاطع التالية:

- تطوان - الفنيدق
- وسطات - مراكش
- والمقطع المؤدي إلى المركب المينائي لوادي الرمل (طنجة المتوسطي)

أما فيما يخص الطريق الساحلي المتوسطي:

فيجب التنويه بالمجهودات الكبيرة التي قامت بها الوزراة لإتمام الطريق الساحلي المتوسطي رغم كل الصعوبات المرتبطة بالتضاريس الوعرة والمساطر المعقدة لتعبئة الموارد اللازمة من تمويل أوربي ياباني وعربي.

كما أنوه بانطلاق الأشغال بمقطع الجبهة - الحسيمة بمبلغ 1180 مليون درهم على طول 103 كلم (تمويل أوربيMEDA)، وكذا تواصل الأشغال في المقطع الرابط بين الحسيمة ورأس كبدانة على طول 176 كلم (بتمويل مشترك بين صندوق أبو ظبي وتمويل إيطالي بمبلغ 1380 مليون درهم).

وفيما يتعلق بالسلامة الطرقية:

دعما للمجهودات الرامية إلى الحد من آفة حوادث السير، فإننا نساند العمل الذي قامت به الوزارة في مقاربتها الجديدة لهذه بتفعيل الإجراءات المتضمنة في الخطة الاستراتيجية المندمجة الاستعجالية للسلامة الطرقية، وذلك بتنسيق جهود الأطراف المعنية، وهكذا فإننا ننوه بالعمليات التالية التي ستعرفها سنة 2004.

- إعداد الصيغة النهائية لقانون السير والجولان وإحالته على مسطرة المصادقة وإخراج بعض النصوص القانونية ذات القيمة المضافة بالنسبة للسلامة الطرقية إلى حيز التنفيذ، نذكر منها تلك المتعلقة بتجهيز الحافلات والساحنات ببعض أجهزة السلامة الطرقية وبتنظيم قطاعي تعليم السياقة والفحص التقني.

- توظيف غلاف الي يبلغ 44,6 مليون درهم في إطار ميزانية التجهيز لتأهيل مصالح المراقبة الطرقية ومدها بتجهيزات ومعدات تقنية، وكذا مواصلة إدخال الوسائل المعلوماتية في تسيير المصالح المكلفة بتسليم رخص السياقة والورقة الرمادية.

كما أننا نسجل بارتياح المقاربة الجديدة التي اعتمدها السيد الوزير في التعريف بالخطة الاستعجالية للسلامة الطرقية، وذلك من خلال إسناد اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير مهمة القيام بحملة مؤسساتية للتسويق والتعريف بفحوى الخطة الاستراتيجية.

أما في ميدان النقل السككي:

فإننا نثمن حجم الاستثمار الذي قام به المكتب الوطني للسكك الحديدية خلال سنة 2004 والذي يقارب 1700 مليون درهم لأجل:

- مواصلة أشغال البنية التحتية الخاصة بتثنية السكة بين سيدي قام وفاس.
- إنهاء الأشغال المتعلقة بعصرنة المحطات والمنشآت الأمنية على خطوط الدار البيضاء - سيد قاسم وفاس - وجدة.
- الشروع في أشغال تجديد السكة على محور الدار البيضاء - الرباط
- متابعة استبدال الممرات المستوية على محاور الدر البيضاء - فاس، الدار البيضاء - مراكش وسيدي العايدي - وادي زم، بمنشآت فنية.
- مواصلة أشغال إعادة تأهيل الجسور المعدنية على خط فاس - وجدة.
- إنهاء عملية توسيع شبكة الاتصالات الرقمية بين بن جرير وآسفي وتجديد 12 كلم من السكة على المحور الرابط بين ميناء آسفي ومعامل الصناعات الكيماوية.

- مواصلة عصرنة منشآت التشوير والاتصالات عبر أهم محاور الشبكة وإعادة تأهيل السكة والمحطات الفرعية.

وإن كل هذه العمليات تدخل بطبيعة الحال ضمن مجهودات بتأهيل النقل السككي لمواجهة تحديات المنافسة مع النقل الطرقي للمسافرين والبضائع وللحفاظ على البيئة والحد من حوادث السير والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

كما ستعرف سنة 2004 مواصلة المصادقة على النصوص الرامية الى:

- تطوير القطاع بفسح المجال لمبادرات الخواص.
- الرفع من القدرة التنافسية للنقل السككي.
- تحرير القطاع وتحويل المكتب الوطني للسكك الحديدية لشركة مساهمة.

وتبقى المجهودات سائرة لإنجاح الإصلاح المتعلق بتحرير المكتب، وذلك من خلال الحصور على موافقة الحكومة بشأن تسوية الملفات المتعلقة ب:

- الضريبة على الشركات.
- حقوق التسجيل.
- إلغاء ترحيل المتأخرات.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يخص التجهيز المينائي،

ننوه أيضا بمجهودات الوزارة المرتبطة بمتابعة إنجاز المشاريع ذات الصبغة التنموية فيما يتعلق بالتجهيزات المينائية حيث ستتم مواصلة العمليات التالية:

- تدعيم وصيانة الحواجز الرئيسية بموانىء الجرف الأصفر وطنجة والصويرة ومهدية والقنيطرة.
- متابعة أشغال تدعيم الأرصفة وترميم الحاجز الوقائي الشمالي بميناء العرائش.
- تتبع إنجاز البرنامج العام لاستصلاح وصيانة المنشآت وذلك بكل من ميناء الرباط - أبي رقراق وميناء طرفاية.
- متابعة أشغال توسيع وتهيئة ميناء الحسيمة.
- انطلاق أشغال الشطر الأول للميناء الجديد لبوجدور الذي يعتبر قطب التنمية المحلية لمدينة بوجدور.

وتلبية لملتمس إخواننا منتخبي إقليم بوجدور خصوصا مع زيادة السيد الوزير بهذه المدينة يوم 16 يوليوز 2003 فقد وافق السيد الوزير مشكورا على ملاءمة دراسة هذه المنشأة المستقبلية للاحتياجات المحلية لإقليم بوجدور.

- أما بالنسبة للنقل البحري وبفضل مجهودات وزارة التجهيز والنقل في شخص السيد الوزير فستعرف سنة 2004، بحول الله، تعزيز الأسطول الوطني بثلاث سفن تعتزم الشركة المغربية للملاحة اقتناءها سنة 2004، منها باخرتين لنقل الركاب طاقة كل واحدة منها 1200 مسافر و400 سيارة وسفينة لنقل الحاويات تقدر طاقتها مابين 1000 و1200 حاوية، وذلك باستثمار يناهز 300 مليون درهم.

وهكذا، فإننا نساند مبدئيا مشروع القانون الذي سيمكن من توضيح أدوار مختلف المتدخلين المينائيين وفصل الوظائف الإدارية والتنظيمية عن المهام التجارية، وكذا الإجراءات التي يتضمنها في مجال تحسين أنماط التدبير واستغلال الموانئ التي يمكن أن يعهد بها إلى الهيئات العامة او الخاصة في إطار تراخيص أو في إطار اتفاقيات امتياز.

وبالموازاة مع ذلك، فإن الدراسة الاستراتيجية التي تعتزم الوزارة القيام بمها في سنة 2004 في مجال النقل البحري ستمن لا محالة من استخلاص المحاور لتوجيه أحسن لهذا القطاع الذي يتحكم في 98٪ من المبادلات الخارجية للبلاد.

حضرات السيدات والسادة،

إن التطلعات الاستراتيجية اللمغرب في أفق سنة 2010 وما تمليه من تحديات والمجهودات التي تقوم بها الوزارة في هذا الاتجاه تنخرط كليا في دعم الاقتصاد المغربي وخصوصا السياحة. وهكذا فإننا نتقدم بالشكر الجزيل للوزارة التي اقترحت توظيف 1,15 مليار درهم في إطار مشروع القانون المالي لسنة 2004 للعمليات التالية:

- مواصلة دعم الطاقة الاستيعابية للشبكة المطارية عبر تسييد محطة جوية جديدة بمطار محمد الخامس وتوسيع المحطات بمكارات طنجة، الحسيمة والداخلة.
- متباعة عصرنة نظام الملاحة الجوية بإحداث ثلاث محطات رادارية جديدة بكل من مدن الجديدة ووجدة وتوسيع شبكة أجهزة المساعدة على الملاحة الجوية وتجهيزات المواصلات اللاسلكية.
- مواصلة دعم وسائل المراقبة الأمنية باقتناء تجهيزات ذات تكنولوجيا متقدمة.

كما يعزز هذا التوجه، الاستثمار ات التي ستواصلها شركة الخطوط الملكية المغربية خلال سنة 2004 والتي تفوق 800 مليون درهم لتنفيذ برنامج تحديث

وتوسيع أسطوليها للفترة 2003 - 2013 باقتناء طائرتين من نوع بوينغ 800 - 737.

ولايفوتني أن أذكر بأنه في إطار ملف ترشيح بلادنا لاحتضان كأس العالم لكرة القدم 2010، تم في غضون شهر 2003 تحت الإشراف المباشر للسيد الوزير الأول إبرام عقدة اتفاقية بين وزارة الداخلية ووزارة المالية والخوصصة ووزارة التجهيز والنقل وقطاع الرياضة تحدد كيفية إنجاز وتمويل بناء مركبات رياضية لكرة القدم بكل من مدن مراكش وطنجة وأكادير كبرنامج أولي يتضمنه ملف الترشيح السالف الذكر.

وسعيا نحو الإسراع في تنفيذ إنجاز البرنامج الأولي لتأهيل المغرب فإننا نسجل بارتياح إسناد الإشراف المنتدب على تلك المشاريع إلى وزارة التجهيز والنقل، بوصفها المسؤولة الأولى على قطاع التجهيزات الأساسية ببلادنا.

وتجدر الإشارة إلى أن تمويل هذا البرنامج الذي تتحمله ميزانية الاستثمار ضمن الحساب المسمى "الصندوق الوطني للتنمية الرياضة " سوف يكلف مبلغ 2.929 مليون درهم موزعة كما لي:

المركب الرياضي بمراكش: 987 مليون درهم،

- المركب الرياضي بطنجة: 1.087 مليون درهم،

المركب الرياضي بأكادير: 855 مليون درهم.

كما نثمن المشاريع التي تقوم بها مصالح الوزارة في إطار الإشراف على إنجاز مركزين استشفائيين جامعيين بكل من مراكش وفاس. والذي تقدر التكاليف الاجمالية المرتبطة بهما بما يناهز 850 مليون درهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المستشار العربي بوراس

في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الصيد البحري

السيد الرئيس ,

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

إنني أتشرف اليوم باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ونحن نناقش الميزانية الفرعية لقطاع الصيد البحري أن أستحضر موقع بلادنا الاستراتيجي المتميز والواجهتين المتوسطية والأطلسية زيادة على الثروات الهائلة التي تجعل من قطاع الصيد البحري إحدى الدعائم الأساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني مع استحضار مناصب الشغل الهائلة التي يوفرها هذا القطاع زيادة على المؤسسات التي يظل نشاطها مرتبطا بقدرات القطاع الإنتاجية، زيادة على أهمية حجم العائدات بالعملة الصعبة التي يدرها هذا القطاع على الاقتصاد الوطني،

كما أن الوضعية الحالية للقطاع لا تخفى علينا لما تتميز به من إنجازات تهم مجالات التجهيز الأساسية والبحث العلمي، والتدبير المستقيم والمسؤول للثروات السمكية من تقييم ودعم لجودة منتوجات البحر وتسويق السمك وبيعه داخل الأسواق. كما أنه لا يجب أن نغفل الدور الأساسي الذي تلعبه موانىء الصيد الوطنية من أجل الرفع من وتيرة وحركية أسطولنا الوطني خصوصا بعد انتهاء الاتفاقية التي كانت تمثل هاجسا مقلقا يشغل رجال البحر ويثير مخاوفهم بصورة أكبر على مستقبل ثروتنا السمكية حيث كان ينذر بعواقب وخيمة قد تذهب بالأسطول الوطني إلى حد التوقف عن الإبحار. نتيجة للعدد الهائل من البواخر الأجنبية والسفن العملاقة التي كانت تجوب مياهنا الوطنية ليل نهار، مستعملة في نهبها لخيراتنا البحرية شتى وسائل الدمار من شباك سرطانية وشباك جارفة وخراطيم ومفرقعات وأضواء كاشفة. إن عمل الأساطيل الأجنبية في عمق مياهنا الإقليمية كان يحرم بحارنا من الاستفادة من الأسماك المهاجرة والموسمية.

لذا نسجل بارتياح ما تم إنجازه من طرف الخبراء المغاربة والذي كان يحدد بدقة وضعية ثرواتنا السمكية وقدم إحصائيات حول تناقص عدد كبير من الأنواع السمكية وتدهور للمحيط البيئي البحري، وبالرغم من النداءات المتكررة التي ما فتىء رجال البحر يوجهونها إلى المسؤولين بهذا الخصوص.

كما نسجل بأن المغرب قد بدأ رشده عندما خرج من عهد الحماية والآن قد اكتمل رشده بانتهاء هذه الاتفاقية حيث كان على المسؤولين أن يزنوا مصالحه بنفس الميزان الذي تزن به الدول الأجنبية مصالحها، وان مصلحة المغرب الاقتصادية أهم من القروض والمساعدات، وأن الأغلفة المالية التي كانت تدرها علينا الاتفاقيات تعتبر جد ضئيلة وهزيلة مقارنة مع ما يتم نهبه من ثروات بمياهنا الوطنية. كما أن موضوع ثرواتنا البحرية لا يمكن أن يكون ولن يكون موضوع مقايضة سياسية، فهو موضوع علمي وبيئي قبل أن يكون سياسي.

وهانحن اليوم نذكر من هذا الموقع على ضرورة معالجة الملف الاجتماعي لرجال البحر مع إعادة النظر في مشروع الضمان البحري لتلقيحه ليصبح شاملا وجامعا للتغطية الاجتماعية – مع إسناد مسؤولية

التسيير إلى جهاز مختص يسهر على تطبيق برامج الاستفادة من مزايا العجز، والمرض والشيخوخة وضمان تقاعد مريح، زيادة على التطبيب والعلاج للمستفيد وأسرته والعمل على خلق تنسيق بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومشروع الضمان البحري باستشارة المهنيين ومنحهم بطائق العضوية المباشرة.

وكذلك الإسراع على إحداث جهاز للإنقاذ السريع داخل البحر يتوفر على وحدات إنقاذية حديثة تتماشى مع مواصفات القوانين الدولية المعمول بها في هذا المجال، كإقامة محطات للطائرات المروحية، وتواجد طاقم مسير للوحدة الإنقاذية سواء كانت بحرية أو جوية باستمرار تعمل 24/24 ساعة.

وكذا العمل على إعادة تأطير جمعية الإغاثة. وإحداث قسم إذاعي تابع لوزارة الصيد للاتصال بالبحارة والاطمئنان على أرواحهم وتقديم أفضل البرامج لتوعيتهم.

السيد الرئيس

السيد الوزير

السادة المستشارين

إذا تجاوزنا الشروط الراهنة التي تتم في كنفها عملية الإنتاج، فإننا ندق ناقوس الخطر لوجود مخاطر جديدة تهدد استمرارية ثروتنا البحرية يأتي في طليعتها التلوث البحري والنتائج المدمرة الناتجة عنها والتي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تراجع الاهتمام بالإنتاج وحصره في مستوى ضيق، حيث أكد عدد من خبراء البيئة البحرية أن البحر الأبيض المتوسط بحر موبوء وأن مصادر التلوث عديدة أبرزها مصبات الأودية الحارة قرب الشواطئ التي تقذف عن طريقها نفايات المعامل السامة المضرة بصحة الإنسان والبيئة.

بالإضافة إلى وجود العديد من البواخر الغارقة منذ الحرب العالمية الثانية والذي يشكل حطامها خطرا على الملاحة البحرية التي تحتم تمشيط مياهنا الوطنية وتنقيتها ووضع علامات لتواجد ما قد يشل حركية أسطولنا الوطني.

كما نؤكد أن أية سياسة بحرية لا تقوم على أساس التحديث والعصرنة لا يمكن أن تكون جادة وهادفة إذا سلمنا بأن لأسطول الصيد الوطني دورا متميزا في خدمة اقتصاد بلادنا والمساهمة في توفير الغذاء لأن حجم وحدات أسطولنا الوطني تعتبر جد ضئيلة مقارنة مع أساطيل الدول الأجنبية. بالإضافة إلى ضرورة تأهيل العنصر البشري وإعداده إعدادا مهنيا يؤهله بشكل خاص لاستعمال كل الأساليب الجديدة التي تمكنه في المرحلة الأولى من استغلال ثروتنا البحرية استغلالا عقلانيا.

فحينما نتساءل ونبحث عن السبب الرئيسي الذي يجعل هذه الثروة مستهدفة نجد بأن ذلك يعزى بالأساس إلى ضعف التكوين المعرفي والتأطير العلمي وذلك بالرغم من وجود العديد من المؤسسات المختصة في التأهيل والتكوين البحري التي تفتقر إلى وسائل العمل كالمختبرات المتخصصة والأجهزة الإليكترونية كما أن معظم المعاهد البحرية الموجودة حاليا تفتقر لبواخر مدرسية يبحر على متنها البحارة المتمدرسين لاستكمال تعليمهم وصقل خبراتهم. كما أننا لا نغفل ما انكبت عليه الحكومة في الأخير من إعداد برامج للرفع من تنافسية المنتوج البحري المغربي داخل الأسواق العالمية خاصة عن طريق تعزيز الإطار المؤسساتي للوزارة وللمكتب الوطني للصيد وكذا من تطوير للبنيات التحتية.

لكن يبقى مع ذلك قلقنا كما يبدو جليا من استغلال للثروات البحرية المتمثل في أنشطة متنوعة ومتكاملة تشمل كلا من الصيد الساحلي والصيد في أعالي البحار وجمع الطحالب وتربية الأحياء المائية إضافة إلى تثمين منتوجات البحر خاصة عن طريق صناعة نصف المصبرات.

كما يجب التنبيه السيد الوزير إلى أن الثروات الباطنية تستغل بطريقة مفرطة وأن احتياطي الثروات السطحية عرف تقلصا ملحوظا وتحولات كمية ونوعية ناتجة عن تقلبات المحيط البيئي مما أدى إلى تحويل مجهود الصيد إلى الجنوب، هذا وبالرغم من نهاية الاستغلال من طرف الأسطول الأجنبي يبقى المخزون السمكي الوطني يخضع لإكراهات أخرى نذكر منها على الخصوص:

- تمركز الأسطول الوطني في مواقع الصيد الحساسة،
- غياب تصاميم التهيئة وتدبير المصايد،
- قلة وسائل البحث العلمي لضمان الاستمرارية في مراقبة الساحل.

كما لا يجب أن ننسى بأن أهم مقومات هذا القطاع هم الموارد البشرية وبالتالي فلا بد أن نركز على ضرورة التعجيل بالتغطية الصحية لحماية البحارة وذويهم والعمل على تحسين خدمات الضمان الاجتماعي والرفع من ظروف العمل والسلامة وهذا كله لن يتحقق إلا إذا تم إعداد قانون جديد متعلق بالصيد البحري

وإعداد نصوصه التطبيقية يكون هدفه بالأساس هو المحافظة على الأنظمة البحرية والبيئية وإعداد عقد نموذجي لتأمين هيكل السفينة وتأمين المسؤولية في مجال الصيد، مع مراجعة شروط وإجراءات تسليم رخص الصيد،

مع العمل على تفعيل المجلس الأعلى للحفاظ على الرصيد السمكي وإعادة تنظيم وتحديث الإدارة المركزية للصيد البحري وتنشيط دور اللجنة المركزية واللجان المحلية للصيد، كما أنه لا بد من تعزيز هياكل غرف الصيد واتحاد الغرف، وتنظيم المهن وعلى الخصوص مهنة بيع السمك.

فعلا السيد الوزير طموحنا كبير وخوفنا على ثرواتنا السمكية أكبر والميزانية المرصودة لهذا القطاع تبقى هزيلة مقارنة مع ما نصبو إليه من هذا القطاع لكن يبقى أملنا أن تتظافر جهود الحكومة والمهنيين حتى يتبوأ الصيد البحري في بلادنا المكانة المرموقة من أجل النهوض بقطاعنا الحيوي الوطني لأن بحرنا هوقوتنا والله الموفق لما فيه خير لهاذه الأمة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخلات الفرق المكونة للقطب الحركي الميزانية الفرعية لوزارة الصحة

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باسم الفرق المكونة للقطب الحركي، فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، فريق الحركة الوطنية الشعبية وفريق الإتحاد الديمقراطي، يسعدني أن أتدخل في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة برسم السنة المالية 2004.

السيد الرئيس،

يأتي القطاع الصحي ضمن الأولويات الأساسية للسياسة الحكومية، بسبب الإكراهات المفروضة على هذا القطاع الاجتماعي الهام، علما أن هناك عدة توجيهات ملكية، نادت في العديد من المناسبات إلى إيلاء هذا القطاع الصحي الأهمية التي يستحقها من خلال تعميم الخدمات الصحية والإستشفائية على مختلف الشرائح المجتمعية في البوادي وفي المدن.

ونستغل هذه المناسبة لنستحضر الخطاب الملكي السامي الذي افتتح به جلالة الملك محمد السادس نصره الله، السنة التشريعية السادسة لدورة أكتوبر 2002، حيث أكد على ضرورة الإلتزام بالقرب من مغرب الأعماق ومحاربة الإقصاء "انتهى النطق الملكي "، ليشكل بذلك هذا الرهان أحد أبرز الإنشغالات الحكومية الحالية، وهو ما سعت إلى ترجمته بإجراءات ملموسة وبرامج عملية، تتوخى تحقيق هذا الرهان ودعم المشروع الديمقراطي الحداثي، وتفعيل ثقافة التضامن التي أرسى دعائمها جلالة الملك محمد السادس.

السيد الرئيس،

لا شك أن مشروع ميزانية قطاع الصحة حمل مجموعة من المتغيرات والمكتسبات، فإلى جانب التدابير الكفيلة باستكمال ومتابعة وتنفيذ الأوراش الكبرى، ارتفعت ميزانية هذا القطاع بنسبة 6% مما يؤكد التزام الحكومة بتطبيق مضامين التصريح الحكومي وتمكين هذا القطاع من المكانة التي يستحقها.

علما أن الألفية الثالثة وما حملته من إرهاصات وتحولات وبروز مفاهيم جديدة من عولمة، منافسة، انفتاح، تبادل حر، شراكة، يحتم على المغرب وبالضرورة أن يتوفر على بنية صحية صلبة تجعل أبناءه قادرين على الانفتاح والمنافسة، وهو أمر يفرض النظر في أبرز الإختلالات التي يعرفها القطاع.

وبالتالي فإن وضع تصور واضح للنهوض بهذا القطاع، لابد أن يتأسس على تشخيص موضوعي للواقع الصحي بالمغرب، مع الأخذ بعين الإعتبار أهم الإكراهات والتحديات المطروحة، مع مراعاة الخصاص في العالم القروي من خلال دعم المراكز الصحية بالبنيات التحتية، وتعزيز التأطير الصحي، والرفع من مستوى الخدمات الوقائية والإستشفائية لصالح الساكنة القروية.

وتأسيسا على ما سبق، فإن القطب الحركي يرى أن تحسين مستوى المنظومة الصحية ببلادنا رهين بمدى القدرة على تدليل الصعاب، وإيجاد الحلول المستعجلة لبعض الإشكاليات المطروحة والعالقة من خلال:

- القيام بدوريات لمراقبة وتفتيش المراكز الصحية للإطلاع عن قرب على الواقع المتردي لقطاع في بعض المناطق المغربية، إذ أن العديد من المواطنين الذين يتوافدون بشكل مكثف على المراكز الإستشفائية والمستشفيات والمستوصفات الحضرية والقروية يعانون من تبعات وتداعيات الخصاص الذي يعرفه هذا

القطاع، سواء فيما يتعلق بالبنيات التحتية أو الموارد البشرية، خاصة في العالم القروي، مما يستوجب إعادة ترشيد الموارد البشرية وتشجيع الكفاءات والأطر الطبية للعمل في المناطق النائية، وإن اقتضى الحال صرف تعويضات مالية وتحفيزات اجتماعية خاصة لرجال الصحة في العالم القروي.

- الرفع من مستوى الخدمات الصحية لتشمل مختلف فئات المجتمع المغربي، لبلوغ هذا الهدف، يتعين على الفاعلين في المجال الطبي والصحي والمجتمع المدني وكذا المجالس المنتخبة، بلورة استراتيجية لتوسيع مجال التنسيق قصد إعطاء العمل الاجتماعي وخاصة المرتبط منه بالخدمات الطبية والوقائية بعدا أكثر ديناميكية لتغطية حاجيات المواطنين المتنامية.

- غياب سياسة واضحة في صناعة وتوفير الدواء ببلادنا، علما أن المواطنين، خاصة ذوي الدخل المحدود منهم، يعانون وبشكل أصبح لا يطاق من ارتفاع ثمن الدواء، لذلك لا بد من الوزارة الوصية أن تتدخل لضبط هذا القطاع وجعله في مستوى الإمكانيات المادية للمواطنين، خاصة الذين يعانون منهم من الأمراض المزمنة.

سيدي الرئيس، السادة المستشارين، السادة الوزراء،

إن الإكراهات والتحديات المفروضة على قطاعنا الصحي كبيرة ومشعبة، وتستوجب في نظرنا، - والمسؤولية ملقاة هان عل الحكومة ومن خلالها على الوزارة الوصية - بذل المزيد من المجهودات للتغلب على هذه الصعاب وتمكين المواطنين من الخدمات الصحية الضرورية التي تضمن كرامتهم كمواطنين، علما أن التغطية الصحية بعالمنا القروي مازالت بعيدة المنال، ونأمل ي القطب الحركي أن تتدارك الحكومة هذا الخلل، وتتخذ في ذلك التدابير اللازمة. والسلام عليكم.

الميزانية الفرعية لقطاع التشغيل وقطاع التكوين المهني

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم القطب الحركي في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التشغيل وقطاع التكوين المهني.

كثيرة هي التساؤلات التي تطرح حول قضية التشغيل، هل الدولة مسؤولة عن تفعيل دور المؤسسات الإنتاجية لإحتواء بطالة الخريجين ؟ ما دور القطاع الخاص في تشغيل الخريجين ؟ إلى غير تلك من التساؤلات.

السيد الوزير،

لاشك أن قضية التشغيل تتموقع داخل الرهان السياسي كمعطى مجتمعي لم يعد من الممكن التغاضي عنه أو إرجاؤه في خانة الأمور الثانوية، بل يجب أن يكون أولوية وطنية، وأحد أبرز انشغالات الحكومة الحالية، بعد قضية وحدتنا الترابية، وهي بالتالي تفرض مثلما فرضت قضية وحدتنا الترابية، انخراط الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، وكل الهيئات السياسية والنقابية للبحث عن حل لهذه المعضلة، وتعبئة الجهود من أجل تجاوز الأزمة، وفتح الآفاق أمام المستقبل.

وقد أقدمت الحكومة على مباشرة مجموعة من الإجراءات الجريئة، لإحتواء والتخفيف من تنامي هذه المعضلة، خاصة بطالة خريجي المعاهد والمؤسسات والجامعات، وذلك إما في إطار شراكة مع الفرقاء الاقتصادى ين، أو من خلال دعم مبادرات التشغيل الذاتي عن طريق تشجيع الشباب على اتخاذ المبادرة لإحداث أنشطة ذاتية تضمن إدماجهم الذاتي.

ورغم كل المجهودات لازالت بطالة الخريجين أحد أكبر الأمراض الاجتماعية التي تواجهها بلادنا، ولنا كامل اليقين أنه بإمكان الحكومة التصدي لها بالجرأة السياسية المطلوبة.

إن مقاربة القطب الحركي لهذه القضية الوطنية ينطلق من اعتبار أن الوظيفة العمومية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تكون القطب الوحيد والمنفذ الأساسي المسؤول عن التوظيف والتشغيل، وبالتالي يظل التشغيل من وجهة نظرنا مرتبطا بالاستثمار ات المكثفة والمتواصلة التي يجب إحداثها كدعامة أساسية لخلق مناصب الشغل، كما يشكل تشجيع استثمارات الشباب وتقديم التسهيلات الضرورية من خلال تبسيط المساطر الإدارية والإجراءات القانونية المنفذ الآخر للتصدي للبطالة.

ويبقى تشجيع تداريب التكوين من أجل الإدماج، ودعم مبادرات التشغيل الذاتي من الحلول التي على الحكومة أن تركز عليها من أجل التغلب على هذه الآفة الاجتماعية.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين،

إن القطب الحركي يعتبر أن الوقت قد حان كي يأخذ قطاع التكوين المهني المكانة التي تجعل منه قاطرة الاقتصاد الوطني.

فمعضلة التشغيل تظل كذلك مرتبطة في نظرنا، نسبة كبيرة، بعدم تمكننا من ملاءمة تعليمنا مع متطلبات سوق الشغل، ومع متطلبات المقاولة المغربية خاصة المقاولة الصغيرة والمتوسطة، التي تبقى الرهان الأمثل، من أجل التغلب على آفة البطالة، ومن أجل تمكين الاقتصاد الوطني من مواجهة المنافسة الدولية.

ومن خلال ما سبق، نعتبر أن التكوين المهني لابد أن يأخذ المكانة التي يستحقها في برامج وعمل الحكومة، وما يثلج صدرنا اليوم هو الوعي والاهتمام الذي أصبحنا نلاحظه لدى الشباب المغربي، باختياره للتكوين المهني، بعد أن غدا هذا التكوين يستجيب لمتطلبات سوق الشغل من جهة، ولما تستلزمه إكراهات العولمة والإنفتاح والمنافسة والتبادل الحر من جهة أخرى.

السيد كاتب الدولة، نحن سعداء بالمجهودات التي تبذلونه، وليس ذلك بمدح مجاني، بل هو اعتراف بعد تقييم لطريقة ومنهجية تسييركم وتدبيركم لقطاع التكوين المهني، فقد شكلتم تصورا ومنهجا واضحا لتفعيل هذا القطاع، مما أثمر في بلوغ العديد من الأهداف المنشودة.

فإحداث 17 مؤسسة جديدة للتكوين في ظرف سنة، وتوسيع 4 مؤسسات أخرى، وتوسيع دائرة الاختصاصات لتشمل العديد من القطاعات الإنتاجية، و والرفع من عدد المتدربين بمعدل يناهز 27 % مقارنة مع موسم 2002/2003، فضلا عن مواصلة القطاع في تطوير أنماط التكوين التي تكرس الوسط المهني كفضاء لاكتساب الكفاءات، وعلى وجه الخصوص التكوين بالتمرس المهني، أو بالتدرج المهني، أو من خلال البرامج المستقبلية في إطار سعيكم لإعداد مشروع قانون منظم للتكوين أثناء العمل لفائدة مستخدمي المقاولات بتشاور مع الفرقاء الاجتماعيين، لدليل على اهتمام الحكومة بالقطاع وعلى قدرتكم السيد كاتب الدولة على تقديم قيمة إضافية له، ستتضح معالمها مستقبلا بما سيعود على الصالح العام بالفائدة المرجوة، وعلى التنمية الشاملة في مختلف القطاعات الإقتصادية المحلية والوطنية.

أما بخصوص التكوين المهني الخاص، فقد أقدمت الوزارة الوصية على جعل الشهادات المسلمة من طرف مؤسسات التكوين الخاص، ذات مصداقية قانونية أكثر، بعد أن كانت مرفوضة لدى العديد من القطاعات والمؤسسات الإنتاجية، ومن طرف الدولة كذلك، ونسجل كقطب حركي لكتابة الدولة هذه الخطوة الجريئة والهامة جدا، حيث تم الترخيص لـ 62 مؤسسة بتنظيم امتحانات لفائدة المتدربين قصد تسليمهم شهادات معترف بها من طرف الدولة، وهذا إجراء نسجله بامتياز ونثمنه، علما أن المصداقية القانونية لهذه الشهادة تفترض إعادة صياغة برامج ومناهج التكوين بهذه المؤسسات بشكل يضمن تطابقها مع ما تمرره معاهد الدولة إلى متدربيها من مناهج وبرامج تعليمية وتكوينية.

ونظرا لإهتمام الحكومة بالعديد من الفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة، نتوق السيد كاتب الدولة إلى إيلاء فئة السجناء المزيد من الاهتمام، قصد تمكينهم من تكوين يمهد لعملية إدماجهم ضمن محيطهم الاجتماعي والمهني الخاص، وفي هذا السياق وفي إطار العمل الحكومي المنسجم، نطمح في أن يتم تفعيل العديد من البرامج، تشترك فيها كل فعاليات وزارة العدل، ومؤسسة محمد الخامس وكتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني قصد إدماج السجناء بالدورة الاقتصادية، والعمل على تعميم هذه العملية على مختلف السجون المغربية.

السيد كاتب الدولة، لقد استهدفت مجهودات السلطات العمومية منذ سنة 19976، دعم الجماعات المحلية بموارد بشرية كفأة ومتنوعة التخصصات، وفعلا انتقل عدد موظفي الجماعات المحلية بفضل التوظيفات التي تمت من 30 ألف شخص سنة 1977 إلى 130 ألف سنة 1977، أي بإضافة 100 ألف وظيفة خلال العشرين سنة التي مضت، وهو ما سيمثل 5000 عملية توظيف في السنة.

ونغتنم فرصة مناقشة الميزانية التي تدخل في اختصاصات قطاع التكوين، لنوجه نداءا إلى السيد كاتب الدولة في التكوين المهني، ومن خلاله إلى الحكومة من أجل اتخاذ التدابير استعجالية لتمكين هذه الفئة من الموظفين والأعوان من إعادة التكوين والتكوين المستمر، والعمل أيضا على سن قانون ينظمهم ويسمح لهم بهذا التكوين الذي سينعكس على

جودة الخدمات والمهام التي تضطلع بها الجماعات المحلية في تدبيرها للشأن المحلي.

هذه مجموعة من الإقتراحات والملاحظات نتمنى أن تفيدكم السيد الوزير، خدمة لهذا القطاع الذي نعول عليه كثيرا لتقوية اقتصادنا الوطني. والسلام عليكم.

الميزانية الفرعية لقطاع السياحة

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باسم الفرق المكونة للقطب الحركي، فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، فريق الحركة الوطنية الشعبية، وفريق الإتحاد الديمقراطي، أتشرف بتقديم موقف هذه الفرق بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع السياحة، هذا القطاع الذي نعتبره في القطب الحركي من القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن الصناعة السياحية أصبحت حاليا أول نشاط اقتصادي في العالم، بإمكانه إن وفرت له الظروف والإمكانيات، أن يخلق الثروات ومناصب الشغل وينعش الاستثمارات، ويجلب العملة الصعبة، ويقوم بتنشيط قطاعات أخرى موازية كالصناعة التقليدية والثقافة والنقل والتجارة والبناء، إضافة إلى الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه في التنمية الجهوية، وفي التعريف بمؤهلات بلادنا الحضارية الغنية والمتنوعة.

وإذا كان هذا المنظور يقتضي مواكبته من طرف وزارتكم الوصية ومن طرف الحكومة، بالتعهد المالي من أجل تطويره وتنميته ليكتسب الإشعاع والتألق على المستوى الوطني والدولي، فإن ذلك سيبقى في نظرنا بعيد المنال في ظل حجم الميزانية التي تم رصدها لهذا القطاع، التي رغم المجهودات التي تبذلونها السيد الوزير، لن تمكن بلادنا من الإمكانات والوسائل الواجب التوفر عليها لبلوغ انطلاقة حقيقية من شأنها تحقيق هدف 10 مليون سائح سنويا، وتمكين المغرب من أخذ المكانة التي يستحقها كوجهة سياحية ثابتة أمام المنافسة العالمية.

السيد الوزير،

نسجل لكم بامتياز، وبارتياح العرض القيم الذي قدمتموه أمامنا داخل اللجنة، والذي ضمنتموه الأوراش الكبرى الستة، كاستراتيجية ومخطط لتحقيق هدف استقبال 10 مليون سائح سنويا وإقامة 210 ألف سرير، حيث لمسنا من هذه الأوراش عزمكم القوي على مواجهة مختلف المعوقات والمشاكل التي تقف أمام تطور هذا القطاع الإستراتيجي والهام، وبقدر ما نتجاوب معكم ومع أهداف هذا المخطط الإصلاحي الذي مس التنظيم المؤسساتي، وتحسين جودة الاستقبال والخدمات والتنشيط، وعقلنته وإنعاش التسويق، ومضاعفة الطاقة الإيوائية، وتكوين 70 ألف مهني على الأقل، وتحديث أسطول النقل السياحي، قلت بقدر ما نتجاوب معكم، بقدر ما نتساءل أين هي الوسائل المادية؟ وهل بمثل هذه الميزانية المرصدة ستتمكنون من تنفيذ بنود هذا البرنامج ؟ ورغم ذلك، سنبقى في القطب الحركي، إيجابيين، آملين أن تعي الحكومة، التي التزمت من خلال البرنامج الحكومي على جعل هذا القطاع في صدارة اهتماماتها من أجل تنميته وإعطائه المكانة التي يستحقها في النسيج الاقتصادي الوطني، أن تعي أن الاهتمام بهذا القطاع لا يجب أن يقتصر على وزارة السياحة والمؤسسات التابعة لها فقط، بل يجب أن يطال كل القطاعات الحكومية وغير الحكومية، كالداخلية والاتصال والتجهيز والنقل، والثقافة، والصناعة التقليدية، والجماعات المحلية، والجماعات المهنية، ويقتضي بالخصوص إرادة سياسية حازمة لكي يتبوأ هذا القطاع المكانة التي ننتظرها منه، علما أن جلالة الملك نبه في خطابه السامي بتاريخ 10 يناير 2001 بمراكش إلى ما وصل إليه القطاع السياحي، وحمل الحكومة مسؤولية العمل من أجل تحقيق هدف استقبال 10 مليون سائح مع بداية سنة 2010.

السيد الوزير،

رغم تعدد المؤهلات الطبيعية والحضارية لبلادنا، وموقعها بالقرب من أكبر الأسواق السياحية العالمية، فإنها لم تتمكن من تحقيق سوى 0،58% من حجم الحركة السياحية العالمية، وتساهم فقط بأقل من 7% من الإنتاج الداخلي الخام الوطني، مما يؤكد أن هناك خلل ما يجب تداركه، فالتحديات كبيرة، ومشاكل قطاعنا السياحي لازالت هيكلية، رغم المجهودات المبذولة، فتكلفة الخدمات السياحية لازالت مرتفعة، والجهود الإنعاشية والترويجية ضئيلة، وحجم الاستثمارات السياحية في تراجع مستمر بسبب العجز الحاصل في التمويل الذاتي للمؤسسات السياحية، ومواقفنا السياحية تفتقر في مجملها إلى التجهيزات

الأساسية، أما النقل البري السياحي فيعيش الفوضى بسبب افتقاده لإطار قانوني ينظمه، وقطاع النقل الجوي لم يتم تحريره بعد ليواكب الإرتفاع المنتظر في عدد السياح الوافدين، وكم نادينا بضرورة فتح المجال لشركات مغربية للنقل العارض (شارتر)، علما أن الأسعار التي تفرضها الخطوط الجوية الملكية على الزبناء تطرح أكثر من سؤال وأكثر من علامة استفهام، أما الجبايات والضرائب فيكفي التذكير من هذا المقام، أن هناك 17 ضريبة مفروضة على هذا القطاع رغم نداءات المهنيين وأرباب الفنادق المتكررة، ورغم الوعود التي قدمت من أجل إمكانية التخفيض من الضريبة على القيمة المضافة ومن الضريبة على الشركات، وما يستدعي الإستغراب هو التناقض الذي يتجسد في الرغبة للوصول إلى 10مليون سائح في أفق 2010، وإثقال كاهل التنشيط السياحي بالضرائب مثل الضريبة على التنشيط (Taxe de spectacle) والفلكلور بشكل عام التي تفرض على أي تنشيط لجلب السياح، وهي مفارقة غريبة لا ترتكز على أي منطق وموضوعية بحث جل المنعشين والفاعلين نظرا لمثل هذا النوع من الضرائب يفضلون تقديم منتوجهم السياحي دون فلكلور أو تنشيط والأمثلة كثيرة على هذا المستوى.

السيد الوزير،

تبعا لهذه الوضعية التي يوجد عليها قطاعنا السياحي، والتي شخصناها بكل واقعية، وموضوعية، وغيرة وطنية، فإننا نعتقد أن المرحلة تفرض، لإنعاش القطاع السياحي المغربي، والخروج به من دائرة الأزمة، الإقدام على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات ذات الصبغة الإستعجالية، نقدم ملامحها من خلال الإقتراحات والملاحظات التالية:

- المراهنة بشكل أفضل على السائح المغربي وعلى كل ما يتعلق بالسياحة الداخلية، وتقديم التشجيعات والتسهيلات لتحفيز المواطن على التعامل مع السياحة الوطنية، دون عقدة نقص أو عقدة بالتغرب اقتداء بالنموذج الإسباني، حيث أن معظم الإسبان يقضون عطلهم بإسبانيا، وبلادنا المغرب من أجمل الدول السياحية في العالم، ولا يستفيد منها المغاربة.

- الإنفتاح المستمر، وعلى طول السنة، على السائح الأجنبي، بتكثيف الجانب الإشهاري عبر توظيف المقومات الثقافية والجمالية والتراثية في عملية التواصل مع الآخر، مع عدم الإرتكاز على الأسواق الكلاسيكية المعروفة كفرنسا وألمانيا، والتوجه نحو دول أوروبا الشرقية خاصة روسيا، ونحو دول أمريكا وكندا وأمريكا اللاتينية واليابان والدول الأسيوية وجنوب إفريقيا، دون نسيان الدول العربية.

- الإسراع في إبرام اتفاقيات جديدة بين الخطوط الجوية المغربية وشركات طيران دولية أخرى.

- تنظيم قطاع وكالات الأسفار وتوجيه اهتماماته نحو السياحة الداخلية، مع إشراك الجماعات المحلية والجمعيات المهنية بصفة مكثفة في تنمية السياحة على الصعيد المحلي، وتحفيز الجماعات المحلية على تقوية كل آليات المجالات السياحية، وكذا إشراك الساكنة المحلية في كل المبادرات والمشاريع المحلية لإنعاش وبيع المنتوجات المحلية.

- التعجيل بتأهيل البنية الفندقية، علما أن لجن التصنيف التي زارت المؤسسات الفندقية على الصعيد الوطني في السنوات الأخيرة، تؤكد على ضرورة التعجيل لإعادة تأهيل 318 وحدة سياحية توفر حوالي 41 % من الطاقة الإيوائية، ونتمنى أن يمتد التمويل الموجه لهذه العملية إلى الفنادق التي لم تخضع بعد لنظام التصنيف، والتي

تستدعي تأهيلا شاملا حتى ترقى إلى المؤسسات السياحية، مما سيقوي الرصيد الفندقي الوطني، والطاقة الإيوائية، فهناك 1140 وحدة غير مصنفة ذات طاقة إيوائية تفوق 33170 سريرا.

الغياب التام لكل مبادرة هادفة لتسويق المنتوج السياحي بواسطة المعارض الدولية، والإعلام الدولي والوطني.

عدم فتح المجال للعنصر البشري المكون و المؤهل بمندوبيتنا بالخارج، علما أن وزارتكم تتوفر على أطر كفأة من المستوى العالي، لها سمعتها على الصعيد الدولي والوطني، وبإمكانها خدمة هذا القطاع بكفاءة وغيرة وطنية.

غياب التنسيق والعمل المشترك لإعطاء هذا القطاع المناعة التي يستحقها، خاصة من الوزارة الوصية والجماعات المحلية والغرف المهنية والخطوط الجوية الملكية والمكتب الوطني للسياحة ووزارة النقل والثقافة والصناعة والتقليدية

والمهنيين بمختلف تخصصاتهم، بحيث يكون الحضور في المعارض الدولية ولبيع المنتوج السياحي بمشاركة كل هؤلاء الفاعلين مما سيمكن من التقليص من المصاريف الموجهة لهذه المعارض، ويمكن من

إعطاء صورة للعمل الجماعي المشترك لكل هؤلاء الفاعلين أمام الدول المنافسة لنا، وبمثل هذه السياسة سيكبر الحس الوطني بأهمية هذا القطاع لدى كل هؤلاء المتدخلين خاصة الجماعات المحلية والغرف المهنية، ونحن في القطب الحركي مقتنعون أنكم لو طبقتم السيد الوزير ومن خلالكم الحكومة هذه السياسة، فإن المردودية ستكون إن شاء الله في المستوى الذي نأمله وينتظره جلالة الملك محمد السادس أيده الله لهذا القطاع الهام والإستراتيجي.

عدم استغلال جهازنا الديبلوماسي من خلال السفارات والقنصليات لبيع المنتوج السياحي، والبحث عن أسواق بديلة للأسواق التقليدية، ومتابعة وتوجيه البعثات المغربية حتى يمثلوا بلادهم أحسن تمثيل في المعارض الدولية، وما لا نفهمه رغم نداءاتنا المتكررة، هو عدم إقدام الحكومة والحكومات المتعاقبة في خلق نواة متخصصة في المجال السياحي على مستوى السفارات والقنصليات المغربية خاصة في البلدان التي لا توجد بها مندوبيات سياحية.

ضرورة التفكير في جعل الجماعات المحلية شريك أساسي في الصناعة السياحية، فلا يعقل أن تبقى هذه المؤسسة الدستورية والركيزة الأساسية في التنمية المحلية بعيدة وغائبة في تصاميم واستراتيجية الوزارة والحكومة لتفعيل والنهوض بالقطاع السياحي، خاصة على المستوى المحلي والجهوي، والوقت قد حان كي تقوم هذه الجماعات بدورها الفاعل والمساهم في الحفاظ على المآثر التاريخية وترميمها، وتنظيف الأزقة والفضاءات المحلية بهذه المآثر، خاصة في المدن العتيقة

وأيضا لا بد من التفكير في تفعيل دور المحتسبين في تنظيم الحرف على مستوى الأحياء و الأسواق، بحيث يكون كل حي وكل سوق متخصص في حرفة واحدة، مما يعطي للمدينة والفضاء ذلك الرونق والجمالية التي تبهر السائح الأجنبي والمغربي وتجعله يعود لزيارتها كلما سمحت الفرصة لذلك.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارين المحترمين

هذه بعض الملاحظات والإقتراحات، قدمناها باسم الفرق المكونة للقطب الحركي، ونأمل أن تساهم في النهوض بهذا القطاع الهام والإستراتيجي الذي يرعاه صاحب الجلالة بعنايته الخاصة، وسيبقى في نظرنا تحقيق رهان 10 مليون سائح في السنة، مقارنة مع حجم الصناعة السياحية العالمية، (فرنسا 75 مليون سائح، أمريكا 50 مليون سائح، إسبانيا 48 مليون سائح، روسيا 21 مليون سائح، المكسيك 20 مليون سائح، بولونيا 17 مليون سائح) سيبقى بعيد المنال، إذا لم تعتمد وزارة السياحة ومن خلال الحكومة، استراتيجية واقعية، فاعلة، خاصة على مستوى الربط الطرقي المريح بين مختلف المراكز والمدن السياحية بمختلف أقاليم المملكة، فلا يعقل أن يقطع السائح الإسباني أو الأوروبي والأمريكي المسافة الرابطة بين كوسطاديلصول إلى الخزيرات في نصف ساعة وبين الخزيرات وباب سبتة في نصف ساعة، ويقطع المسافة الرابطة بين سبتة وفاس في 8 ساعات، علما أنه لو كانت الطريق مبنية بالمستوى المطلوب بين سبتة، مرورا بالشاون وزان، وليلي، مولاي إدريس مكناس فاس، لاستقطابنا جل السواح الأوروبيين والأمريكيين والأسيويين الساكنين والزائرين لإسبانيا خصوصا الأندلس و كوسطاديلصول.

ختاما نأمل في أن تأخذ وزارتكم السيد الوزير والحكومة هذه الإقتراحات والملاحظة المتواضعة بعين الإعتبار لما فيه مصلحة هذا القطاع ومصلحة بلادنا.

شكرا لكم، والسلام عليكم.

الميزانية الفرعية لقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي وقطاع التجارة الخارجية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق القطب الحركي لأعرض لأهم ملاحظات واستنتاجات وتساؤلات السادة المستشارين أعضاء فرقنا حول الميزانيات الفرعية لكل من قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي وقطاع التجارة الخارجية.

السيد الرئيس،

إن قطاع الصناعة التقليدية يعتبرمن القطاعات المنتجة الواعدة والتي تعول عليها الحكومة لخلق دينامية اقتصادية قوية وتوفير فرص الشغل، بالإضافة على كون منتوجات الصناعة التقليدية الوطنية تتوفر على تنافسية جيدة تجعلها نسبيا في مامن من أخطار

العولمة والانفتاح على الأسواق الأوربية إذا نحن أحسنا تدبير شؤونها.

إلا أننا نأخذ الحكومة على غياب رؤية مستقبلية واضحة واستراتيجية مدروسة ومحكمة لتأهيل هذا القطاع الحيوي والنهوض بمهنييه. كيف يكون ذلك والوزارة الوصية تفتقر إلى المعطيات الأولية حول مؤهلات القطاع ووزنه الحقيقي في النسيج الاقتصادى الوطني وعدد الفاعلين في مختلف الحرف والمهن المشكلة للقطاع.لذلك نرى نحن فرق القطب الحركي، أن تجميع المعطيات والدراسات التي تهم هذا القطاع الاقتصادى ، الاجتماعي الذي يضم شريحة واسعة من المواطنين، يعتبر من الأوراش العاجلة التي يجب أن تتكب عليها الحكومة قصد تحديد الأهداف والوسائل واستراتيجيات التدخل لتأهيل القطاع على المدى المتوسط والبعيد، وهذا لن يتأتى في نظرنا إلا من خلال إحصاء شامل للمؤسسات والعاملين في القطاع وكذلك المداخيل التي يدرها القطاع قصد معرفة المساهمة الحقيقية للقطاع في الناتج الداخلي الإجمالي.

ولا تفوتنا الفرصة دون أن ننوه بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها الوزارة الوصية لتحديث إدارتها وعصرنة أساليب تدبيرها خاصة اعتماد التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال من خلال واعتماد مقاربة جديدة في تدبير ميزانيات غرف الصناعة التقليدية تقوم على مبدأ النتائج عوض منطق الوسائل السائد حاليا، وفي هذا الصدد ندعو الحكومة إلى التعجيل بإخراج مشروع النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية ومشروع قانون تنظيم الصناعة الحرفية إلى حيز الوجود. وفي هذا الصدد ندعوالحكومة إلى مراعاة خصوصيات الصناعة التقليدية وذلك بوضع تغطية صحية تتماشى مع خصوصيات الصناعة التقليدية، وإعادة النظر في تطبيق مدونة الشغل على الصناع التقليديين خاصة وأن الفصل الخامس ينص على تطبيق فصول هذه المدونة على الصناع التقليديين الذين يزاولون حرفهم بمساعدة خمسة أفراد أو أكثر، مما يثقل كاهل هؤلاء الحرفيين.

أما فيما يخص البنيات الأساسية لقطاع الصناعة التقليدية، فإننا ندعو الوزارة الوصية إلى اعتماد دراسات علمية قصد اعتماد برنامج وطني فعال لترميم وإعادة هيكلة مجمعات الصناعة التقليدية التي طالها الإهمال، كما ندعو الحكومة إلى توسيع مجال النهوض بقطاع الصناعة التقليدية ليشمل العالم القروي خاصة فيما يتعلق بقطاع النسيج والزرابي والجلد والفخار وذلك من خلال تقديم الدعم والتحفيز لفائدة نساء العالم القروي لتشجيعهن على مزاولة هذه المهن والحرف من أجل تثبيتهن في أراضيهن والحد من الهجرة نحو المدن. كما يجب خلق جمعيات تسهر على تسويق منتوجاتهن، كما ندعو الحكومة إلى إيلاء عناية خاصة لقطاع الزرابي الذي يعاني من المكننة، والحكومة في نظرنا تتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية في الإنعكاسات السلبية التي تلحق بالزربية المغربية الأصيلة، بحيث أن كل المصالح الحكومية عادة ما تفرش زرابي مصنوعة بالمكننة خلال المناسبات الرسمية وهي بذلك تقوم بحملات إشهارية لفائدة زرابي المكننة على حساب الزربية المصنوعة يدويا.

ومن جهة أخرى يجب إعادة النظرفي دور دار الصانع في اتجاه جعل هذه الأخيرة في خدمة منتوجات الصناعة التقليدية الوطنية وتسهيل تسويقها في الخارج، ونحن في فرق القطب الحركي ندعو في هذا الإطار إلى تكثيف التنسيق بين دار الصانع ومصالح وزارة التجارة الخارجية والمستشارين الاقتصادى ين الملحقين لدى السفارات المغربية بالخارج قصد إعداد دراسات علمية ودقيقة تعرف بخصوصيات وطلبات الأسواق الخارجية من منتوجات الصناعة التقليدية الوطنية.

ولاتفوتنا الفرصة أن نعبر عن أسفنا الشديد لتراجع الإعتمادات المخصصة لقطاع الصناعة التقليدية رغم التطور الذي سجل على مستوى المداخيل التي يوفرها هذا القطاع كما جاء على لسان السيد وزير الصناعة التقليدية أثناء عرضه لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة التقليدية في لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية بمجلس المستشارين.

أما فيما يخص قطاع الإقتصاد الاجتماعي الذي يجسد عمليا سياسة القرب التي تراهن عليها الحكومة، ويعكس الفكر التشاركي والتعاوني في تحقيق التنمية المستدامة، فإننا في فرق القطب الحركي نثمن المجهودات الجبارة التي تبذلها الوزارة الوصية في مجال تأهيل القطاع التعاوني بشراكة مع المنظمة العالمية للأغذية والزراعة في إطار البرنامج المتعلق بإعادة الهيكلة والدعم المؤسساتي للقطاع التعاوني.

وفي هذا الإطار ندعو الحكومة إلى إيلاء عناية خاصة للعالم القروي من خلال وضع برنامج وطني لإنعاش العمل التعاوني لفائدة سكان العالم القروي

وخاصة النساء منهم في إطار النهوض بأوضاع المرأة القروية.

أما بخصوص قطاع التجارة الخارجية والذي يرتبط ارتباطا وطيدا بقطاع الصناعة التقليدية نظرا للطابع الأفقي الذي يميز تدخلات الوزارة الوصية عليه فالحكومة مطالبة بتحديد استراتيجية واضحة على المدى المتوسط والبعيد تتضمن رؤية واضحة للنهوض بالتجارة الخارجية في إطار نظرة شمولية تأخذ بعين الإعتبار مكامن القوة ومكامن الضعف التي تميز مختلف القطاعات الإنتاجية المغربية، وتقوم كذلك على دراسات علمية دقيقة للطلب الخارجي وطبيعة الأسواق الخارجية.

السيد الرئيس، إن إقدام صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله على إحداث وزارة مكلفة بالتجارة الخارجية نابع من قناعة جلالته بأهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني إلى جانب تأهيل النسيج الاقتصادي، خاصة وأن بلدنا انخرط منذ أمد طويل في الاقتصاد العالمي والانفتاح على الأسواق الخارجية.

ولا بد أن نغتنم هذه الفرصة لننوه بالمجهودات التي تقوم بها وزارة التجارة الخارجية في مجال تحديث وعصرنة أساليب عملها وبالدور الهام الذي تلعبه في دعم وتنظيم تسويق المنتوجات الوطنية وإنعاش الصادرات.

تلكم السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين، الخطوط العريضة لما نعتبره توجهات فرقنا لهذه القطاعات، وعليه فإننا نصوت لفائدة ميزانيات هذا القطاع بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المستشار عبد الحميد البوجادي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم القطب الحركي للمساهمة في مناقشة مشاريع ميزانية قطاع التجهيز والنقل.

بخصوص قطاع التجهيز يمكن القول أن بلادنا ولله الحمد قطعت أشواطا مهمة على ستوى التجهيزات الأساسية ولم يعد هناك مغرب نافع وآخر غير نافع خصوصا بعد التغيير الذي عرفته أقاليم الشمال وكذا إحداث ميناء طنجة المتوسطي، هذا المشروع الذي نعلق عليه آمالا كبيرة لإعطاء قفزة نوعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط المجال السياحي كما أننا نأمل أن يتم تفعيل الشراكة بين وزارة التجهيز والجماعات المحلية لإنجاز بعض المشاريع واتخاذ التدابير اللازمة في حالة وقوع الفيضانات.

السيد الرئيس

إن العالم القروي لا يزال يشكو من قلة المسالك والطرق المترهلة ولازالت بعض المناطق تعرف انعزالا خصوصا في فصل الشتاء، ولهذا نتساءل متى سيتم إدماج الجهات النائية في النشاط الاقتصادي؟ كما أننا لا يمكن معرفة حظ كل إقليم من الاستفادة من برنامج الطرق بالعالم القروي لأنه كما جاء في الميزانية عام وغير محدد.

كما أننا نتساءل في القطب الحركي عن نسبة 1500 كلم المبرمجة لبناء الطرق، هل سيتم فتح المسالك فقط أم تعبيدها أيضا ؟

أما بخصوص الطرق السيارة فإننا ننوه بالمنجزات التي تم تحقيقها ونطالب بتسريع وتيرتها لأنها تخفض من حوادث السير، كما أننا نتمنى أن يتم ربط كل جهات المغرب بالطرق السيارة في المدى القريب.

كما أن الموانئ والسدود السيد الرئيس تحتل مكانة متميزة لكونهما يشكلان آداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وإننا نسجل بكل ارتياح أن الاستثمار ات المنجزة في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة مكنت من التوفر على بنية تحتية مينائية مسايرة للنمو الذي تشهده وسائل النقل البحرية، كما أدت عصرنة وسائل إستغلال الموانئ إلى تحسن ملموس في إنتاجية ومردودية هذه البنيات، ولكن رغم ذلك فإننا نحتاج إلى المزيد منها لتتمكن بلادنا من إستثمار وإستغلال كل خيراته.

إن المتمعن في الميزانية المرصدة لقطاع النقل برسم سنة 2004 سيراها أنها ميزانية جد متواضعة بالنظر إلى الإكراهات والتحديات التي ينبغي على القطاع مجابهتها، ويتعلق الأمر بالمنافسة التي تفرضها العولمة، وإن قطاع النقل أصبح الآن أمام هذه الإكراهات يحتاج إلى التحرير الشامل مع توفير شروط المنافسة بتحديد مقاييس الاستثمار في كل صنف من أصنافه وأن يتم التخلص من رخص الامتياز والعمل على هيكلة القطاع بغية القضاء على النقل السري الذي غالبا ما يهدد سلامة المواطنين.

أما بخصوص النقل الجوي فإنه يجب بذل الجهود لمراقبة نقط العبور في المطارات وتجهيزها بالآليات

الحديثة لمواكبة التحولات التي تعرفها الشركات الدولية المنافسة للخطوط الجوية الملكية.

أما النقل البحري فإننا نعتبر أنه لا زال يعرف تأخرا رغم أننا نتوفر على شواطئ وموانئ مهمة، بحيث أنه بالأسطول الحالي لا يمكننا مواكبة ما يجري بالضفة الأخرى، ولهذا يتعين تدعيم نشاط الأسطول من خلال وضع تدابير تتعلق بالتخفيض الجبائي وجعل قطاع النقل البحري يستفيد من الإمتيازات الممنوحة للمؤسسات المصدرة في إطار قانون الاستثمار ات، كما أن لابد من الإشارة إلى النقل السككي الذي يجب أن يوسع عن تغطيته والرفع من مستوى خدماته.

وباستعراض كل ذلك فإننا نصوت بالإيجاب لفائدة هذه الميزانية آملين أن تعرف السنوات المقبلة إنتعاشا لهذا القطاع من أجل النهوض بالتنمية الشاملة والمستدامة لبلادنا ومن اجل ان نكون في الموعد 2010. والسلام عليكم.

المستشار السيد قرطاوى سفيان:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، وهذا التدخل يعتبر تتمة للتدخل السابق للقطب الحركي بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الإسكان والتعمير.

ونظرا لضيق الوقت، أوجز مداخلتي في محور أراه من الأهمية بمكان في الوقت الراهن، ألا وهو قانون الملكية المشتركة الذي يندرج في إطار تنظيم القطاع العقاري من أجل الحفاظ على مصالح وحقوق البائع والمشتري للعقار.

السيد الوزير،

يعتبر قطاع السكن من القطاعات الإستراتيجية، وأحد العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، من حيث الرواج الاقتصادى لمختلف المهن المرتبطة بالعمران، ومن حيث كذلك النهوض بهذا القطاع والدفع به قدما إلى الأمام، من أجل مواجهة المشاكل المستعصية في ميدان السكن.

ولا يخفى على سيادتكم أن هذا القطاع، أخفقت فيه عدد من المؤسسات العمومية رغم التسهيلات والإمتيازات التي أعطيت لها، فهي اقتنت أراضي بأثمنة رمزية، ويمكن أن نقول مجانا، ولم تستطع حل مشاكل أزمة السكن التي تعرفها بلادنا إلا بعد خطاب المغفور له الحسن الثاني، الذي أعلن فيه عن برنامج السكن الاجتماعي في إطار 200.000 سكن، وبدأت الإنجازات في جميع تراب المملكة، حيث عرف هذا المجال تقدما كبيرا ووفر عددا من المساكن اللائقة بأثمنة جد مناسبة لم تكن متوفرة من قبل، استفادت منها الطبقة ذات الدخل المحدود، كما استفادت منه عدد من القطاعات التي تشتغل في تزويد المواد الأولية لهذا القطاع الحيوي والهام، مما جعل هذا القطاع يساهم في توفير فرص شغل جديدة ومواكبة أزمة الشغل والسكن، حتى أنه ساهم ويساهم بطريقة غير مباشرة في محاربة الجفاف، ولا يخفى عنكم السيد الوزير أن هذا القطاع جل عماله هم من ساكنة البوادي، حيث يوفر لهم شغلا دائما يعينهم على العيش مع عائلتهم المتواجدة في البوادي.

السيد الوزير، إن التطور الذي عرفه قطاع السكن ببلادنا، أصبح يستلزم إصدار قانون يأخذ بعين الإعتبار هذا التطور، ويتلافى السلبيات التي أفرزها ظهير 1946، ويسمح أيضا باستعمال الملكية المشتركة، أينما كانت، استعمالا يستفيد منه جميع الشركاء، ويضمن حقوقهم وواجباتهم، ويكفل سلامة العقار وحسن تسييره، وحماية حقوق والتزامات الملاك المشتركين بما فيها المكترين، وذلك تفاديا لكل الإختلالات والتجاوزات، علما أن متطلبات السكن الجماعي أصبح يعرف تطورا مطردا وإقبالا متسعا في مجموعة من المدن المغربية.

السيد الوزير،

إن قانون 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية المصادق عليه من طرف البرلمان في دورة أبريل 2002 الأخيرة، والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 8 نونبر 2003، لم يطبق على أرض الواقع نظرا لعدم الحسم بعد في الإشكالات والعراقيل التي طرحها منذ دخوله حيز التنفيذ، فقد سبب عدم إعداد النصوص التطبيقية في تجميد تحرير العقود المرتبطة باقتناء السكن، لا سيما أن الملكية المشتركة هي مشكلة في غالبيتها من السكن الاقتصادي الموجه للفئات المحرومة وذات الدخل المحدود، كما أنه خلال الفترة الإنتقالية الفاصلة بين صدور هذا القانون بتاريخ 7 نونبر 2002، ودخوله حيز التنفيذ لم يتم تحرير أي عقد لإقتناء السكن المدرج في إطار الملكية المشتركة، ذلك، أن الغموض مازال يكتنف طريقة تحرير هذه العقود،

وكذا الجهات المسؤولة عنها، بل وحتى آثارها بالنسبة للأطراف المعنية بها، فقد نتج عن ذلك تجميد تحرير عقود اقتناء السكن، خاصة وأن هذه المرحلة الإنتقالية لم تعرف إبرام عقد نموذجي خاص بهذا النوع من العقود.

ومن جهة أخرى، فإن هذا القانون نص على أن الموثقين والعدول والمحامين المقبولين لدى المجلس الأعلى، لهم صلاحية تحرير عقود الملكية المشتركة، فقد استحال عليهم ذلك من الناحية العملية، فالمحامون المعتمدون، من قبل القانون الجديد، أنيطت بهم مهمة تحرير العقود مع إلزامهم بتصحيح إمضاءات الأشخاص الموقعين عليها لدى كاتب الضبط بالمحكمة، علما بأن هذا الأخير لم يسبق له أن قام بهذه المهمة، كما أن عدد الأشخاص الموقعين على العقد يصعب عليهم عمليا التنقل كل مرة لتصحيح إمضاءاتهم، وهو ما يعني، أن المحامين المقبولين لدى المجلس الأعلى، يصعب عليهم في الوقت الراهن تحرير العقود نظرا للتعقيدات المرتبطة بتصحيح الإمضاءات في ظل غياب دورية وزارة العدل، كما أن الموثقين لم يحسموا بعد في كيفية الإشراف على العقود المرتبطة بالملكية المشتركة، فهل الأمر له علاقة بالعقد الثلاثي الذي يربط المنعش العقاري بالزبون والبنك ؟ والذي تشرف عليه الأبناك في حالة اقتناء السكن عن طريق سلف بنكي، أم هو عبارة عن عقدين منفصلين الأول للبيع والثاني للسلف ؟ وما يترتب عنهما من البحث عن الطريقة المثلى للجمع بينهما لضمان التزام البنك بالإفراج عن القروض لفائدة المنعشين العقاريين.

كما أن الأبناك من جهتها انتظرت آخر لحظة لتشرع في تهييء العقود بالرغم من أنها استفادت من فترة انتقالية مهمة، كما اتخذت المحافظة العقارية من جهتها موقفا صارما بشأن تطبيق قانون الملكية المشتركة، إذ ترفض العقود التي لا تخضع لمقتضياته مما يتسبب في تجميد العمليات المرتبطة باقتناء السكن.

ورغم كل هذه العراقيل الإدارية والضرائبية المتواجدة في هذا القطاع، فإن المنعشين العقاريين بذلوا ويبذلون كل الجهود للدفع بقطاع السكن إلى الأمام، حيث قاموا، خلال المرحلة الأخيرة، باقتراح مجموعة من المشاريع السكنية الهامة، وبأثمنة جد مناسبة ستكون في متناول الجميع، حيث بإمكانها القضاء على المباني العشوائية والحد منها، ورغم كل هذه الجهود التي قام بها المنعشون العقاريون في هذا المجال، فلم تقدم لهم بالمقابل أية تسهيلات من الجهات المسؤولة بهذا القطاع، حيث نجد مثلا في مدينة الدار البيضاء، المدينة الاقتصادية الكبرى ببلادنا، ورغم الطلب المتزايد بها في مجال السكن لم تعط فيها الموافقة لإنجاز المشاريع السكنية في إطار سياسة 200.000 سكن منذ ما يقرب عن ستة أشهر، حيث تنتظر هذه المشاريع عطف المسؤولين بأن يتكرموا بإمضاءاتهم لهذه الطلبات، رغم أنه لم تكن تستغرق هذه العملية من قبل أكثر من 48 ساعة.

فوضعية السكن بهذه المدينة جامدة، وهناك عدد كبير من التصاميم لعدة مشاريع تنتظر النور لتخرج إلى حيز التنفيذ، وهذا الوضع يبدو شبه مستحيل، مما جعل المنعشين العقاريين يتساءلون ماذا أصاب مدينة الدار البيضاء، وما سر العجز الذي أصاب هذا القطاع الهام والإستراتيجي ؟

إن هذا القطاع، رغم المجهودات المبذولة، فهو مازال لم يعط ثماره، لأن طبقة كبيرة من الساكنة لم تستفد بعد من السكن، علما أن الطلب جد متزايد، لهذا نطلب منكم السيد الوزير بأن تشملوا هذا القطاع بعنايتكم الخاصة، وإلا سيصبح في الوضعية التي صار فيها قطاع النسيج، الذي تم التخلي عنه رغم الأوج الذي عرفه والطبقة الشغيلة التي كانت تستفيد منه.

السيد الوزير،

إن كل هذه التعقيدات في تطبيق قانون الملكية المشتركة، والناجمة عن عدم إصدار النصوص التطبيقية، سيؤدي لا محالة إلى عدة مشاكل أخرى تؤثر على وثيرة إنجاز مشاريع السكن الاقتصادي، وعلى الإستجابة لمتطلبات السكن الجماعي، وبالتالي لا تساير التوجهات الحكومية الرامية إلى إنجاز 100 ألف سكن اقتصادي سنويا.

إن صدور هذا القانون كان بدون استشارة الفاعلين في مجال التعمير، مما أدى إلى مفاجأة المنعشين العقاريين نظرا لإحتوائه على العديد من الثغرات، والتي تعرقل سير المهنة أو القطاع في أحسن الظروف.

إن الحكومة مدعوة لتبني نوع من المرونة في تطبيق القانون السالف الذكر، وتبسيط المساطير من أجل تسريع وثيرة الإنجاز، كما يجب عليها كذلك إصدار لائحة المستشارين القانونيين الذين بإمكانهم تحرير العقود وتحديد سعرها في إطار الملكية المشتركة.

ونتساءل لماذا لم تقدم وزارة العدل الوزارة الوصية على إصدار هذه اللائحة ؟

إن الحكومة مدعوة كذلك، لتخويل الصلاحية للبنك العقاري والسياحي في تحرير عقود الملكية المشتركة خاصة أن هذا البنك له من الإمكانيات والتجربة في هذا المجال، فهو دائما يقوم بتمويل المشاريع في إطار الإنجاز، ويمول المشترون للشقق، حتى يقوم بدور واحد مما يسهل العملية على المنعش العقاري، وكذا على المستفيد من الشقة، وهذه العملية تجنب المستفيد من الشقة من عدة مصاريف ليس له المقدرة على تحملها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

هذه مجموعة من الملاحظات والإقتراحات، قدمناها، آملين السيد الوزير أن تأخذوها بعين الإعتبار تفاديا لاقدر الله لأزمة سكنية ببلادنا نحن في غنى عنها.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق القطب الحركي لأعرض لأهم ملاحظات واستنتاجات وتساؤلات السادة المستشارين أعضاء فرقنا حول الميزانيات الفرعية لكل من قطاع الصناعة التقليدية. والاقتصاد الاجتماعي وقطاع التجارة الخارجية.

السيد الرئيس،

إن قطاع الصناعة التقليدية يعتبر من القطاعات المنتجة الواعدة والتي تعول عليها الحكومة لخلق دينامية اقتصادية قوية وتوفير فرص الشغل، بالإضافة على كون منتوجات الصناعة التقليدية الوطنية تتوفر على تنافسية جيدة تجعلها نسبيا في مأمن من أخطار العولمة والانفتاح على الأسواق الأوربية إذا نحن أحسنا تدبير شؤونها.

إلا أننا نأخذ الحكومة على غياب رؤية مستقبلية واضحة واستراتيجية مدروسة ومحكمة لتأهيل هذا القطاع الحيوي والنهوض بمهنييه. كيف يكون ذلك والوزارة الوصية تفتقر إلى المعطيات الأولية حول مؤهلات القطاع ووزنه الحقيقي في النسيج الاقتصادي الوطني وعدد الفاعلين في مختلف الحرف والمهن المشكلة للقطاع.لذلك نرى نحن فرق القطب الحركي، أن تجميع المعطيات والدراسات التي تهم هذا القطاع الاقتصادي ، الاجتماعي الذي يضم شريحة واسعة من المواطنين، يعتبر من الأوراش العاجلة التي يجب أن تتكب عليها الحكومة قصد تحديد الأهداف والوسائل واستراتيجيات التدخل لتأهيل القطاع على المدى المتوسط والبعيد، وهذا لن يتأتى في نظرنا إلا من خلال إحصاء شامل للمؤسسات والعاملين في القطاع وكذلك المداخيل التي يدرها القطاع قصد معرفة المساهمة الحقيقية للقطاع في الناتج الداخلي الإجمالي.

ولا تفوتنا الفرصة دون أن ننوه بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها الوزارة الوصية لتحديث إدارتها وعصرنة أساليب تدبيرها خاصة اعتماد التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال من خلال واعتماد مقاربة جديدة في تدبير ميزانيات غرف الصناعة التقليدية تقوم على مبدأ النتائج عوض منطق الوسائل السائد حاليا، وفي هذا الصدد ندعو الحكومة إلى التعجيل بإخراج مشروع النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية ومشروع قانون تنظيم الصناعة الحرفية إلى حيز الوجود. وفي هذا الصدد ندعوالحكومة إلى مراعاة خصوصيات الصناعة التقليدية وذلك بوضع تغطية صحية تتماشى مع خصوصيات الصناعة التقليدية، وإعادة النظر في تطبيق مدونة الشغل على الصناع التقليديين خاصة وأن الفصل الخامس ينص على تطبيق فصول هذه المدونة على الصناع التقليديين الذين يزاولون حرفهم بمساعدة خمسة أفراد أو أكثرمما يثقل كاهل هؤلاء الحرفيين.

أما فيما يخص البنيات الأساسية لقطاع الصناعة التقليدية، فإننا ندعو الوزارة الوصية إلى اعتماد دراسات علمية قصد اعتماد برنامج وطني فعال لترميم وإعادة هيكلة مجمعات الصناعة التقليدية التي طالها الإهمال، كما ندعو الحكومة إلى توسيع مجال النهوض بقطاع الصناعة التقليدية ليشمل العالم القروي خاصة فيما يتعلق بقطاع النسيج والزرابي والجلد والفخار وذلك من خلال تقديم الدعم والتحفيز لفائدة نساء العالم القروي لتشجيعهن على مزاولة هذه المهن والحرف من أجل تثبيتهن في أراضيهن والحد من الهجرة نحو المدن. كما يجب خلق جمعيات تسهر على تسويق منتوجاتهن، كما ندعو الحكومة إلى إيلاء عناية خاصة لقطاع الزرابي الذي يعاني من المكننة، والحكومة في نظرنا تتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية في الإنعكاسات السلبية التي تلحق بالزربية المغربية الأصيلة، بحيث أن كل المصالح الحكومية عادة ما تفرش زرابي مصنوعة

بالمكننة خلال المناسبات الرسمية وهي بذلك تقوم بحملات إشهارية لفائدة زرابي المكننة على حساب الزربية المصنوعة يدويا.

ومن جهة أخرى يجب إعادة النظر في دور دار الصانع في اتجاه جعل هذه الأخيرة في خدمة منتوجات الصناعة التقليدية الوطنية وتسهيل تسويقها في الخارج، ونحن في فرق القطب الحركي ندعو في هذا الإطار إلى تكثيف التنسيق بين دار الصانع ومصالح وزارة التجارة الخارجية والمستشارين الاقتصادي ين الملحقين لدى السفارات المغربية بالخارج قصد إعداد دراسات علمية ودقيقة تعرف بخصوصيات وطلبات الأسواق الخارجية من منتوجات الصناعة التقليدية الوطنية.

ولا تفوتنا الفرصة أن نعبر عن أسفنا الشديد لتراجع الإعتمادات المخصصة لقطاع الصناعة التقليدية رغم التطور الذي سجل على مستوى المداخيل التي يوفرها هذا القطاع كما جاء على لسان السيد وزير الصناعة التقليدية أثناء عرضه لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة التقليدية في لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية بمجلس المستشارين.

أما فيما يخص قطاع الإقتصاد الاجتماعي الذي يجسد عمليا سياسة القرب التي نراهن عليها الحكومة، ويعكس الفكر التشاركي والتعاوني في تحقيق التنمية المستدامة، فإننا في فرق القطب الحركي نثمن المجهودات الجبارة التي تبذلها الوزارة الوصية في مجال تأهيل القطاع التعاوني بشراكة مع المنظمة العالمية للأغدية والزراعة في إطار البرنامج المتعلق بإعادة الهيكلة والدعم المؤسساتي للقطاع التعاوني.

وفي هذا الإطار ندعو الحكومة إلى إيلاء عناية خاصة للعالم القروي من خلال وضع برنامج وطني لإنعاش العمل التعاوني لفائدة سكان العالم القروي وخاصة النساء منهم في إطار النهوض بأوضاع المرأة القروية.

أما بخصوص قطاع التجارة الخارجية والذي يرتبط ارتباطا وطيدا بقطاع الصناعة التقليدية نظرا للطابع الأفقي الذي يميز تدخلات الوزارة الوصية عليه فالحكومة مطالبة بتحديد استراتيجية واضحة على المدى المتوسط والبعيد تتضمن رؤية واضحة للنهوض بالتجارة الخارجية في إطار نظرة شمولية تأخذ بعين الإعتبار مكامن القوة ومكامن الضعف التي تميز مختلف القطاعات الإنتاجية المغربية، وتقوم كذلك على دراسات علمية دقيقة للطلب الخارجي وطبيعة الأسواق الخارجية.

السيد الرئيس،

إن إقدام صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله على إحداث وزارة مكلفة بالتجارة الخارجية نابع من قناعة جلالته بأهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني إلى جانب تأهيل النسيج الاقتصادي، خاصة وأن بلدنا انخرط منذ أمد طويل في الاقتصاد العالمي والانفتاح على الأسواق الخارجية.

ولا بد أن نغتنم هذه الفرصة لننوه بالمجهودات التي تقوم بها وزارة التجارة الخارجية في مجال تحديث وعصرنة أساليب عملها وبالدور الهام الذي تلعبه في دعم وتنظيم تسويق المنتوجات الوطنية وإنعاش الصادرات.

تلكم السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين، الخطوط العريضة لما نعتبره توجهات فرقنا لهذه القطاعات، وعليه فإننا نصوت لفائدة ميزانيات هذا القطاع بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مداخلة الفريق الديمقراطي الاجتماعي في القطاعات ذات الصلة بلجنة الفلاحة والشؤون والاقتصادية برسم مشروع القانون المالي لسنة 2004

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الديمقراطي الاجتماعي في هذه الجلسة العمومية المخصصة لمناقشة الميزانيات الفرعية ذات الصلة بالقانون المالي 2004 في القطاعات المتعلقة بلجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، وهي مناسبة نطرح فيها سؤالنا العريض:

هل التحديات المطروحة على الاقتصاد الوطني في إطار المنافسة القوية العالمية، تتجاوب والغلاف المالي المرصود لهذه القطاعات؟

وهل ترقى هذه الميزانيات إلى بلورة سياسة اقتصادية تساهم في تحسين الاوضاع الاجتماعية للشعب المغربي أمام غلاء المعيشة وضعف قدرته الشرائية؟

السيد الرئيس،

إن مناقشة الميزانيات الفرعية تعد في الحقيقة المرآة الساطعة لمدى قدرتها على الالتزام بتعهداتها، لذا سنحاول من خلال هذه المناسبة مناقشة الاشكالات المطروحة على هذه القطاعات في إطار مقاربة واقعية تأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادى والاجتماعي والغلاف المخصص لكل قطاع.

لقد ركزت الحكومة خلال تصريحها الحكومي على جعل قطاع التجارة الخارجية يهدف إلى تقوية وتشجيع المبادلات التجارية وإكسابها المناعة الضرورية وإن كنا مع هذا الطرح داخل الفريق الديمقراطي الاجتماعي، لكن ماذا خصص هذا المشروع لهذه الوزارة؟

السيد الرئيس،

لقد لاحظنا خلال مناقشة ميزانية وزارة التجارة الخارجية أن هناك انعدام للتوازن بين الأهداف والاعتمادات المرصدة حيث تراجعت الميزانية مما سيؤثر سلبا على قطاع المبادلات التجارية.

إذن ما الجدوى من إحداث هذه الوزارة، هل أحدثت لإرضاء الأحزاب السياسية خلال تشكيل هذه الحكومة؟

هل بتخصيص غلاف مالي قدره مليون درهم موجه للاستثمار نستطيع الاجتهاد من أجل البحث على تنويع المنتوجات القابلة للتصدير؟

هل سنعمل بهذه الميزانية الضعيفة على تطوير التبادل التجاري مع دول جنوب الصحراء، التي لازالت تعرف فتورا كبيرا بسبب عدم استغلال العلاقات السياسية المتميزة معها وكذا القرب الجغرافي.

إن تراجع الصادرات بنسبة 5% وارتفاع نسبة الواردات إلى 3% إجابة واضحة على ضعف الأداء الحكومي في هذا الباب دون الحديث عن تحديد الأدوار في الوزارات إحداث مناطق التبادل الحر على الخصوص.

سيدي الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارون المحترمون،

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا، تراهن عليه بلادنا ويساهم بشكل كبير ومباشر في الناتج الداخلي الخام، بالاضافة إلى كونه القطاع الاكثر استهدافا للمنافسة من قبل الاسواق الخارجية، خاصة مع الاتحاد الاوربي الذي بدأ بالتوسع نحو أوربا الشرقية بعد سقوط جدار برلين حيث تعتبر أسواق أوربا الشرقية أكبر منافس لمنتوجاتنا الفلاحية الشيء الذي يفرض علينا أكثر من أي وقت مضى، إحداث طفرة نوعية في مجال تأهيل صادراتنا الفلاحية ومصاحبة الدولة لهذا القطاع بهدف خفض تكلفة التصدير.

إن الميزانية المرصودة لوزارة الفلاحة والتنمية القروية ظلت مستقرة منذ مدة في كل شيء، وبالتالي نعتبرها ضعيفة داخل فريقنا ولا تراعي خصوصية هذا القطاع الحيوي لاقتصادنا الوطني.

سيدي الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارون المحترمون،

أما فيما يخص قطاع السياحة فإنه لازال يئن تحت وطأة الضغط الجبائي، مما أدى إلى إقفال العديد من الوحدات الفندقية التي تأثرت بفعل الأزمات السياسية والاقتصادية وكذا غياب منظور جديد لمعالجة قضايا السياحة، خصوصا وأننا نهيء أنفسنا للوصول إلى عشرة ملايين سائح في أفق 2010.

إن غياب التنسيق المباشر بين الوزارة الوصية والمكتب الوطني المغربي للسياحة، في مجال الإنعاش وتسويق المنتوج في الخارج والداخل، جعل عدد السياح في تقلص مستمر.

- غياب الإجراءات التحفيزية بالنسبة للمستثمر الأجنبي في إطار مجموعات منظمة ومهيكلة.

- ضعف الدعم المخصص لصناديق الضمان وتأهيل المقاولة، لتجديد حظيرة الفنادق، وهو ما انعكس سلبا على الطاقة الإيوائية والتي لم تتجاوز إلى حد الآن 100.00 ألف سرير.

إن الأهداف التي جاء بها عرض السيد الوزير أمام أعضاء اللجنة، غير مترجمة من حيث الأرقام ولا يوجد ما يؤكد وفاء الدولة بهذه الالتزامات خلال سنة 2004،بل ما يحدث داخل الوزارة هو العكس حيث أن معاهد التكوين السياحي فوتت إلى مكاتب التكوين المهني، وهذا ما نعتبره إجراءا يجازف بما تحقق في المجال السياحي.

وبالنظر إلى اهمية القطاع الاستراتيجي، نتأسف كثيرا حين نعلم أنه لحد الان ليست هناك دراسة دقيقة وعلمية تحدد نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج الداخلي الوطني، مما يؤكد أن أولوية هذا القطاع المتغنى به لازالت حبيسة الخطاب ولم تنتقل إلى الأجرأة، وإلى الفعل الملموس والمحسوس،، وبالتالي

فإن وتيرة نمو القطاع لن تمكن الحكومة من الوصول إلى الأهداف المسطرة.

وبخصوص موضوع المرشدين السياحيين، نؤكد داخل الفريق الديمقراطي الاجتماعي على ضرورة تدخل الدولة لتوجيه المرشدين السياحيين من أجل احترام أصول المهنة، وتقدير المسؤولية الملقاة على عاتقهم والمتمثلة في الحفاظ على المنتوج السياحي ومساهمتهم المباشرة في تنمية الاقتصاد الوطني، خصوصا وأننا مقبلون على تحد كبير ألا وهو تنظيم مونديال 2010.

سيدي الرئيس المحترم
السادة الوزراء المحترمون
السادة المستشارون المحترمون،

مما لا شك فيه أن ثمة قطاع آخر لا يقل أهمية عن القطاعات التي تدخل في اختصاص هذه اللجنة الموقرة وهو قطاع الصيد البحري حيث استبشر المغاربة قاطبة إنهاء العمل بالاتفاق الموقع مع الاتحاد الأوربي، واعتقادهم أن مختلف فئات الشعب المغربي ستنعم بخيرات البحر ومنتوجاته ستتضاعف بفعل احترام فترة الراحة البيولوجية، قصد الحفاظ على مخزوناتنا البحرية، لكن للأسف الشديد فإن الحكومة لم تحسن تدبير مشاكل هذا القطاع، ولازلنا نرى ونسمع المشاكل التي يعيشها الصيادون المغاربة من طنجة إلى لكويرة، خصوصا الفئات الواسعة من المشغلين في القطاع من ذوي الدخل المحدود، وفي المقابل شجعت الحكومة الصيد في أعالي البحار مما عجل بخلق أزمة في القطاع حدت من مردوديته وجعلت السمك يعرف ارتفاعا مهولا في الاثمنة خصوصا أيام شهر رمضان الابرك.

سيدي الرئيس المحترم
السادة الوزراء المحترمون
السادة المستشارون المحترمون،

بكل موضوعية وتجرد نعتبر أن الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون لاقتصادية، تبرز التراجع عن الخط الذي رسمه المخطط الخماسي و التصريح الحكومي كما أنها ميزانية لم تواكب وتيرة المبادرات الملكية السامية، والاوراش الكبرى التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، من جهة أخرى لابد من تفعيل عمل الحكومة عن طريق المؤسسة التشريعية، وذلك باحترام الوزراء للأفكار التي جاء بها السادة المستشارون خلال المناقشة وأخذها بعين الاعتبار، كما يجب على الحكومة، تدعيما لهذا العمل المشترك أن تقدم الوثائق المرتبطة بالميزانية في وقت كاف يسمح لهم بتكوين نظرة شاملة متكاملة، خصوصا وأن الحكومة لها المتسع الكافي لتحضير قانون المالية.

وفي النهاية نخلص الا أن الميزانيات المقدمة في إطار القانون المالي 2004 بقيت عاجزة عن إحداث دينامية على مستوى الانتاج وعلى مستوى التوزيع والتسويق.

وبناء عليه واعتبارا لعدم تجاوب الحكومة مع مقترحات فريقنا، فإننا سنصوت ضد هذه الميزانيات.

وشكرا سيدي الرئيس.

المستشار السيد أحمد الديبوني:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس المحترم
السادة الوزراء المحترمون
السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي الاجتماعي لمناقشة الميزانيات الفرعية للجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني برسم السنة المالية 2004.

لقد شكلت دوما هذه المناسبة فرصة نعبر من خلالها عن مواقفنا ومشاعرنا كفرق برلمانية اعتادت أن تعبر عن مشاعر التقدير والاحترام لأفراد قواتنا المسلحة بجميع فصائلها وعلى رأسها القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

إن الإجماع في التصويت على هذه الميزانية يترجم مدى التلاحم القائم بين الشعب المغربي والعرش العلوي المجيد على مقومات السيادة الوطنية والحفاظ على الوحدة الترابية والذود على مقدسات البلاد، والواقع أن الجيش المغربي برهن ماضيا وحاضرا على قدرته وكفاءته ووطنيته في أداء الرسالة الملقاة على عاتقه، وأبان في أكثر من مناسبة على أنه مؤهل أن يلعب دوره ببسالة في جميع الظروف والأحوال كلما اقتضت الظروف ذلك.

ولسنا في حاجة أن نستظهر المواقع التي شاركت فيها قواتنا المسلحة الملكية في هذا الصدد.

إن فرصة استحضار منجزات قواتنا المتأهبة للذود عن كل شبر من تراب المملكة، هي في حد ذاتها مناسبة للتنويه كذلك بالمجهودات القيمة التي تبذلها المصالح الاجتماعية لهذه الفئة العزيزة وخصوصا ما قامت به

مع المفرج عنهم مؤخرا، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في هذا الباب وانسجاما مع العناية الخاصة التي يحيط بها القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركان الحرب العامة، الجانب الاجتماعي لهذه الفئة من المواطنين البررة أبناء هذا الوطن الأمين.

سيدي الرئيس،

وانسجاما مع نفس المسعى، وجب التأكيد على الاجماع الحاصل في شأن وجوب دعم هذه المؤسسات الاجتماعية وتمكينها من كل الوسائل المادية والمعنوية الكفيلة وحدها بضمان الظروف الميسرة لقيامها بواجباتها الوطنية على أكمل وجه وهو ما يرتبط أيما ارتباط بإمدادها بكل الوسائل الحديثة ذات التقنيات المتطورة العالية التي يعرفها هذا الميدان في مختلف البقاع.

وانطلاقا من إيمان كافة الشرائح المكونة للمجتمع المغربي بالادوار البطولية لقواتنا المسلحة التي لا يزيد عطاؤها إلا تألقا كلما هبت لنصرة القضايا العربية والإسلامية، أو كلما دعيت للمشاركة ضمن القوات الدولية للحفظ الأمن والسلم، واعتبارا كذلك لما تقدمه هذه الفئة البارة بشعبها من غال ونفيس في سبيل حماية وحدة الوطن الترابية، فإننا في الفريق الديمقراطي الاجتماعي نحث الحكومة على إيلاء أسر أفراد قواتنا المسلحة الملكية من ضباط وضباط الصف العناية اللازمة مع توفير رعاية خاصة لفئة المحالين منهم على التقاعد وخصوصا المفرج عنهم مؤخرا.

سيدي الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارون المحترمون،

أما فيما يخص الجانب المتعلق بقطاع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ينتصب الدفاع عن المصالح الحيوية والعليا للبلاد كأهم محور يهم نشاط الدبلوماسية المغربية خاصة وأن التحولات السياسية والاقتصادية الجديدة والمتسارعة التي تعرفها العلاقات الدولية، أصبحت تفرض علينا بإلحاح اتباع أساليب متطورة في المجال الدبلوماسي، وفقا للمقاربة الجديدة التي أضحينا ملزمين في ظلها بتطوير أداء الدبلوماسية المغربية ومناهج عملها لتكون قادرة على مسايرة المتغيرات الراهنة،سعيا لتثبيت الحضور الدولي للمغرب كبلد يضرب أطنابه في التاريخ، وتعزيزا لمكانته الحالية كعنصر فاعل في محيطه الجيو- سياسي، الشيء الذي يفرض علينا ملامسة السياسة الحكومية المتبعة في هذا المجال وكذا الإمكانات والوسائل المرصودة لهذا الغرض.

إن اعتماد سياسة خارجية نشيطة من شأنها أن تزيد في توطيد علاقتنا مع الدول الصديقة والشقيقة والمساهمة في جلب الإستثمار الخارجي لبلادنا في إطار الاختيارات التي وجهت دائما مواقف بلادنا في القضايا الكبرى على المستوى الجهوي والدولي.

ومن هذا المنظور فإننا نرى ضرورة الدفع بدينامية اتحاد المغرب العربي الذي يشكل لنا كما هو معلوم ضرورة ملحة وخيارا استراتيجيا لمواجهة الوضع الحالي الذي يميز العلاقات بين التكتلات الدولية.

ومن البديهي أن قوة هذا الاتحاد تتجلى في الانسجام بين الأطراف المعنية وخلق جو من الثقة والاحترام المتبادلين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسيادة الوطنية لأعضاء دول الاتحاد، ونتمنى مخلصين أن تتمكن الاطراف المعنية من تجاوز الظرفية وعودة التوازن والصفاء للعلاقات بين دول الاتحاد.

سيدي الرئيس،

إن الموضوع الاساسي الذي تصدر دوما اهتمامات ديبلوماسيتنا المغربية، هو قضية وحدتنا الترابية التي شكلت إحدى الاختيارات الوطنية الأولى التي تحظى بإجماع وطني وتعبئة دائمة لمختلف شرائح المجتمع المغربي، الرافض لمخطط جيمس بيكر والذي برهن للعالم أنه صاحب حق وصاحب أرض وسيبقى متمسكا بوحدة ترابه رغم المحاولات اليائسة لخصومنا المباشرين والغير مباشرين.

ولتحصين موقف بلادنا نرى ضرورة مواصلة الجهد لإقناع العديد من الدول الصديقة والشقيقة في الدول الإفريقية والآسيوية، والتي لازالت مترددة في سحب اعترافها بالكيان المزعوم، علما أن ما تحقق في هذا المجال جد مشجع ويتطلب التعبئة المستمرة واليقظة وحشد التأييد لقضيتنا في مختلف المحافل الدولية، خصوصا وأن بلادنا تعتمد على الشرعية الدولية، وتتجنب الحل في الكواليس لأن ذلك ليس من شيم الدبلوماسية المغربية.

ومهما يكن من أمر الضغوطات التي يمارسها أعداء وحدتنا الترابية على الكيان المزعوم، لرفض أي خيارات لا تستجيب لأطماعها في الصحراء المغربية، لا يمكن أن يلين عزيمتنا لمواجهة كل الاحتمالات،

وعلينا أن نبقى متشبثين بمبدأ- أن الحق مع من يملك وهذه المقولة لا تحتاج إلى تفسير لأننا فوق أرضنا.

إن انشغالنا بقضية وحدتنا الترابية والتطورات التي يعرفها مسلسل التصفية وتعبئتنا الدائمة، لا يمكن أن ينسينا دورنا في المنظومة العربية والإسلامية وفي مجال التعاون العربي الإسلامي، خاصة وأن بلادنا حظيت بشرف احتضان جل اللقاءات والمؤتمرات المخصصة لقضية الشرق الأوسط، وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني البطل وترأس جلالة الملك محمد السادس نصره الله لجنة القدس، فموقفنا الراسخ فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي أصبحت تأخذ منعطفا خطيرا نظرا للتصعيد المتنامي ببناء جدار أمني الذي يخرق جميع الأعراف الدولية، يدعو أن تتخذ الدول العربية والإسلامية موقفا حازما لمواجهة العدوان الصهيوني، الذي تجاوز كل الحدود وبرهن مرة أخرى أنه لا ينشد أي سلام بقدر ما يسعى إلى اجهاض العملية السلمية وإبادة الشعب الفلسطيني الاعزل و أعضاء القيادة الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بالعراق فقد أكد المغرب في أكثر من مناسبة، أن الغاية الأسمى تتمثل في استرجاع الشعب العراقي الشقيق لكامل سيادته في أقرب وقت ممكن، مع ممارستها من خلال مؤسسات ديمقراطية في نطاق السيادة الوطنية وتمكين العراق من التحكم الأفضل في ثرواته وخيراته.

سيدي الرئيس،

ان موقع بلادنا الاستراتيجي باعتباره البوابة المطلة على القارة الأوربية يفرض علينا أن ننخرط في الشراكة الاورمتوسطية، وهذا لن يتأتى إلا إذا تضافرت الجهود من أجل تقليص فوارق النمو ومستوى العيش بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، مما يقتضي أن تدعم الأطراف الأوربية الجهود التي تبذلها بلادنا من أجل الحد من ظاهرة الهجرة السرية التي أفرزت وضعية مأساوية في المجتمع المغربي، والواقع أن هذه الظاهرة لم تعد تقتصر على منطقة دون أخرى مما يجعل منها مسؤولية المجتمع الدولي برمته، والتكتل للقضاء على الظاهرة العالمية الفتاكة ألا وهي الإرهاب الدولي بشتى أشكاله.

مما لاشك فيه أيضا هو أنه في الآونة الأخيرة برز الدور الهام الذي تلعبه الدبلوماسية الاقتصادية في ظل التحولات التي تطبع الاقتصاد العالمي في الألفية الثالثة، مما يلزم التمثيليات الدبلوماسية المغربية في الخارج أن تتعبأ لاستقطاب استثمارات أجنبية لبلادنا وإيجاد المنافذ الضرورية لتصدير وتسويق المنتوج الوطني.

ومما لاشك فيه أن ذلك رهين بتوفير أطر مقتدرة ومتخصصة في المجال الاقتصادي والأعمال، ولا يمكن للفاعلين الدبلوماسية في هذا المضمار أن ينجحوا في مهامهم إذا لم يشركوا القطاع الخاص المغربي في هذه العملية، وعلى وزارة الخارجية والتعاون أن تقوم بحملة إعلامية وتحسيسية، للتعريف بالاتفاقيات التجارية والمالية والجمركية التي تبرمها بلادنا مع مختلف الدول حتى يتمكن الفاعلون الاقتصادي ون المغاربة من الاضطلاع عليها واستيعاب مضامينها من أجل تسهيل المبادرات الفردية في قطاع التصدير.

سيدي الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارون المحترمون،

من المواضيع التي تراهن عليها بلادنا في تشجيع الاستثمار وجلب العملة الصعبة، توجد تحويلات أفراد جاليتنا بالخارج ولابد من الإشارة إلى أن المهاجر المغربي الحالي ينتمي إلى الجيلين الثاني والثالث، وندرك أن المستوى الفكري والاجتماعي لهذين الجيلين يختلفان عن الجيل الاول، مما يفرض على الحكومة أن تتخذ التدابير الضرورية لتحفيز المبادرات الفردية والجماعية لهذه الشريحة من المغاربة في العودة إلى أرض الوطن من اجل الاستثمار والاستقرار، وإعطائهم التشجيعات والتحفيزات الضرورية حتى يتمكنوا من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادهم وهذا لن يتأتى في نظرنا إلا إذا وفرت الحكومة جهازا إداريا متعدد الاختصاصات ويتوفر على صلاحية التدخل الفوري لحل المشاكل التي تعاني منها أفراد الجالية المغربية انطلاقا من نقط العبور ووصولا إلى التعامل مع مختلف الأجهزة الدارية المعنية بمختلف القضايا والمشاكل التي تأخذ جزءا كبيرا من مدة إجازتهم.

وتسهيلا لاندماجهم في بلدهم الأصلي يتعين إيلاء المزيد من الدعم للجهود المبذولة في مجال تلقين اللغة والحضارة المغربية لأبناء المغاربة المقيمين بالخارج؛ وتنظيم زيارات لأرض الوطن في شكل مخيمات صيفية أو رحلات استطلاعية أو تنظيم أنشطة رياضية وثقافية في البلدان المضيفة، دعما لجسور التواصل

بينهم وزرع في نفوسهم بذور التمسك بمقوماتها الحضارية وبجذورهم المغربية الأصيلة.

تلكم سيدي الرئيس، بعض الملاحظات ساهمنا بها لإثراء النقاش حول محاور الميزانية الفرعية لكل من إدارة الدفاع الوطني ووزارة الخارجية والتعاون وسنبقى متشبتين بموقفنا الايجابي بالنسبة لميزانية الدفاع الوطني.

أما موقفنا من ميزانية وزارة الخارجية، فإن ما تتسم به من الضعف والقصور يفرض علينا التصويت عليها سلبيا. وشكرا سيدي الرئيس.

تدخلات فريق الاتحاد الدستوري

المستشار السيد أحمد بنا:

مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات المنتمية للجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

أيها الحضور الكريم،

يشرفني ويسعدني أن أتدخل اليوم باسم فريق الاتحاد الدستوري فيما يخص الميزانيات الفرعية للقطاعات المنتمية للجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية

واخترنا أن تكون بداية هذه المناقشة من المحاكم المالية، وفي هذا الصدد لابد من الاشارة أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله اختار لسنة 2004 أن تكون أول سنة للانطلاقة الفعلية لهذه المحاكم. فمع هذا التوجيه الملكي السامي كان على الحكومة لزاما توفير كل الشروط اللازمة لتحقيق انطلاقة ناجحة لعمل المحاكم المالية، والحال أنه لا تزال الرؤية غير واضحة. فتوفير المقرات التسع للمحاكم المبرمجة .في إطار المرحلة الأولى لهذه التجربة المالية المهمة، لم يكن ممكنا لولا أن هناك بعض المبادرات الشخصية التي من خلالها وضعت مقرات في ملك جهات رسمية أخرى تحت تصرف المجلس الأعلى للحسابات.

كما أن العنصر البشري والذي يعد أساس إنجاح هذه التجربة، يبقى من حيث العدد المتوفر حاليا غير كافي بتاتا، وتنقصه التجربة والتكوين المتخصص خصوصا وأن كلا من التدقيق والتحليل في المحاسبة العمومية يتطلبان كفاءات بشرية عالية.

إن مشروع قانون المالية 48.03 لسنة 2004، لم يخص المجلس الأعلى للحسابات بأي منصب يذكر على الأقل من خلال 6000 مناصب التي أتت موزعة من خلال المشروع المذكور. كما أن الميزانية المخصصة للمجلس، إذا ما وضعت في التصور العام لاحتياجات إنجاح تجربة المحاكم المالية، فأقل ما يمكن أن يقال عنها أنها تبقى غير كافية ونشك أن من خلالها يكون المغرب قد هيأ الشروط الأساسية للانطلاقة الفعلية لهذه المحاكم كما أراد ذلك مولانا صاحب الجلالة.

السيد الرئيس، ننتقل إلى الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد لنقول، أن المغرب اختار لنفسه ومنذ الثمانينات نهج سياسة الانفتاح على العالم. والإنفتاح في ذاته وسيلة وليس غاية، والانفتاح كذلك سلاح ذو حدين ويحتاج إلى رفع التحدي من طرف اقتصادنا الوطني وخصوصا من طرف نسيجينا الانتاجي. إن كلمة السر في عالم اليوم المنفتح باتت هي التنافسية، والتنافسية ليست ممنوحة ولكنها مكتسبة، ليست ظرفية أو آنية ولكنها ديناميكية ومتواصلة، وهي تمر لزاما من تأهيل الاقتصاد. والسيد الوزير المنتدب لاشك أنه أدرى الناس بأهمية هذا التأهيل وهو الذي عايش وساهم في الخطوات الاولى لبرنامج تأهيل الاقتصاد منذ التسعينات، ولذلك نطرح عليه التساؤل التالي، إذا كان المغرب قد وقع اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الاوربي منذ 1996، وقد دخلت تلك الاتفاقية حيز التطبيق في مارس 2000 وستبلغ مرحلة تطبيقها الكلي في أفق 2012، فماذا فعل المغرب منذ 96 وماذا هيأ ل 2012 ؟ هذا طبعا دون الأخذ بعين الاعتبار التزامات المغرب من خلال منظمة التجارة العالمية.

إن الاستثمار وتشجيع المقاولة المغربية على التصدير وضرورة دعم النسيج الاقتصادي الوطني على كل المستويات خصوصا في مجال التمويل، تعد عناصر أساسية في المعادلة الصعبة التي تطرحها وضعية الانفتاح، وفي هذا الصدد، نود أن نثمن بعض المبادرات التي باشرت القيام بها مديرية الاستثمارات التابعة للسيد الوزير المنتدب، من خلال تنظيم ندوات وتظاهرات دولية شكلت فرصة لقاء مهمة ما بين المستثمرين المغاربة ونظرائهم الأجانب، وبنفس

المناسبة نود من السيد الوزير المنتدب أن يعطينا تصوره حول المكتب الجديد الذي سينوي خلقه من خلال إدماج مديرية الاستثمارات ومكتب إنعاش الصادرات، وما هي الإمكانيات التي سترصد لهذا المكتب حتى يكسب رهان جلب الاستثمارات للمغرب، وما هي الوضعية المقترحة لموظفي ومستخدمي كل من الجهازين المدمجين؟

بالنسبة لوزارة المالية والخوصصة، فما عسانا القول بعد أن أمضينا الساعات ثم الساعات مع السيد الوزير داخل لجنة المالية بشكل استعرضنا فيه العديد من المشاكل تتعلق بشكل مباشر باختصاصات وزارة المالية والخوصصة.

ولكن من باب المساهمة، لابد من التشديد على ضرورة توطيد دور المراقبة الضريبية وهذا الأمر لن يتأتى إلا من خلال تدعيم هذا الجهاز بكل الامكانيات خصوصا البشرية منها، والكل يعلم أن الخصاص فادح في هذا الإطار خصوصا وأن عدد المقاولات دائب على الارتفاع سنة عن سنة. كما أن الاصلاح الضريبي الشامل أصبح أمرا مستعجلا من أجل ذلك نرجو من السيد الوزير أن يحترم التزاماته في هذا الصدد. من جانب آخر، لا تزال الأجور العليا تثقل كاهل ميزانية الدولة، وقصد رفع كل التباس، أو سوء فهم في هذا الصدد، نؤكد للسيد الوزير أننا ننتظر على أحر من جمر قدومه للجنة المالية داخل مجلسنا الموقر قصد تقديم لائحة الأجور داخل الإدارة والمؤسسات العمومية.

كما لن تفوتني الفرصة دون أن أجدد طلبا أصبح بمثابة عرف سنوي بالنسبة لنا، وهو الذي يخص معاناة مجلس المستشارين مع مصالح الخزينة العامة للمملكة، ونحن من خلال هذا المنبر نطلب من السيد الوزير أن يراعي خصوصيات العمل البرلماني وأن يسعى إلى إعادة النظر في هذه الوضعية والتي نحسبها غير معقولة.

السيد الرئيس،

بخصوص وزارة التجهيز والنقل، فيمكن القول أن المغرب من خلال موقعه الجغرافي المتميز والذي يخول له أن يشكل مدخلا لإفريقيا من أوربا، وهو يعد أيضا بلدا مهما بالنسبة للطريق "الترانس-أطلسي"، لابد له أن يظافر الجهود بخصوص وثيرة إنجاز الطرق السيارة لأن من شأن ذلك أن يرفع مستوى استفادة المغرب اقتصاديا بالأساس.

ونحن بصدد الحديث عن الطرق لا يسعنا إلا أن نستحضر كارثة حوادث السير في المغرب والتي تسقط من الأرواح مالا تسقطه الحروب الخطيرة، فماذا فعلت السلطات الوصية من أجل الحد من هذا الاستنزاف البشري؟ لا شيء يذكر، فالإحصائيات مهولة ومخيفة وفي تزايد متواصل، ولا ندري هل العلة في نقص الإمكانيات المتوفرة أو في انعدام المبادرة، وبين ذاك وذلك ستستمر الطريق في حصد المئات ثم المئات من أرواح المواطنين.

من جهة أخرى، إن الارتباط الوثيق الحاصل ما بين قطاعي النقل والسياحة يتطلب تنسيقا تاما على كل المستويات، وكما يعلم الجميع، فنحن أخذنا على عاتقنا رفع تحديات هامة كهدف العشرة ملايين سائح وتنظيم كأس العالم في أفق سنة 2010. فماذا هيأنا لربح الرهان؟ هل النقل الجوي لم يعد يطرح إشكالات بالنسبة لضمان الرحلات السياحية؟ هل لنا من المطارات ما يكفي؟ هل وفرنا البنى التحية الموازية واللازمة لتطوير قطاع السياحة؟ أسئلة لا نضعها حتى يجيب عليها السيد الوزير المحترم، بقدر ما نضعها لتسليط الضوء على بعض مكامن الاختلال الحاصل في تنسيق الاستراتيجيات قصد توجيه العمل المشترك بين القطاعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن السكن الآنق حق بديهي لكل المواطنين داخل المجتمعات التي تحترم نفسها، والمغرب ولله الحمد، وتحت التوجيهات و الدعم المالي السامي خطى خطوات هامة في هذا الصدد، ولكن وللأسف فالحكومة محكومة بالاكراهات المالية لا تسعى إلى خلق الموارد بقدر ما تحاول تغطية عجوزاتها بالتخلي عن مكتسبات اجتماعية هامة وقانون المالية لهذه السنة مثال يزكي هذا الطرح، إذ تم من خلاله التخلي عن التسبيق الذي كان يمنح لموظفي ومستخدمي الدولة من أجل تملك سكن اجتماعي. وسيجيبنا لا محال، السيد الوزير المنتدب كون أن هناك آليات أخرى مهمة خلقت في هذا الصدد ومنها صناديق الضمان. ونحن نقول للسيد الوزير المنتدب، أن هذه الصناديق قد تكون مهمة إذا كان بجانبها التسبيق المذكور، وأن تلك الصناديق تمول في قسط وافر منها من خلال الاسمنت، وبالتالي نشك كل الشك أن لا يكون هناك تأثير لهذا الأمر على

المواطن إما من خلال ثمن بيع الاسمنت أو من خلال ثمن الطاقة الكهربائية ونظن أن الاشارة مفهومة في هذا المجال.

وعموما نحن لا ننكر الانجازات بقدر ما نريد الاطمئنان على هذا القطاع الحيوي.

السيد الرئيس،

إن إعداد التراب الوطني والماء والبيئة تعد ثلاثة عناصر حيوية غير قابلة للتجزيئ أو التفريط، فالاول له تأثيرات مباشرة على كل مستويات الحياة العامة، وتنظيمه وتخطيطه على بعد استراتيجي بعيد الأمد ضروري لا محال. والثاني ضمان للحياة وتأمينه يمر أولا وقبل كل شيء من كيفية المحافظة عليه، الشيء الذي يتطلب التوفر على رؤية شمولية لكل مستويات الاستعمال والاستهلاك. والثالثة أعني هنا البيئة، مؤثر مباشر على صحة المواطنين وعلى مناخ البلاد.

السيد الوزير المحترم،

لا نلمس حقيقة أن هناك تنسيق تام ما بين هذه العناصر المرتبطة فيما يخص توجهات الحكومة، كما نستشعر أن العمل الحكومي خصوصا في مجال الماء والبيئة ينحصر فقط في الخطابات والشعارات المجردة من الفعالية ومن المبادرة البناءة. قد نكون مخطئين، ولكن على الأقل الميزانيات الفرعية المخصصة لهذين القطاعين تزكيان طرحنا في هذا الصدد. لا نشك أن هناك دعما دوليا للقطاعين، ولكن نود منكم بالاساس أن تجيبونا على السؤال التالي: هل من خلال الامكانيات المتاحة في الميزانيتين الفرعيتين للقطاعين يمكن تحقيق الأهداف الاستراتيجية الكبرى؟

وبهذا التساؤل نمر إلى قطاع المواصلات، ونقول أخيرا وليس آخرا، أن المواصلات أصبحت بمثابة الشرايين بالنسبة للاقتصاد في ظل العولمة المتسارعة واللامتراجعة للاقتصاد العالمي.

وما يمكن قوله في هذا الصدد، أن الحكومة لا تزال لم تنجز الكثير في اتجاه تيسير الولوج إلى التقنيات الحديثة الإعلاماتية. فأخذا بالاعتبار سعر مكالمات الهاتف سواء النقال منه أو الثابت، وأثمان كل من الانترنت وأجهزة الحاسوب في المغرب، فكم من مغربي يمكنه الولوج لهذه التقنيات؟ القليل القليل، وكل ما يجب أن نضعه نصب أعيننا أن العالم اليوم مبني على قوة التنافسية، والتي بدورها تبقى خاضعة لحيازة المعلومات الكافية وسرعة حيازتها وتحليلها. نطرح السؤال في هذا الصدد، ما الجدوى من التوفر على وزارة وصية على قطاع المواصلات إذا لم تكن قادرة بالاساس على تيسير ولوج المواطنين لهذه المواصلات؟

وختاما لمداخلتي هذه السيد الرئيس، السادة الوزراء، القطاعات التي تنتمي للجنة المالية مهمة جدا، وتؤثر بشكل مباشر على كل مستويات الحياة العامة خصوصا الاقتصادية منها والاجتماعية، وأخذا بالاعتبار حجم تطلعاتنا وتطلعات المواطنين المغاربة بالنسبة لما يمكن أن تقدمه هذه القطاعات، وأخذا بالاعتبار كذلك هزالة الامكانيات المتاحة من خلال الميزانيات الفرعية، فنحن لا نزكي هذه الميزانيات ولا نصوت من أجلها. والسلام عليكم ورحمة الله.

المستشار السيد أحمد بنا:

السيد الرئيس

السيد الوزير

إخواني المستشارين

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2004.

إن مناقشة هذه الميزانية تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لنا، نظرا لتعدد ميادين تدخلاتها، وتشعب اختصاصاتها، بشكل يجعلها في اتصال مباشر مع الحياة اليومية للمواطن، ومن كونها سلطة وصية على الجماعات المحلية، ومساهمتها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستقرار الأمن في بلادنا.

ولن اخوض في بنود وارقام هذه الميزانية فهي في مجملها جد ضئيلة مقارنة مع المهام الموكولة لهذه الوزارة خصوصا في الظرف الحالي الذي تعرف فيه قضية وحدتنا الترابية تطورات جديدة، وظهور جرائم لم تكن تعرفها بلادنا، وكونها تأتي بعد إجراء كافة الانتخابات.

لهذه الأسباب سوف يرتكز تدخلي على ثلاث محاور:

1. قضية وحدتنا الترابية.
2. الأوضاع الأمنية.
3. مسلسل اللامركزية.

أولا - بالنسبة لقضية وحدتنا الترابية، التي نعتبرها قضيتنا الأولى، فان موقفنا منها لم ولن يتغير، وذلك ايمانا منا بالشرعية الدولية، وبالسيادة الوطنية وتشبث الشعب المغربي بالوحدة الترابية من طنجة إلى الكويرة،تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك أيده

الله ونصره، ولن نقبل بأي حل مخالف لهذا التوجه يفرض علينا من طرف أية جهة مهما كانت.

ويجب أن تتجند الدولة لهذا الموضوع بكل مكوناتها حكومة وأحزابا سياسية وهيئات المجتمع المدني، كما يجب تحريك الديبلوماسية البرلمانية لمواجهة أطماع خصوم وحدتنا الترابية في كل المنتديات الدولية، وتكثيف الجهود إلى جانب المنظمات الدولية لحقوق الإنسان قصد الافراج على ما تبقى من المحتجزين بمخيمات تندوف، خاصة أن اطروحات الخصوم قد كشفت للعالم وبدأت بعض التحركات تعطي نتائج هامة.

كما يجب العناية بالأوضاع الصحية والاجتماعية للعائدين إلى أرض الوطن استجابة للنداء الملكي السامي "إن الوطن غفور رحيم" تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

ثانيا: ففي مثل هذه المناسبة، كنا دائما ننادي بضرورة العناية بالأوضاع المادية والاجتماعية لأفراد قوات الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية ورجال السلطة، لما يقومون به من مجهودات جبارة لاستقرار الأمن في بلادنا.

وبهذه المناسبة فإننا ننوه بالمجهودات الجبارة التي قاموا بها لمواجهة الأحداث الأليمة التي عرفتها بلادنا يوم 16 ماي 2003 رغم قلة الامكانيات المتوفرة لديهم، ولهذه الأسباب، فاننا نؤكد على ضرورة اعادة النظر في طرق تكوينهم واعادة تكوينهم مع امكانية احداث شرطة قضائية مختصة في الاجرام ومحاربة الإرهاب حتى تتمكن من مواجهة هذه الأنواع من الجرائم التي لم تكن تعرفها بلادنا.

فمزيدا من العناية ومزيدا من اليقظة، لان الأمن والاستقرار يمثلان الركيزة الأساسية لنجاح الديمقراطية وإرساء وصيانة دولة الحق والقانون وتحقيق التنمية في أي بلد، وهذا هو الرأسمال الحقيقي الذي تفتخر به بلادنا لحد الآن والحمد لله.

ثالثا: وتتميز مناقشة ميزانية هذه السنة أيضا، بكونها تأتي بعد إجراء كافة الانتخابات المحلية والمهنية والجهوية علاوة على تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين، وقد وضعت وزارة الداخلية جميع التدابير والإجراءات اللازمة لاجرائها في وقتها وحسن سيرها، وكانت بالفعل اكثر حرية وشفافية ونزاهة قياسا مع سابقاتها، بالرغم من وجود بعض الشوائب التي شابتها والناتجة عن السلوكات الشاذة لبعض الأشخاص كاستعمال الأموال، والتدخلات السافرة لبعض أعوان السلطة في بعض المناطق، وقلة مشاركة الناخبين، وما سبق تكوين المكاتب من تعقب للمستشارين الجماعيين اينما حلوا وارتحلوا، بما في ذلك مداهمة المنازل والاماكن الخاصة وتقديم البعض منهم للمحاكمة لاسباب يعتبرونها ظرورية للتنسيق ولايعتبرونها جريمة في نظرهم لكونها تدخل في الاعراف المعمول بها في هذا الشأن منذ سنين.

لهذه الاسباب نرى انه من اللازم:

1 - القيام بتقييم شامل للاجواء التي مرت فيها هذه الانتخابات للوقوف على نقط الضعف حتى تتمكن الوزارة من مواجهتها في المستقبل.

2 - ونظرا لكون المجالس الجماعية الجديدة قد دخلت في اطار قوانين جديدة:

يجب الاسراع باخراج المراسيم المطبقة لها.

اصدار دوريات موضحة لطرق تطبيقها.

تكوين أطر الجماعات المحلية حتى تتمكن من فهمها وحسن تطبيقها.

3- كما يجب الإسراع بمراجعة ظهير 1977 المنظم لاختصاصات العمال مع تحديد اختصاصات ولات الجهات، حتى يتمكن للإصلاح الذي شمل الميثاق الجماعي من بلوغ الأهداف وتحقيق الطموحات المتوخاة منه. ونظرا لضآلة هذه الميزانية مقارنة مع المهام الجسيمة الموكولة لهذه الوزارة فاننا في فريق الاتحاد الدستوري نصوت ضدها. وشكرا السيد الرئيس.

تدخلات الفريق الاشتراكي
الميزانية الفرعية المتعلقة بلجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

بسم الله ال رحمان الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية المتعلقة بلجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية. إنه بحكم المقتضيات الدستورية يشكل ممثلو الجماعات المحلية 3 أخماس لمجلس المستشارين، وبصفتكم تشرفون على الوزارة الوصية على هذا القطاع نبلغكم أسفنا على عدم التواصل بشكل

منتظم مع مجلسنا ومع اللجنة المعنية لتدارس القضايا التي تدخل في صميم مهامنا وانشغالاتنا.

وفي البداية لا بد من أن نغتنم الفرصة التي قد تكون الوحيدة هذه السنة للوقوف على الاستحقاقات التي عرفتها بلادنا مؤخرا؛ إذ لا يُمكن إلا أن نُشيد بالمجهودات التي بذلتموها لتنظيم الانتخابات بمختلف مجالسها وأجهزتها، إلا أن ما عرفته عمليات انتخاب العمداء والرؤساء وتشكيل المكاتب وانتهاء بتجديد ثلث مجلس المستشارين من ممارسات وتحالفات مشبوهة، تضرب في العمق مسار الانتقال الديمقراطي، وتمس بمصداقية المؤسسات المنتخبة. فقناعتنا راسخة حيث أن المدخل الأساسي لبناء مجتمع مغربي ديمقراطي حداثي، يتمثل في إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحترم إرادة الناخبين لتعكس الخريطة السياسية الحقيقية. إن القطيعة مع الأساليب التي تخدش قدسية الانتخابات ضرورة حتمية لتصالح المغاربة مع السياسة ورد الاعتبار للعمل السياسي. ومن هذا المنظور وللمزيد من الضوابط والآليات يتحتم إخراج مشروع قانون الأحزاب إلى حيز الوجود، لعله يساهم في تخليق الحياة السياسية، ويحد من تفريخ الكيانات القزمية التي لا مشروع ولا امتداد لها.

ومن نفس المنطلق وحرصا على المال العام فإنه من حق الرأي العام الوطني، أن يطلع على نتائج وتقارير عمليات الإفتحاص وتدقيق الحسابات التي تخضع لها بعض الجماعات من حين لآخر.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

إن ترجمة كل من سياسة القرب والمفهوم الجديد للسلطة على أرض الواقع، تبدأ من الاصغاء إلى هموم ومشاغل المواطنين والعمل على تلبية حاجياتهم الحيوية اليومية وجعل الإدارة في خدمتهم وضمان أمنهم وأمن أعراضهم وممتلكاتهم وتحسين إطار عيشهم.

إن المعضلات التي تعيشها جل المدن المغربية تزداد تفاقما لدرجة بات التغاطي معها يستلزم اعتماد أساليب وصيغ مغايرة لما هو سائد. فالتدبير المفوض للنقل الحضري وجمع ومعالجة النفايات - على سبيل المثال - من الإقتراحات والحلول القابلة للدراسة على أساس دفاتر تحملات تحدد بدقة وشفافية الإلتزامات والمسؤوليات. ولقد حان الوقت لإدماج سيارات الأجرة ضمن منظور اقتصادي تنموي بدل التعامل معها كمنافع وامتيازات ليس إلا. كما أن الفوضى والنفايات التي يتسبب فيها الباعة المتجولون تتطلب التدخل لإيجاد حلول لها تمكن المواطنين من استرجاع حقهم في استغلال الفضاءات والساحات العمومية مع إمكانية ضمان عيش هؤلاء الباعة.

ومهما تكن المجهودات الحكومية الرامية إلى توفير السكن الاجتماعي، فإنها تصطدم بواقع عنيد يتمثل في تفشي ظاهرة البناء العشوائي والأحياء الصفيحية، نتيجة جشع واستغلال بعض السماسرة والمسؤولين على حد سواء، لأزمة السكن وظروف الفئات الاجتماعية الأقل دخلا، مما يستوجب الضرب بكل قوة على أيدي المتلاعبين بمصالح المواطنين والمخلين بمسؤولياتهم وواجباتهم الإدارية.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارين

تعزيزا للامركزية واللاتمركز فإننا نسجل إيجابا تفويض بعض الاختصاصات للولاة والعمال مما يعد تسهيلا للمساطر الإدارية وربحا للوقت في نفس الآن، مما سيمكن من تنفيذ مقررات المجالس المنتخبة في ظروف وآجال معقولة.

لكنه ولحد الآن لا زال صندوق التجهيز الجماعي لم ينخرط بعد في هذه الدينامية؛ فالنسبة المرتفعة لفوائد القروض من جهة وتعقيد المساطر من جهة ثانية، يحد من ولوج أغلب الجماعات المحلية لهذه الإمكانية قصد إنجاز برامجها ومشاريعها التنموية.

ولا تفوتنا هذه المناسبة للإشادة بالمجهودات التي تبذلها إدارة الأمن الوطني لتعميم البطاقة الوطنية، حيث تم إنجاز حوالي مليونين و500 ألف بطاقة.

وفي إطار الهجرة السرية فإننا نثمن الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار الملكي السامي القاضي بإحداث مديرية مركزية مكلفة بالهجرة، ومراقبة الحدود وإنشاء مرصد للهجرة لرصد وجمع المعلومات.

ونظرا للأحداث الإجرامية ل 16 ماي التي عرفتها بلادنا وبحكم إشرافكم، السيد الوزير، على عدة مصالح ذات المسؤولية الحساسة فإن الظروف التي نجتازها تستدعي المزيد من الحرص واليقظة لتحصين المغرب من كل ما من شأنه أن يمس باستقراره وأمنه وتفاديا لمحاولة اختراق وزعزعة كياننا من طرف أولئك المتطرفين والجانحين عن إجماع أمتنا مع الحرص على احترام حقوق الإنسان وتوفير كافة شروط

المحاكمة العادلة تكريسا لدولة الحق والقانون وفي انسجام تام مع توسيع فضاء الحريات العامة وبناء المجتمع الديمقراطي الحداثي. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الميزانيات الفرعية المندرجة في إطار لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارون المحترمون

يسعدني أن أتقدم أمام أعضاء مجلسنا الموقر بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة في إطار لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، وذلك قصد عرض آراء ومواقف الفريق الاشتراكي بهذا الخصوص.

ولا بد في البداية من أن نسجل أن الميزانيات المرصودة هي دون المستوى المطلوب لتأهيل بلادنا بالوتيرة اللازمة في قطاعات أساسية مثل التجهيز والنقل والإسكان والتعمير والمواصلات وإعداد التراب الوطني والماء والبيئة. وهي قطاعات حيوية ينبني عليها تقدم وازدهار ونماء الدول.

ومن هذا المنطلق، وخارج منطق الأرقام، فإننا ندعو إلى التغلب على النقص الكبير في الاعتمادات المرصودة، بنهج سياسة تدبيرية ترشيدية، تعالج الخصاص دون المس بمتطلبات الجودة الضرورية في منشآت مثل الموانئ والسدود والطرق والمساكن. وهي السياسة الكفيلة بتعويض النقص، شريطة الالتزام بمقومات وشروط السلامة والمحافظة على البيئة.

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارون المحترمون

لقد كان لتحرير قطاع الاتصالات ببلادنا، والذي يعتبر من أهم منجزات حكومة التناوب، أثر بالغ على اقتصاد بلادنا، وعلى مختلف مناحي الحياة الفردية والجماعية في مجتمعنا. ولذلك فإننا في الفريق الاشتراكي نحث على الاستمرار في هذا النهج المنتج، بالشكل الذي يتجاوز الثغرات التي تم الوقوف عليها من خلال الممارسة، وتكون له المردودية الجيدة، والنتائج الميدانية المثمرة.

ولهذا فإن الاجتهاد القانوني أصبح ضروريا لإنجاح استراتيجية التحرير مع إحاطتها بما يلزم من ضمانات. وهو ما سيمكن القطاع من الجو الملائم للتطور والاتساع بما يتماشى مع شروط العولمة ونتائج الثورة التيكنولوجية. لكن هذا الجو ينبغي أن يعمم بشكل عادل ليمس العالم القروي ويساهم في رفع العزلة عنه.

كما نطلب من الحكومة العمل بشكل استعجالي على تمكين مختلف الإدارات المغربية من الخدمات المعلوماتية، ومن وسائل التقنيات الحديثة التي أصبحت ضرورية لكل عمل تواصلي أو إداري في عصرنا الراهن. وعليه فإن تجهيز الوزارات والإدارات العمومية والجماعات المحلية بالتقنيات الحديثة للمعلوميات، أضحى شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة في بلادنا.

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارون المحترمون

في ما يخص ميدان التجهيز والنقل، تنبغي الإشارة إلى المجهود المهم الذي بدل على مستوى تسريع وتيرة إنجاز الطرق والمسالك لفك العزلة عن العالم القروي. لكننا ننبه إلى أهمية الصيانة والاعتناء بهذه الطرق التي توازي أهمية إنجازها. فطبيعة المناخ في بعض المناطق، ونوعية التربة تفرض عناية من نوع خاص، ومواصفات تقنية على مستوى الإنجاز، وهو ما يضمن الاستفادة الطويلة من هذه المنجزات.

أما في مجال إنجاز الطرق السيارة، فلا يسعنا إلا أن نقدر النتائج الإيجابية التي تم الوصول إليها في هذا الإطار، وذلك بفضل السياسة المتزنة والمنتجة التي تم انتهاجها في هذا الإطار. كما نحيي الروح الطموحة التي تهدف إلى الانتقال بهذا البرنامج من 40 كلم إلى 100 كلم سنويا.

ومن الضروري التنبيه إلى أهمية الزيادة في الحرص على توفير السلامة الطرقية بكل الوسائل الوقائية والتوقعية والتحسيسية والإنقاذية. فرغم الجهود المتعددة التي بذلت على هذا المستوى خلال السنوات الأخيرة من الأطراف المعنية، فإن واقع الحال ببلادنا لازال يؤشر على تنامي مخلفات حرب الطرق اليومية التي تزهق الأرواح وتخلف أعطابا وخسائر مادية لا حصر لها.

وينتظر الوزارة، في منظورنا، مجهود إضافي على مستوى النقل السككي الذي ينبغي تأهيله لتحسين خدماته

والقيام بدوره في مجال النقل الوطني بكل فعالية. ومن هنا إيجابية التفكير في تحرير النشاط السككي ببلادنا كخطوة إصلاحية مهمة. أما في مجال الموانئ، فإننا ننتظر إعادة هيكلة هذا القطاع وإصلاحه بما يتماشى مع دوره الحيوي في تأمين 95% من مبادلاتنا التجارية. هذا الإصلاح الذي نتمنى أن يكون مشروع قانون الموانئ منطلقا أساسيا في اتجاهه.

إن أوراشا كبيرة في مجال التجهيز والبناء والأشغال العمومية تم فتحها منذ عهد حكومة التناوب، ولا مناص لنا مضاعفة الجهود لإنجازها برؤية استراتيجية، وإرادة جماعية، خارج كل موسمية أو انتقائية حتى نؤهل بلادنا لما ينتظرها من تحديات كبرى ليس أولها احتضان كأس العالم 2010، ولا آخرها متطلبات الانفتاح والعولمة.

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارون المحترمون

لقد أصبح ميدان السكن أولوية وطنية بفضل التوجه الملكي السامي، الذي جعل من موضوع توفير السكن اللائق ضمن الملفات الاستعجالية لبلادنا. وإذا كنا نسجل الدينامية العامة التي عرفها هذا القطاع، والمشاريع الطموحة المسطرة لمضاعفة الأوراش والنتائج، فإننا ندعو إلى تحكيم الضمير الوطني من قبل كل الأطراف والمسؤولين للحد من النمو السرطاني للبناء العشوائي وغير اللائق.

ولقد نبه جلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى أن "الوضعية، وإن كانت مقلقة، فإنها غير ميؤوس منها إذا تجندنا لمعالجتها بكل استعجال وحزم، وإلا فقدنا التحكم فيها، تاركين مدننا تتحول إلى بؤر للإقصاء والانغلاق.." انتهى كلام جلالة الملك. ومن ضمن إجراءات المعالجة تفعيل المراقبة، والضرب على كل أنواع الفساد والاستغلال الانتخابي لحاجات الناس.

نعم، إن التحكم في الكلفة عامل أساسي في تشجيع محدودي الدخل إلى الاتجاه نحو اقتناء سكن لائق. ومن هنا نسجل أهمية الأوراش الجديدة للسكن الاجتماعي في حدود 120 ألف درهم. لكن ينبغي الاستمرار في مخطط إنتاج السكن المتنوع لمختلف الفئات كل حسب إمكاناته. ولن تنجح سياسة استراتيجية في هذا المجال إلا بنهج مقاربة تشاركية، ومنح أدوار جديدة وواسعة للقطاع الخاص.

السيد الرئيس المحترم،السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

وعلى مستوى إعداد التراب الوطني، فلا أحد يجادل في أهميته لخلق شروط التنمية المستدامة. غير أن المطلوب في الوقت الراهن هو إعمال تصور منسجم للتهيئة والتنمية الترابية. ومن هنا نحيي المجهود الذي بذلته الوزارة على مستوى إعداد التصميم الوطني لإعداد التراب، والذي نطالب بالإسراع بعرضه على المجلس الأعلى إلى جانب الميثاق الوطني.

كما نؤكد على أهمية إشراك كل الفاعلين من هيآت وإدارات وجماعات وجمعيات في تنفيذ وتطوير التوجهات الجديدة في مجال التنمية الترابية. ونؤكد على ضرورة تكوين الأطر العاملة بالقطاع حتى تكون في مستوى المهام التي يتطلبها تهيئ التراب.

أما على مستوى قطاع الماء، فإننا في الفريق الاشتراكي ندعو إلى تفعيل قانون الماء الذي ظل منذ 1995 دون روح نظرا لارتباطه بنصوص قانونية وتنظيمية لم تخرج لحد الساعة إلى حيز الوجود، والتي بدونها سيبقى موضوع إصلاح السياسة المائية ببلادنا مجرد شعار للاستهلاك.

وفي ما يتعلق بموضوع المحافظة على البيئة، فإننا نجدد التأكيد على أهمية التحسيس والتربية والتوعية بكونه مسؤولية الجميع، حكومة وهيآت وأفرادا. وأوضاع البيئة في بلادنا تعرف تدهورا مستمرا ومتناميا، ولن يحد من خطورته على الموارد الطبيعية، وبالتالي على المستقبل، إلا وعيا تاما بتهديداته.

غير أن ذلك لا يعني إعفاء الدولة من مسؤولياتها في رصد الإمكانيات الكفيلة بدعم برنامج حماية البيئة في كافة الجوانب والمجالات. ورغم تسجيلنا للمجهود القانوني الذي بذل في الآونة الأخيرة، فإن مجهودات مضاعفة مادية وقانونية وتوعوية ننتظرها من الحكومة لوقف التدهور في المجال البيئي.

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارون المحترمون

إن الحيز الزمني لا يسعفني في تحليل كل المعطيات الخاصة بقطاعات حيوية مثل التي أتيت على ذكرها، ولا بتقديم كل الملاحظات التي سبق لفريقي أن سجلها خلال المناقشة الفرعية داخل اللجان، أو حتى بتقديم كل الاقتراحات التي نراها مفيدة في كل مجال.

لكن الأساسي هو أن نذكر بأن الاعتمادات المرصودة للقطاعات التي ذكرناها ليست في مستوى الطموحات التي نرغب في أن تحقق في كل الميادين. وعليه فإن الميزانيات الحالية هي تدبير للمتوفر، وتحقيق للممكن الذي نتمنى أن يكون في مستوى المطلوب بسن سياسة العقلنة والترشيد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

ميزانية الدفاع الوطني والخارجية والتعاون

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

لي عظيم الشرف أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة ميزانية الدفاع الوطني والخارجية والتعاون، وإنني لأجدها فرصة سانحة لتوجيه تحيات الإكبار والإجلال لقواتنا المسلحة الملكية وقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله، كما أستحضر الأرواح الطاهرة لشهداء الوحدة والتحرير. واسمحوا لي السيد الرئيس، أن أوجه تحية خاصة لقواتنا الباسلة المرابطة بأقاليمنا الصحراوية المسترجعة وما تبرهن عنه يوميا من شجاعة وثبات.

إننا في الفريق الاشتراكي إذ ننوه بالإنجازات المهمة التي تحققت سواء على مستوى تحديث الهياكل والإمكانيات أو على مستوى تجديد العتاد الحربي بشكل دوري حتى يواكب متطلبات الحداثة طبقا منظور استراتيجي يتوخى ملائمة الوسائل وتكاملها في وسط منظومة دفاعية منسجمة ومتناسقة،وكذا على مستوى تطوير مناهج وأساليب التكوين العسكري، فإننا نؤكد من جديد على إيلاء العناية الضرورية بالأوضاع المالية والاجتماعية لأفراد القوات المسلحة الملكية وأسرهم.

أما بخصوص المحتجزين فإننا نثمن المبادرة التي قام بها صاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية بخصوص إعطاء تعليماته المولوية السامية من أجل تمتيعهم بالرعاية الشاملة والعناية التامة سواء من الناحية المادية أو الاجتماعية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون

ما من شك أن الديبلوماسية المغربية جسدت على مر العصور نموذجا متميزا على الساحة الدولية، نظرا لتشبثها بقواعد الشرعية الدولية ودعوتها المستمرة إلى التسامح والتعايش بين أطراف المجتمع الدولي ونبذها الفعلي للتطرف والعنف في معالجة الأزمات الدولية، بعيدا عن كل توظيف انتهازي لتحركاتها وهو ما أكسبها فعليا قبولا من طرف الجميع، وتدخلها لتتوسط لحل العديد من الأزمات، حيث لا يخفى على أحد حسن الأداء الذي أصبح يميز ديبلوماسيتنا والوضوح الذي يطبع سياستنا الخارجية سواء في عهد هذه الحكومة أو في عهد حكومة التناوب.

فقد تم جعل حقل السياسة الخارجية مجالا لخدمة مصالح بلادنا العليا، وخدمة القضايا الإستراتيجية والحيوية لدولتنا وشعبنا، وعلى رأسها قضيتنا الوطنية. لقد برهن المغرب للمنظومة الدولية عن نضجه المتميز وتعامله المرن في كثير من القضايا الدولية أخذا بعين الاعتبار قيم الحداثة والعصرنة والتفتح والحوار، وقد أكد للجميع في أكثر من مناسبة رفضه للزيف والتغليط والتآمر فيما يتعلق بثوابته الوطنية والقومية، ولذلك فإن كل الدسائس التي تحاك للمس بالمغرب ووحدته ستعرف فشلا ذريعا.

وأما بخصوص علاقتنا مع جارتنا الإسبانية، فإن الزيارات المتكررة التي يقوم بها الطرف المغربي أو الإسباني قد أدت مبتغاها وذلك بتذويب الجليد الذي جمد العلاقات الثنائية بين البلدين. وفي هذا الصدد لا بد من التنويه بالنتائج التي أسفر عنها لقاء مراكش (اللجنة العليا المغربية الإسبانية المشتركة) والتي تؤكد أن العلاقات المغربية الإسبانية آخذة في مسارها الصحيح.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

إننا في الفريق الاشتراكي نثمن المبادرات الملكية التي يقوم بها صاحب الجلالة باعتباره رئيسا للجنة القدس والاتصالات المتعددة مع الأطراف الدولية بهدف دعم ومساندة نضال الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وفق قرارات الشرعية الدولية. كما نساند دعوة المغرب لتمكين الشعب العراقي من تولي زمام أموره بنفسه في إطار

سيادته .الوطنية ووحدته الترابية ليساهم بدوره الحضاري الوازن داخل محيطه الجهوي والدولي في مناخ من الحرية والديمقراطية التي يتطلع إليها هذا الشعب الشقيق.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

إن بناء المغرب العربي الكبير رهين بحل كل الخلافات وبتجاوز العراقيل التي تواجهنا، وعلى رأسها النزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية، وذلك بإيجاد حل سلمي ونهائي يضمن لمملكتنا سيادة كاملة على كل أراضيها، لأن ذلك سيكون صمام أمان لكي تتاح لأقطارنا المغاربية فرصة بناء وحدة المغرب العربي على أسس واقعية وسلمية تخدم شعوب المنطقة. كما نتطلع في الفريق الاشتراكي أن يكون المغرب مبادرا في هذا الاتجاه.

السيد الرئيس

إنه رغم ما بدل من مجهود لتحديث دبلوماسيتنا وعصرنة وسائل عملنا وتجديد سياستنا الخارجية، فإنه لا بد من المزيد من الجهد في سبيل تعزيز موقع المغرب على المستوى الدولي، وذلك بضرورة الأخذ بعين الاعتبار للمتغيرات المتسارعة التي يعرفها مجال العلاقات الدولية بفعل تنامي ظاهرتي العولمة والاعتماد المتبادل الذي أفضى إلى تضخم كبير في حجم الوعاء الديبلوماسي بانضمام مجالات جديدة.

وكذا ضرورة التحرك نحو الخارج عبر قنوات متعددة وبملفات متنوعة بغية تدعيم موقع بلدنا على كل الواجهات المعنية مع ضرورة تدعيم الحضور العربي داخل المنظمات الدولية من خلال تقوية حضور العنصر البشري المغربي.

فبالإضافة إلى إعادة النظر في أساليب اشتغال السفارات في الخارج من منطلق تركيز عملها على القضايا الاقتصادية من بحث عن الاستثمار ات الأجنبية لتدعيم السياسة التنموية للبلاد وذلك من خلال بعثات متخصصة في هذا المجال. ولا ننسى كذلك دعم كل منظمات وجمعيات المجتمع المدني سواء في الداخل أو الخارج لما لها من دور فاعل في مواجهة أطروحات خصوم بلادنا، كما يجب الاهتمام بالأوضاع المادية والاجتماعية للأطر الدبلوماسية حتى تقوم بمهامها على اكمل وجه وذلك بإدماجها لتفعيل الرأي العام حول كل القضايا ذات الحساسية بالنسبة لبلادنا.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

إننا في الفريق الاشتراكي وان كنا سنصوت بالإيجاب على الميزانيات المخصصة لقطاعي الدفاع الوطني والخارجية والتعاون لابد أن نسجل على أن هذه الميزانية لا ترقى إلى حجم المشاريع المقررة والأهداف الطموحة التي تبتغي هذه الوزارات تحقيقها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخلات الفريق الكونفدرالي
الميزانيات الفرعية التي تدخل في
اختصاص لجنة الداخلية
والجهات والجماعات المحلية

المستشار السيد محمد لشكر:

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارون،

يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي أن أتدخل لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2004.

إن الوصول إلى تنمية اجتماعية حقيقية يتطلب نهج سياسة محلية تعتمد القرب كأساس لتفعيل كل المخططات والبرامج التي تستهدف تحسين ظروف حياة المواطن وضمان استقراره.

وباعتبار وزارة الداخلية الجهاز المكون المسؤول مباشرة على كل مناحي المواطنة لما لها من امتدادات نتيجة الصلاحيات المخولة لها.

فإننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتقد أن أي مشروع تنموي اقتصادي اجتماعي شامل ببلادنا يخرجنا من الأزمة التي تكتوي بنارها الطبقات الكادحة والتي أدت إلى تنامي البطالة والهجرة السرية والفقر والانحرافات يتطلب:

أولا: هيكلة جديدة للجماعة المحلية تمكنها من القيام بمهام جديدة وتعطيها صلاحيات واسعة تنبني على أطروحة التنمية عن قرب حيث تصبح الجماعة أداة ورافعة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على مستوى المحلي.

ولتقوم الجماعة بهذا الدور المحوري لابد لها أن تنهج سياسة الإشراك والمشاركة: إشراك جميع الفاعلين المحليين في جميع المجالات والميادين اقتصادية اجتماعية و ثقافية وجمعوية وأن تكون قاطرة للنهوض

الاقتصادى المحلي عبر استغلال كل الإمكانيات الطبيعية والطاقات البشرية المحلية.

لكن وللأسف الشديد فالانتخابات الجماعية الأخيرة لم تحقق هذا التحول المنشود والأمل المعقود، حيث تمكنت نفس القوى السياسية المسؤولة عن تعطيل التجربة الجماعية من العودة إلى مواقعها.

ثانيا: التجسيد الحقيقي للمفهوم الجديد للسلطة وإرساء دعائم دول الحق والقانون وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة لدى كل مكونات الوزارة وتطوير الإمكانيات التقنية والمادية لدى مرافق الوزارة وذلك بالاهتمام بالعنصر البشري، مما يسمح بتحسين أداء وظروف عمل الموظفين وبالتالي الانخراط في ورش إصلاح الجماعة المحلية، لابد أن نقف على ضرورة إصلاح الوضع المادي والاجتماعي لهؤلاء العمال والموظفين والأطر.

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارون،

وكفريق كونفدرالي ممثل للمأجورين بالمغرب فإننا نطالب بتحسين الوضعية المادية والاجتماعية لجميع الموظفين والأطر والمهندسين والتقنيين والإعلاميين والعمال والعاملين بالمصالح التي تشرف عليها وزارة الداخلية وهي مصالح عديدة ومتعددة مثلما نطالب بتفعيل الاتفاق فاتح يوليوز 2002 الذي يعد مرجعية في مجال الحوار الاجتماعي والذي أبرم بين النقابة الوطنية للجماعات المحلية المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وبين وزارة الداخلية وذلك بتسوية وضعية حاملي الشهادات من الموظفين وإرجاع ما تبقى من المطرودين إلى عملهم واحترام الحريات النقابية والإسراع بإخراج النظام الأساسي لموظفي الجماعات المحلية إلى حيز الوجود والاعتناء بالشؤون الاجتماعية للموظفين والعمال عبر خلق جمعية وطنية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية

المستشار السيد اعمر اجمايلي:

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارون،

يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي أن أتدخل لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة الفلاحة برسم السنة المالية 2004:

قطاع السياحة

رغم المجهودات المبذولة فإن هذا القطاع لا يزال يعاني من مشاكل هيكلية مرتبطة أساسا بتدبير وتسيير شؤونه وكذلك تسويق المنتوج السياحي.

لقد سجل تقدم ملحوظ في مجال الاستثمار الخارجي أساسا من أجل الرفع من الطاقة الإيوائية في إطار منظومة 2010، لكن تبقى المجهودات والتدابير محدودة المفعول إذا لم يتم تدارك التأخر الحاصل في مجال تسيير الموارد البشرية في اتجاه تفعيل بنود الاتفاق التطبيقي للاتفاق الإطار، خصوصا ما يتعلق بوضعية الشغيلة الفندقية التي تزداد تدهورا من جراء الإجهاز على الحقوق والمكتسبات ومحاربة العمل النقابي والطرد الفردي والجماعي للشغيلة في العديد من الوحدات الفندقية، وغياب تدخل كاف لإنقاذ الوحدات الفندقية التي تآكلت وتحتاج إلى إصلاحات من أجل ضمان استمراريتها حفاظا على مناصب الشغل من جهة وتعزيزا للطاقة الإيوائية من جهة أخرى.

قطاع التشغيل

تكمن أهمية قطاع التشغيل على مستوى النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني في كونه موكول إليه مهمة السهر على برمجة وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل والحماية الاجتماعية للعمال من جهة وتنفيذ مقتضيات تشريع الشغل غير أن التوجهات العامة التي تحكم عملية النمو الاقتصادي، لم تعمل في الوضع الخاص للمغرب إلا على تكريس البطالة واستفحال انتشارها مما أفرز نتائج سلبية.

كما أن نظام الحماية الاجتماعية المعتمد في عالم الشغل ببلادنا يعاني من سيادة التعدد غير الخاضع للوحدة التنظيمية والمالية والخدماتية والتضامنية الشيء الذي يجعل نظام الحماية مجرد إقطاعيات منغلقة ومجزأة حسب الفئات إضافة إلى مستوى الفساد الذي ينخر مؤسسات الحماية مثل ما حصل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي تعرض لعملية نهب منظمة.

ويعرف النظام المغربي للتقاعد عدة اختلالات يتجسد أكبرها في وجود أربعة أنظمة، مما يؤدي إلى تفتيت المساهمة وبالتالي تفتيت الغلاف المالي.ويعرف نظام الأجور ببلادنا تفككا شاملا بالنظر إلى حجم الأجور ونسب توزيعها وعلاقتها بالنظام الاستهلاكي، ويعاني عالم الشغل من وضع تعاقدي محكوم بأزمة دائمة ومستديمة تعكس من جهة أزمة البناء الديمقراطي في البلاد وعدم تمكنه من الاحتكام إلى ثقافة التعاقد المبني

على أسس منتظمة للحوار والتشاور والتفاوض الاجتماعي بين الأطراف الأساسية المكونة لعالم الشغل والإنتاج، كما يعاني من استفحال ظاهرة عدم احترام قانون الشغل والإغلاق اللاقانوني والجماعي لليد العاملة وتجميد الأحكام القضائية الصادرة لصالح العمال.

أما على مستوى الوزارة فيعيش المنتمون لها حالات استثناء بل وتناف ويتمثل ذلك في:

1 - عدم تعزيز هيئة مفتشي الشغل بتوظيفات جديدة باعتبارها هي العمود الفقري للوزارة. وكذلك عدم إخراج نظامها الأساسي إلى حيز الوجود.

2 - حالة الفوضى والتسيب فيما يخص التكوين حيث تتعدد الجهات المسؤولية عن التكوين.

3 - التشتت فيما يخص المصالح والمديريات.

4 - عدم تعميم التعويضات على كل موظفي وأعوان الوزارة.

السيد الوزير إن المطلوب هو:

- احترام التعاقدات وتنفيذ بنود الاتفاقات وتفعيل آليات الحوار المركزي والقطاعي والإقليمي والمحلي:

- دعم النقابات.

- حملات تحسيسية لاحترام قانون الشغل تضم جميع الفاعلين الاجتماعي ين مع توظيف وسائل الإعلام السمعية والبصرية.

- الاهتمام بالموارد البشرية وتحقيق الملف المطلبي للعاملين.

قطاع الفلاحة والتنمية القروية

يعاني قطاع الفلاحة من خضوع الاقتصاد الفلاحي للإكراه المناخي، ويفتقر القطاع إلى استراتيجية فلاحية تعتمد توسيع مجاله وتطويره وحسن استثمار الثروة المائية الوطنية. والمحافظة عليها. وتأمين الغذاء للمغاربة كأولوية وتسويق الفائض إلى الأسواق الخارجية، مع البحث عن أسواق بديلة للأسواق التقليدية، ولبلوغ الأهداف يجب الربط بين التنمية الفلاحية والتنمية القروية بتطوير ظروف عيش السكان من تعليم وسكن وصحة وشغل وحريات، لأجل الانخراط في تطوير الفلاحة والنهوض بالعالم القروي، عبر تطوير أساليب الدعم للفلاحة، ووسائل الإنتاج وتأهيل القطاع في أفق سد الحاجيات الوطنية والاستعداد للمنافسة الشرسة وإعادة النظر في طرق تفويت وكراء وخوصصة الضيعات الفلاحية التابعة للدولة عبر فتح حوار وطني، وإعادة الاعتبار للعمال الفلاحيين وضرورة استفادتهم من التعويضات العائلية وضمان حقهم في انتخاب مناديب العمال. وربط الدعم المالي المقدم للجمعيات والتعاونيات الفلاحية وتقييم العمليات التي تمت في هذا الإطار.

الصيد البحري

يتوفر المغرب على مساحة بحرية شاسعة وعلى ساحل شاطئي طويل جدا وعلى واجهتين بحريتين غنيتين بالثروات السمكية. إلا أن قطاع الصيد البحري يعاني من كل أشكال المضاربة التي يقودها لوبي مصالحي لا هم له سوى الثراء اللامشروع.

كم يعاني القطاع من ظاهرة التجارة في الأسواق السمكية السوداء الداخلية والخارجية هربا من حقوق الدولة. إن قطاع الصيد البحري في بلادنا من القطاعات الواعدة بالنسبة للاقتصاد الوطني على عدة مستويات، فبالإضافة إلى إمكانياته الهائلة في المساهمة في تأمين الغذاء للمغاربة، فإنه أيضا يشكل منفذا أساسيا لامتصاص البطالة وخلق العديد من فرص الشغل شرط إعادة النظر في سياسة المغرب البحرية ودمجها في إطار استراتيجية وطنية تنموية شاملة يتحكم فيها منطق الصناعة البحرية لا منطق الاختزال التجاري المحتكم لآليتي الصيد والبيع.

قطاع الطاقة والمعادن

تتميز الوضعية الطاقية بالمغرب بتراكم الحاجيات غير الملباة وخضوعها في المطلق لتقلبات السوق الدولية، واعتبار الحاجيات الطاقية للبلاد إكراها وهو ما يجعل الأداء الحكومي العام والقطاعي محكوما بمنطق التحكم في الطلب وارتفاع الكلفة الاستهلاكية، وتفويت الخدمات الشيء الذي يؤثر بشكل مباشر على كلفة الحياة بالنسبة للمواطن، وعلى التوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

كما يتميز المجال المعدني بالضعف البنيوي خصوصا في حقل الاستكشاف والتنقيب، وتقادم بنيات الاشتغلال للمواقع المعدنية. الاستثمار والتأطير والتوجيه هذا دون الحديث عن التعثر المستمر في ميدان التخريط الجيولوجي الوطني. ويتضح من خلال السياسة الطاقية للمغرب أنه تحكمه نظرة قطاعية يحكمها منطق الامتيازات الريعية. كما أن عدة وحدات لإنتاج الطاقة أصبحت تشكل خطرا على المجال البيئي نظرا لعدم احترام القوانين الخاصة بالبيئة والمعايير الدولية وعدم الاستثمار في مجال الصيانة.

قطاع الماء

- يحتاج قطاع الماء في بلادنا إلى تحسين وتطوير القوانين المنظمة له حفاظا على صحة وسلامة وأمن المواطنين، عبر استراتيجية وطنية شاملة تقوم على المقاربة الجهوية، لضمان الأمن المائي للمواطنين وبالاعتماد على التوزيع العادل لمشروعات السدود الكبرى والسدود التلية ومشاريع تهيئة البحريات الجبلية وحفر الآبار السطحية والجوفية، وتوفير تقنيات معالجة المياه المالحة وإعادة تصفية المياه المستعملة بغرض إعادة استعمالها: هذا بالإضافة إلى تشجيع نظام القروض والمنح المالية دعما لكل مشروع يستهدف الاقتصاد في الماء وينمي المنتوج خاصة في مجال الفلاحة الوطنية.

صوالحي بوزكري
الخليفة الثالث
لرئيس مجلس المستشارين